LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

- اللامركزية الادارية والانماء المتوازن
- اتفاقية الشراكة مع أوروبا: قراءة مبسّطة في المضمون
- السوق العربية المشتركة: حلقة في اطار التعاون الاقتصادي العربي
- "اليورو" ومستقبل الاتحاد الأوروبي
- تراجع حزب العمل الإسرائيلي وتداعياته المحلية والاقليمية

- Les nouvelles structures de la mentalité américaine après le 11 Septembre 2001
- The protracted conflict of Nagorno-Karabakh

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الأربعون – نيسان ٢٠٠٢

القرارات الدولية .... والتنفيذ

في ١٣/٣/٢٠٠٢ صدر القرار رقم ١٣٩٧ عن مجلس الأمن الدولي يدعو في مقدمته الى إقامة دولتين إسرائيلية وفلسطينية تتعايشان جنبا الى جنب. ينص القرار على دعوة الى وقف إطلاق النار والإلتزام بتوصيات تينيت الأمنية وميتشل الأمنية-السياسية، ويفعّل حدود الدولتين كما يتناسى احتلال اسرائيل وشرورها وعدوانها.

لقد مضى زمن طويل على صدور آخر قرار عن هيئة دولية يدعو الى حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وتاليا الصراع العربي الإسرائيلي. عام ١٩٦٧ صدر القرار رقم ٢٤٢ الذي يدعو الى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. وعام ١٩٧٣ صدر القرار رقم ٣٣٨ (الذي يدعو لتنفيذ القرار رقم ٢٤٢). ولم يغب هذان القراران عن متن القرار الأخير رقم ١٣٩٧.

تحور الدبلوماسية الدولية وتدور وترجع الى القرار رقم ٢٤٢ الذي لم يُنفذ منه شيء رغم مضي ٣٥ عاما على تبنيه، فيما أخذت قرارات أخرى طريقها الى التنفيذ بقوة السلاح.

قد يقول قائل إن القرار ٢٤٢ صدر وفقاً للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو لحل النزاعات بالطرق السلمية، فيما صدرت القرارات الأخرى مثل قرار تحرير الكويت عام ١٩٩٠ والقرارات المتعلقة بالتدخل في البلقان، وفقا للفصل السابع الذي يفرض استخدام القوة ، ولهذا السبب تم تنفيذ قرارات فيما بقيت قرارات أخرى مجمدة في براد الأمم المتحدة.

إذا كان القرار رقم ٢٤٢ يتطلب مفاوضات بين أطراف النزاع لوضعه موضع التنفيذ ويستبعد اللجوء الى القوة، فانه أيضا لا يجوز أن تبدأ مفاوضات التنفيذ ولا تنتهي. كما لا يجوز أن يرفض أحد أطراف النزاع، وهو في هذه الحالة إسرائيل، التنفيذ، ويفرض شروطاً تعجيزية لا أساس لها في نص القرار. لقد جرت مفاوضات طويلة حول القرار ٢٤٢ بدءا من جولات المبعوث الدولي غونار يارينغ الى مداولات عديدة في مجلس الأمن والجمعية العامة والدبلوماسية الدولية ، وفي كل ذلك كانت اسرائيل ترفض التنفيذ.

بعد ٣٥ عاما على صدور القرار ٢٤٢ وعدم تنفيذه، يصدر اليوم قرار آخر وفقاً للفصل السادس. هل يُنفذ هذا القرار أم يحتاج الى مفاوضات طويلة تمتد ٣٥ عاما أخرى؟ إن الرفض الإسرائيلي هو مخالفة واضحة للقرارات الدولية ويؤكد خطر اسرائيل على السلام والأمن الدوليين في المنطقة.

أما آن الأوان للضمير العالمي أن يتحرك ليصدر قراراً عادلاً وفقاً للفصل السابع ويُنفذ بالقوة ليضع حدا لغطرسة إسرائيل ويجنب العالم مخاطر عدوانها، أم تتولى الشعوب المقهورة تنفيذ هذه القرارات بقوة أبنائها وتضحيتهم كما نفذ اللبنانيون القرار رقم ٤٢٥؟

العميد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الهيئة الاستشارية

د. نسيم الخوري	د. عبدالله فرحات	د. حسن منيمنة
د. ميشال نعمه	د. عدنان الأمين	د. إلهام منصور

شروط النشر

١ ـ «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢ ـ تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها الا تكون قد نشرت سابقاً او مقدمة للنشر في مطبوعات اخرى.

٣ ـ تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خاصة ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما تتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصص، الدرجة العلمية، العمل، المؤلفات، الخ) وبملخص لمقاله المرسل بالانكليزية أو بالفرنسية.

٤ ـ تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥ ـ تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب اجراء اي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦ ـ تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

٧ ـ لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

٨ ـ تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم اصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٩ ـ تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه ـ اليرزة ـ لبنان ـ **تلفون**: ٤٢٨٨٠٠ ـ ٤٢٠٤٠٠ ـ ٤٥٢٤٠٠ ـ (٠١) **السعر**: ٣٠٠٠ ليرة لبنانية ـ **الاشتراك السنوي**: في لبنان: للأفراد ٣٥,٠٠٠ ليرة لبنانية ـ للمؤسسات ٧٥,٠٠٠ ليرة لبنانية.

في الخارج: ١٥٠ دولاراً أميركيا بما فيه رسوم البريد.

- **الاعلانات والاشتراكات**: مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
- **التوزيع**: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.ل.

الفهرست

العدد الأربعون - نيسان ٢٠٠٢

اللامركزية الادارية والانماء المتوازن ..... **د. عصام سليمان** ٥

اتفاقية الشراكة مع أوروبا: قراءة مبسّطة في المضمون ..... **د. غسان الشلوق** ٢٣

السوق العربية المشتركة: حلقة في اطار التعاون الاقتصادي العربي..... **د. عبد الامير دكروب** ٤٧

«اليورو» ومستقبل الاتحاد الاوروبي ..... **د. غسان العزّي** ٧٥

تراجع حزب العمل الإسرائيلي وتداعياته المحلية والاقليمية ..... **إحسان مرتضى** ١١٣

اللامركزية الادارية والانماء المتوازن

د. عصام سليمان *

تطور مفهوم التنمية فلم يعد يقتصر على تنمية الموارد والنمو الاقتصادي، بل أصبح يشمل الموارد البشرية والتنمية المستدامة لهذه الموارد. وغدت التنمية تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتربوية، فتعددت أبعادها، ورتب ذلك مسؤوليات ليس على السلطة المركزية وحسب وإنما على السلطات المحلية أيضا، وعلى المجتمع المدني، وذلك في إطار توزع المهام والأعباء، ومن أجل إفساح المجال أمام المواطنين للمشاركة في اتخاذ القرار على نطاق واسع، وفي المساءلة والمحاسبة، بحيث لا تتركز عملية التنمية في مجالات محددة دون غيرها، ولا تقتصر على مناطق أو فئات دون المناطق والفئات الأخرى، إنما تشمل المجتمع بكامل مناطقه وفئاته بشكل متوازن. وهذا ما طرح على بساط البحث، المؤسسات والهيئات والآليات الواجب اعتمادها من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، وطرح بالتالي قضية هيكلية السلطة في الدولة، وتوزيع الصلاحيات والمهام بين سلطة مركزية وأجهزة تابعة لها في المناطق الإدارية، وسلطة محلية قائمة في إطار لامركزية إدارية في دولة موحدة. فاللامركزية الإدارية نشأت في الأساس كوسيلة لتحقيق التنمية والتوسع في اعتماد الديمقراطية على المستوى المحلي، وهذا أيضا يندرج في إطار التنمية السياسية التي هي وجه من وجوه

(*) استاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية - الجامعة اللبنانية

التنمية الشاملة.

لقد عرف لبنان اللامركزية الإدارية منذ ما قبل إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠. ففي عهد محمد علي باشا، أنشأ حاكم مدينة بيروت محمود بك نعمة عام ١٨٣٣، مجلسا لهذه المدينة أسماه «مجلس الولاية» ضم اثني عشر عضواً، اختارهم من العائلات البيروتية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين. وأوكل الحاكم نعمة إلى هذا المجلس مهمة العناية بنظافة المدينة وحراستها وإنارة شوارعها. وفي ظل المتصرفية، أنشئت بقرار صادر عن متصرف جبل لبنان، داوود باشا عام ١٨٦٤، أول بلدية عرفها لبنان، وهي بلدية دير القمر. وفي عام ١٨٦٧ تأسست بلدية بيروت وتألف مجلسها بقرار من وزير الداخلية في اسطنبول. وفي عهد الانتداب جرى إنشاء العديد من البلديات. وقد تم التوسع في إنشاء البلديات في مختلف المناطق اللبنانية في عهد الاستقلال [1]، وجرى الكلام على ضرورة تطوير نظام اللامركزية الإدارية في لبنان منذ الستينات، واعتماد اللامركزية الموسعة كوسيلة من وسائل تحقيق التنمية.

أولاً: مفهوم اللامركزية الإدارية

اللامركزية الإدارية نوع من التنظيم الإداري للدولة. فالدول على هذا الصعيد تعتمد، أما المركزية وإما اللامركزية، تبعا للنظام السياسي الذي تنتهجه والأهداف التي تطمح إلى تحقيقها، وتبعا للمسؤوليات الملقاة على عاتقها.

فالمركزية تقضي بتسيير مختلف إدارات الدولة مباشرة بواسطة موظفين تابعين للسلطة المركزية ومعينين من قبلها في المحافظات والأقضية والملحقات. وهذه السلطة هي سلطة موحدة تقوم بإدارة شؤون البلاد وتصدر الأوامر والتعليمات التي تنفذ على سائر مواطني الدولة وفي جميع الأراضي التابعة لها. وتاليا، فإن المركزية الإدارية تقوم على استقطاب السلطة الإدارية وتجميعها في يد شخص واحد أو هيئة واحدة أو توزيعها بين وحداتها ومصالحها الإدارية المركزية والإقليمية، على أن تبقى مرتبطة بالجهاز المركزي، هي ومن يتولونها، برباط من التبعية والتسلسل الهرمي.

فالمركزية الإدارية لا تحول دون تقسيم أراضي الدولة إلى أقسام إدارية (محافظات، أقضية، ملحقات، ألخ ...)، بل على العكس، تفرض وجود مثل هذه

الأقسام الإدارية، التي لا غنى عنها لتسيير شؤون الدولة العامة وشؤون المواطنين. غير أن هذه الأقسام تخضع بشكل كامل ومباشر للسلطة المركزية.

فالموظفون الذين يتولون إدارتها يرتبطون بهذه السلطة بتسلسل هرمي إداري محدد، ويعتبرون ممثلين لها في المناطق التي تشكل الأقسام الإدارية. فهم يتلقون التوجيهات والأوامر من السلطة المركزية وينفذونها من دون أن يكون لهم أي نوع من الاستقلال عن الإدارة المركزية القائمة في العاصمة. فالسلطة التسلسلية هي المعيار الأساسي الذي تتميز به المركزية عن اللامركزية. والبناء الإداري القائم على نظام المركزية يبدو بشكل هرم ينطلق من القمة، حيث تتجمع السلطات والصلاحيات كافة، وينتهي بالقاعدة مروراً بأشخاص وهيئات ينفذون، كلٌ في إطار اختصاصه وضمن نطاقه، الأوامر والتعليمات الصادرة عن القمة أي عن المركز، مع بقائهم مرتبطين بقاعدة التبعية للسلطة المركزية.

أما اللامركزية الإدارية فتقوم على توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية مختلفة منتخبة، تتمتع بالشخصية المعنوية وتمارس وظائفها الإدارية، على المستوى المحلي، تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها، غير أنها تحتفظ لنفسها باستقلال إداري، بحيث لا تكون خاضعة مباشرة للحكومة المركزية في ممارسة وظائفها الإدارية، وإن كانت هذه الحكومة تمارس عليها الإشراف والرقابة.

معيار اللامركزية الإدارية

إن مبرر اعتماد اللامركزية الإدارية هو وجود مصالح متميزة الوحدات المحلية عن المصالح الوطنية، واعتراف الحكومة المركزية بهذه المصالح. ومن أجل تحقيق هذه المصالح على أكمل وجه تترك الحكومة المركزية قضية إدارة الشؤون المحلية لهيئات منبثقة من الشعب في وحدات الإدارة المحلية. ومما لا شك فيه أن للمناطق حاجات تختلف من منطقة إلى أخرى، وأبناء هذه المناطق هم أدرى بحاجاتهم وأقدر على حل مشاكلهم من الموظفين الذين تعينهم الحكومة المركزية والذين يرتبطون بها مباشرة، بتسلسل إداري هرمي، والذين يخضعون في ممارسة وظائفهم للروتين الإداري. والتمييز بين الشؤون المحلية والشؤون الوطنية هو من المرتكزات الأساسية لنظام اللامركزية

الإدارية، وهو الذي يحدد درجة المركزية المعتمدة في الدولة. وقد اعتبر جورج فيدال «G. Vedel» أن اللامركزية مشروطة بوجود مستقل لبعض المصالح التي تعتبر بذاتها عامة. ولكن عموميتها أقل اتساعا من المصالح التي تقع على عاتق الدولة كالمصالح البلدية أو الاقليمية مثلا [٢]. كما أن جان ريفيرو «J. Rivero»، في معرض كلامه عن اللامركزية، بيَّن الحاجات التي تهم الشعب بأجمعه وتقع مهمة إشباعها على الإدارة، وبيَّن الحاجات الخاصة بمجموعة محلية بالذات، كعمليات النقل داخل البلدة مثلا. واعتبر أن الاعتراف بهذا التمييز بين الشؤون الوطنية والشؤون المحلية هو المعطى الأول لكل لامركزية [٣]. أما تحديد الشؤون المحلية التي تتولى الهيئات المحلية إدارتها، فلا يتم عن طريق هذه الهيئات التي لا يعود لها تحديد اختصاصها والشؤون التي تدخل في إطار هذه الاختصاصات، إنما يتم ذلك، إما بواسطة الدستور الذي يعترف بوجود الجماعات المحلية ويحدد حصراً هيئاتها المحلية، وإما بواسطة السلطة الاشتراعية التي تحدد هذه الصلاحيات في قوانين تصدر عنها وتعدلها، بما يتفق مع السياسة العامة للدولة.

إن اعتراف السلطة المركزية بمصالح محلية مميزة عن المصالح الوطنية العامة لا يكفي لتحقيقها اللامركزية، إنما يجب أن يقترن هذا الاعتراف بوجود هيئات محلية تتولى إدارة هذه المصالح، أي هيئات منبثقة من البيئة المحلية ومنتمية إلى المجتمع المحلي لأنها تكون أقرب إلى السكان وأعرف بمصالحهم وأقدر على تحقيق هذه المصالح. وهذه الهيئات المحلية يجب أن تتمتع باستقلال إداري. وهذا ما طرح موضوع كيفية اختيار هذه الهيئات وقاد إلى جدل بين المهتمين بدراسة اللامركزية الإدارية، فقال بعضهم أن العنصر الأساسي في نظام اللامركزية ليس اختيار الهيئات المحلية بطريقة معينة، إنما هو استقلال هذه الهيئات في ممارسة وظائفها من دون أن تكون خاضعة لتوجيهات أو أوامر السلطة المركزية. وانتخاب هذه الهيئات ليس برأي هؤلاء، شرطا أساسيا لتحقيق اللامركزية. فمعيار الانتخاب لا قيمة مطلقة له في وجود اللامركزية، أو في إضفاء اللامركزية على السلطة المحلية، والمعيار الحقيقي للتنظيم اللامركزي يكمن في استقلال المجالس المحلية عن السلطة المركزية، وإن كان الانتخاب يعتبر الوسيلة المعتادة لتحقيق هذا الاستقلال، في حين أن فريقا آخر

أعتبر أن انتخاب الهيئات المحلية من قبل الناخبين على أساس أن فكرة اللامركزية الإدارية امتداد للديمقراطية، هو شرط لتحقيق اللامركزية. وفي هذا المجال يقول موريس هوريو «M. Hauriou» إن اللامركزية الإدارية تميل إلى خلق مراكز إدارية عامة مستقلة يحدد أشخاصها عن طريق الجسم الانتخابي للوحدة الإدارية، ليس بهدف اختيار أفضل السبل لإدارة الوحدات المحلية، إنما من أجل مشاركة أكثر ديمقراطية للمواطنين. فالمركزية قد تؤمن على الصعيد الإداري، إدارة أكثر حذقا وتجردا واقتصادا من اللامركزية. لكن الوطن لا يحتاج فقط إلى إدارة حسنة، بل هو بحاجة أيضا إلى حريات سياسية. والحريات السياسية تفترض مشاركة واسعة من الشعب في الحكم بواسطة الانتخابات والجمعيات السياسية. والناخبون وأعضاء المجالس لا يستطيعون تكوين ثقافتهم السياسية إلا عن طريق الانتخابات المحلية وفي المجالس المحلية [٤].

وإذا ما عدنا إلى النشأة التاريخية لنظام اللامركزية، نرى أن هذا النظام ارتبط بفكرة الديمقراطية التي تفترض انتخاب الهيئات المحلية المولجة إدارة الوحدات المحلية، من قبل الناخبين في هذه الوحدات، وتستبعد فكرة تعيين أعضاء هذه الهيئات من قبل السلطة المركزية.

والانتخابات هي من ناحية ثانية، الضمان لاستقلال الهيئات المحلية اللامركزية عن السلطة المركزية. فهذا الاستقلال لا يمكن تحقيقه بصورة فاعلة، إلا إذا اعتمدت الانتخابات كقاعدة لاختيار المجالس وطرحت جانبا فكرة تعيين السلطة المركزية لأعضاء الهيئات اللامركزية، لأن السلطة المركزية ستجنح، إذا ما تم تعيين أعضاء المجالس المحلية بواسطتها، إلى التدخل في شؤون هذه المجالس والتأثير على أعضائها، وإن بصورة غير مباشرة. فالعضو المعين يبقى من حيث الواقع مرتهنا لإدارة السلطة التي عينته ولن يتمتع بإرادة حرة في مباشرة أعماله، وستفقد مؤسسة اللامركزية تالياً، غاية وجودها، بل جوهر وجودها، بفقدانها الحرية والاستقلال.

الشخصية المعنوية ومفاعيلها

إن استقلال الهيئات المحلية على الصعيد الإداري في إدارة شؤون الوحدات المحلية في نظام اللامركزية، يفترض تمتع هذه الهيئات بالشخصية المعنوية أو

القانونية. وهذا يعني أن الهيئات تصبح قابلة لاكتساب حقوق والتزام واجبات، وتستقل عن الأشخاص والعناصر المادية المكونة لهم. ويترتب على منح الهيئات المحلية الشخصية القانونية النتائج التالية:

- إعطاء وجود قانوني للوحدات المحلية وكيان ذاتي خاص مستقل عن الدولة، ومستقل عن الأشخاص المكونين لها وعن أولئك الذين يتولون إدارتها، بحيث يبقى هذا الوجود مستمرا بصرف النظر عن تغيير المجالس المحلية أو تبديلها.
- اعتبار الموظفين التابعين للمواقع الإدارية المحلية مستقلين في نظامهم عن نظام موظفي الدولة.
- مشاركة الدولة في بعض مظاهر السلطة العامة، كاللجوء إلى وسائل القانون العام في مباشرة وظائفها، ونزع الملكية والاستملاك ضمن الحدود التي يرسمها القانون. وتخضع القرارات التي تصدر عن المجالس المحلية، كالقرارات الصادرة عن الدولة، للطعن أمام القضاء الإداري لعدم شرعيتها، ولطلب التعويض، إذا ما تسببت بضرر للغير في ممارسة نشاطها.
- تمتع أشخاص الإدارة المحلية بذمة مالية خاصة، مع ما يترتب على ذلك من نتائج قانونية كاكتساب الحقوق والتزام الواجبات وقبول الهبات وتنظيم موازنات خاصة مستقلة عن موازنة الدولة.
- الأهلية للتقاضي بوصفها مدعية أو مدعى عليها.

إن استقلال الهيئات المحلية في إدارة شؤون الوحدات المحلية، واكتسابها الشخصية القانونية، يعني أن هذه الهيئات مستقلة في اتخاذ قراراتها. فهي تتمتع بسلطة تقريرية، ضمن حدود صلاحياتها. وهي لا تخضع لتوجيهات السلطة المركزية وأوامرها، لأنها لا تخضع أساسا لسلطتها التسلسلية، فصلاحياتها تنبع من القانون مباشرة وليست مفوضة إليها من الحكومة، والقرارات التي تتخذها قد تكون نافذة بذاتها وقد يحتاج بعضها إلى مصادقة السلطة المركزية، لأن القانون ينص على وجوب تصديق السلطة المركزية على بعض قرارات الهيئات المحلية، غير أن هذا التصديق لا يغير شيئا في طبيعتها، كون الهيئات المحلية تبقى مسؤولة وحدها عن الآثار التي تترتب عليها، ولها وحدها حق العودة عنها أو إلغاؤها، على رغم تصديق سلطة الوصاية عليها، أي

السلطة المركزية، في حين أنه لا يحق لهذه الأخيرة إدخال أي تعديل عليها. ويحق للهيئات المحلية في نظام اللامركزية، مقاضاة السلطة المركزية أمام القضاء الإداري والمطالبة بإبطال القرارات الصادرة عنها، إذا كانت ماسة بحقوقها واستقلالها الإداري، في حين أن الموظف الخاضع للسلطة التسلسلية ليس له حق الطعن في قرارات رئيسه أمام القضاء، حتى ولو كانت مخالفة للقانون، ما لم تمس بشخصه أو تكون متعلقة بمصلحة شخصية له، فهو يبقى تابعاً وخاضعاً في عمله الوظيفي لرئيسه. وهذا ما يميز الشخص المعنوي اللامركزي عن الموظف المركزي.

إن استقلال الهيئات اللامركزية في اتخاذ القرارات الإدارية يفترض وجود جهاز إداري خاص تابع لها يتولى تنفيذ هذه القرارات، ويمنحها حق وصلاحية اختيار أفراد هذا الجهاز، ووضع نظام خاص له مستقل عن النظام العام للموظفين، وهذا ما يعزز استقلال الهيئات اللامركزية عن السلطة المركزية. ويستتبع ذلك استقلال هذه الهيئات ماليا. فالاستقلال المالي عنصر أساسي في تحقيق اللامركزية الإدارية، لأنه يمكّن الهيئات المحلية من القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها وتنفيذ المشاريع الواجب تنفيذها. فللهيئات اللامركزية موازنات مستقلة عن موازنة الدولة العامة، ولها محاسبتها الخاصة. أما أمورها المالية فتختلف مصادرها (رسوم، هبات، مساعدات من الدولة). فالدولة تلجأ إلى مد الهيئات اللامركزية بأموال نقدية لتمكنها من تغطية نفقات بعض المشاريع التي تتطلب أموالا تفوق قدرة هذه الهيئات. غير أن ذلك يؤثر على استقلال الهيئات اللامركزية ويجعلها عمليا في موقع التابع للسلطة المركزية. وقد حذر «هوريو ـ Hauriou» من اعتماد الهيئات اللامركزية على المساعدات الحكومية لأنها تعطل مفهوم اللامركزية، على أساس أن تمويل المشاريع من قبل الحكومة يعتبر عملاً مرادفاً للمركزية ووسيلة من وسائل فرض النظام المركزي. فبقدر ما تعتمد الهيئات اللامركزية على مواردها المالية الذاتية، يتعمق استقلالها ويتسع، وبقدر ما تعتمد على مساعدات الدولة، يضيق هذا الاستقلال.

إن استقلال الهيئات اللامركزية إدارياً عن السلطة المركزية، يقع ضمن حدود معينة. فهو ليس استقلالاً بمعنى أن الوحدات اللامركزية تمتلك كيانات سياسية تتمتع بسلطات اشتراعية وإجرائية وقضائية، لأنها لا تمتلك مثل هذه السلطات

المنفصلة عن السلطة المركزية. غير أنها لا ترتبط بالسلطة المركزية بالتسلسلية الهرمية. فهي ليست مستقلة سياسيا وإنما إداريا فقط. وهي مرتبطة عضويا بالسلطة المركزية. فالاستقلال غير المنضبط ضمن حدود معينة يهدد وحدة الدولة. كما أن علاقة التبعية في إطار السلطة التسلسلية تقضي على اللامركزية. والرابط بين السلطة المركزية والسلطة اللامركزية يتجسد بالرقابة الإدارية التي تمارسها السلطة الأولى على الثانية. وهذه الرقابة الإدارية هي التي تمكّن الدولة من الحفاظ على وحدتها في ظل اللامركزية.

ثانياً - اللامركزية الإدارية واللاحصرية

لا بد من التمييز بين اللامركزية واللاحصرية. فاللاحصرية هي نظام إداري يقوم في إطار المركزية، ويقضي بتوسيع صلاحيات الذين يتولون إدارة الوحدات الإدارية، ويعتبرون ممثلين للسلطة المركزية في هذه الوحدات، لأنهم يرتبطون بهذه السلطة مباشرة وفق تسلسل هرمي. وهؤلاء الموظفون لا يتمتعون بأي استقلال إداري في ممارسة وظائفهم، ويخضعون مباشرة لسلطة رؤسائهم في السلطة المركزية، غير أنهم يمارسون بعض الصلاحيات الممنوحة من السلطة المركزية من دون الرجوع إلى هذه السلطة. فالسلطة المركزية تمنح بعض صلاحيات السلطة الإدارية في العاصمة إلى ممثليها في المناطق من أجل الإسراع في بت المعاملات، وتسهيل شؤون المواطنين ومن أجل تخفيف الأعباء الملقاة على عاتق السلطة المركزية. والحصرية القائمة على حصر كل الصلاحيات في القائمين بمهام السلطة المركزية في العاصمة، لم تعد تتلاءم ومقتضيات العصر التي فرضت على الدولة القيام بوظائف لم تكن تقوم بها في السابق، مما قضى بتوزيع الوظائف الإدارية بين جهاز قائم في العاصمة وأجهزة مرتبطة به في مختلف الوحدات الإدارية، «وهذا الارتباط هو ارتباط تبعي وفقا لقواعد التسلسل الهرمي مع ما يستتبع ذلك من سلطة رقابة وتوجيه وإعطاء الأوامر والتعليمات وسلطة تأديبية» [٥]. وهذا ما يميز اللاحصرية عن اللامركزية. فاللاحصرية شكل من أشكال المركزية تعطى فيه بعض صلاحيات التقرير والتنفيذ لموظفين خاضعين مباشرة للسلطة المركزية، في حين أن صلاحيات التقرير والتنفيذ اللامركزية تعطى لهيئات محلية تمثل السكان وتتمتع بالاستقلال

الإداري والمالي عن السلطة المركزية غير أنها خاضعة لرقابة هذه السلطة.

ثالثاً- اللامركزية المرفقية

اللامركزية المرفقية أسلوب من أساليب إدارة المرافق العامة، يتلخص بإدارة مرفق عام بواسطة هيئة إدارية يمنحها القانون الشخصية المعنوية، وتكون تالياً، مستقلة إدارياً وفنياً عن السلطة الإدارية التي أنشأتها.

لقد فرض اتساع وظائف الدولة وتعددها وجود مرافق عامة ذات أهداف متنوعة (إنمائية، اقتصادية، تجارية، ثقافية، عمرانية، ألخ). ومن أجل أن تؤدي هذه المرافق الوظائف التي وجدت من أجلها، اعتمدت بعض الدول أسلوب اللامركزية المرفقية، فأنشأت هيئات عامة، منحتها الشخصية المعنوية والاستقلاليين المالي والإداري، على أساس أن هذه الطريق تساعد المرافق العامة على تحقيق الأهداف المطلوبة عن أكمل وجه ومن دون تباطؤ، كونها تتخلص إلى حد ما من الروتين الإداري.

وإذا ما أجرينا مقارنة بين اللامركزية الإدارية واللامركزية المرفقية، نرى أن الفارق كبير بينهما. فاللامركزية الإدارية تقوم على أقاليم من الدولة تتولى إدارتها هيئات محلية تتمتع ببعض الاستقلال الذاتي عن السلطة المركزية، وتشمل سلطتها الإقليم الذي تقوم فيه كل هيئة من الهيئات المحلية والأفراد الذين يقومون فيه، في حين أن اللامركزية المرفقية لا تشمل أقاليم الدولة، إنما تنحصر في إدارة نشاطات محددة، وسلطات الهيئات التي تدير هذه النشاطات محصورة فيها ولا تتعداها إلى الإقليم الذي تقوم عليه، فهي سلطة محدودة وليست عامة وشاملة كسلطة الهيئات المحلية في اللامركزية الإدارية. لهذه الأسباب أثير الجدل حول ما إذا كان بالإمكان اعتبار المؤسسات التي تدير المرافق العامة وتتمتع بالشخصية المعنوية وبالإستقلالين المالي والإداري، هيئات لامركزية وإدخالها في إطار نظام اللامركزي بمفهومه القانوني. فرأى البعض أن اللامركزية المرفقية لا تتضمن أيا من خصائص اللامركزية الإقليمية، إذ هي فرع من فروع الإدارة العامة، بينما رأى البعض الآخر أنه يمكن الاعتراف بهذا بصفة اللامركزية إذا ما توافر فيها عدد من الشروط الأساسية، كانتخاب المسؤولين عن المرفق أو مجلس إدارة المؤسسة من قبل الموظفين الفنيين

إضافة إلى الشخصية المعنوية الممنوحة للهيئة التي تدير المرفق العام والاستقلالين المالي والإداري، وإلى وجود نظام خاص بالموظفين، وتمتع هذه الهيئة بسلطة تقريرية فعلية.

والحقيقة أنه ليس ما يمنع إطلاق تسمية اللامركزية المرفقية أو الفنية على المؤسسات والمصالح العامة إذا ما اعترف لها بالشخصية المعنوية وبالاستقلالين المالي والإداري عن السلطة المركزية، وأنيط بمجلس إدارتها سلطات تقريرية وتنفيذية تباشرها بمعزل عن السلطة المركزية، وإذا ما اقتصرت علاقتها بهذه السلطة على الرقابة والوصاية الإدارية، كما هو الشأن في اللامركزية الإدارية. فإذا ما اجتمعت لهذه المؤسسات كل تلك العناصر، فلا بأس من اعتبارها مؤسسات لامركزية من نوع خاص. لأن اللامركزية المرفقية تقع في منزلة قائمة بين اللامركزية واللاحصرية، وقد تكون أقرب إلى اللاحصرية منها إلى اللامركزية الإدارية.

رابعاً - اللامركزية الإدارية في لبنان

إن التنظيم الإداري في لبنان يقوم على أساس المركزية النسبية أو اللاحصرية الإدارية. فالدولة اللبنانية مقسمة إلى وحدات إدارية إقليمية، ترتبط الأجهزة التي تتولى إدارتها مباشرة، وفي إطار التسلسلية الهرمية، بالسلطة المركزية القائمة في العاصمة، وتتلقى منها الأوامر والتوجيهات وتنفذها بحذافيرها. فهذه الأجهزة الإدارية المحلية تعتبر ممثلة للسلطة المركزية على المستوى المحلي، في المحافظات وفي الأقضية، ومن شأن هذا التنظيم الإداري تسهيل عمل السلطة المركزية، وأعمال المواطنين في آن واحد.

أما اللامركزية الإدارية فتقوم في لبنان، حتى الآن، على مستوى البلدية واتحاد البلديات فقط. وقد صدرت قوانين عديدة منذ عام ١٩٢٢، نظمت شؤون البلديات، وآخرها المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ وقد أدخلت عليه عدة تعديلات. ومنحت البلديات، بموجب هذه التشريعات، الشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإدارية، لكي تتمكن من القيام بأعباء الإدارة المحلية بحيث تشكل نواة الإدارة المحلية اللامركزية في لبنان.

وتتألف الإدارة المحلية في لبنان من سلطتين: سلطة تقريرية يتولاها مجلس

منتخب هو المجلس البلدي، وسلطة تنفيذية يتولاها رئيس البلدية يعاونه جهاز من الموظفين الإداريين والفنيين.

خامساً - دور اللامركزية الإدارية في عملية التنمية

تلعب اللامركزية الإدارية دورا أساسيا في عملية التنمية، وهي قامت في الأساس من أجل تحقيق التنمية على المستوى المحلي. فالسلطة المركزية، وبعد أن ازدادت المهمات المناطة بها، نتيجة التحول الحاصل في مفهوم الدولة التي أصبحت دولة رعاية، غدت السلطة المركزية عاجزة عن القيام بما تطلبه التنمية المحلية، دون الاستعانة بهيئات محلية. فتراكم الأعباء على الإدارة المركزية، والبيروقراطية التي تعيشها هذه الإدارة إضافة إلى الروتين الإداري الذي يؤخّر اتخاذ القرار وتنفيذه. كل هذه الأمور قضت بالاعتماد في تحقيق التنمية المحلية على هيئات منتخبة تعبّر عن إرادة المواطنين وتطلعاتهم ومصالحهم. فهم أدرى بشؤونهم وبكيفية إدارة هذه الشؤون، من السلطة المركزية، البعيدة عنهم والتي لها مشاغلها الكثيرة. وإعطاء هذه الهيئات الصلاحيات اللازمة والإمكانيات الضرورية، وبخاصة الإمكانيات البشرية والمالية، يؤهلها لتنظيم شؤون المحلة (بلدة أو مدينة) وتوفير الخدمات فيها، وتطوير أوضاعها العمرانية والاجتماعية والثقافية. وهذه كلها أمور تساعد على تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة.

سادساً - الإنماء المتوازن

يشمل مفهوم الإنماء المتوازن مضمون عملية التنمية وبعدها الجغرافي في آن معا. فمن ناحية المضمون، لا يجوز أن تقتصر التنمية على ناحية دون النواحي الأخرى، فالتنمية الاقتصادية يجب أن تقترن بالتنمية الاجتماعية والثقافية والتربوية والسياسية، لكي تكتمل عملية التنمية، خاصة أن تنمية كل عنصر من عناصر التنمية تنعكس إيجاباً على العناصر الأخرى. فالتنمية الاقتصادية تساعد على تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية، كما أن التنمية السياسية تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غير أن ذلك يبقى رهناً بتوافر شروط موضوعية وذاتية، يأتي في طليعتها توافر

المؤسسات القادرة على القيام بعملية التنمية، والعنصر البشري والإمكانات المالية.

أما من ناحية البعد الجغرافي للتنمية ، فمن المفترض أن يشمل الإنماء المتوازن مختلف المناطق بحيث لا يقتصر الإنماء على مناطق دون الأخرى، ولا تكون درجة التفاوت في إنماء المناطق كبيرة. فاللخل في التنمية على مستوى المناطق انعكاسات سلبية على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لأنه غالبا ما يقترن بحركة نزوح من المناطق الأقل تنمية إلى المناطق الأكثر تنمية. وهذا النزوح غالبا ما يتسبب بمشاكل كبيرة ومعقدة، كما أن الخلل في التنمية، وما ينتج عنه من فقر وتردٍ في الأوضاع الاجتماعية، يقود الفئات المهمشة والتي تعاني من سوء الأوضاع المعيشية إلى حالة تمردٍ على الواقع، والمطالبة بإجراء تغييرات جذرية في الواقع السياسي. بينما يؤدي تحقيق الإنماء المتوازن إلى استقرار اجتماعي وسياسي. فيستقر المواطن في المنطقة التي ينتمي إليها، ويُنتج فيها، فيسهم في تنميتها، ويرتاح إلى الأوضاع السياسية بحيث تزول عنده روح التمرد على الواقع والنظام لأن النظام السياسي يوفر له شروط العيش الكريم.

من ناحية ثانية يؤدي الإنماء المتوازن إلى ترسيخ الوحدة الوطنية، فيشعر أبناء الوطن، بمختلف مناطقه، أن الدولة تحتضنهم وترعى شؤونهم، فتزول الحساسيات التي قد تنشأ بين أبناء المناطق نتيجة الخلل في التنمية والتفاوت بين مناطق نامية ومناطق غير نامية، كما يتقلص التفاوت في المستوى الاجتماعي بين أبناء المناطق. وهذه أمور تؤدي إلى زيادة تماسك النسيج الوطني.

سابعاً- الإنماء المتوازن في وثيقة الوفاق الوطني والدستور

عانى لبنان من خلل في عملية التنمية، وقد تجلى ذلك في التفاوت الهائل في مستوى التنمية بين العاصمة ووسط لبنان من جهة والمناطق النائية من جهة أخرى. وإذا كان من الطبيعي أن تكون العاصمة والمناطق القريبة منها أكثر نمواً من المناطق البعيدة عنها، فمن غير الطبيعي أن يبلغ التفاوت في التنمية بين المناطق حداً كبيراً. هذه المشكلة أشار إليها بوضوح تقرير بعثة «إيرفد» التي

ترأسها الأب «ليبريه» والتي استقدمت إلى لبنان في مطلع عهد الرئيس فؤاد شهاب. وقد أولت الحكومات التي تعاقبت في عهد الرئيس شهاب اهتماما خاصة بالمناطق النائية وأقامت فيها الطرقات المعبدة وشبكات الكهرباء والماء والمدارس، غير أن الإهمال عاد ليخيم على هذه المناطق. وقد أدى ذلك إلى انعكاسات سلبية على الاستقرار السياسي في البلاد وعلى الوحدة الوطنية. وعندما اجتمع النواب في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية، للاتفاق على وثيقة الوفاق الوطني، ضمّنوا هذه الوثيقة التي وضعت بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٢، بنداً ينص على ما يلي: «الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام» وقد ورد هذا البند تحت عنوان «المبادئ العامة والإصلاحات». وعندما عُدل الدستور بموجب وثيقة الوفاق الوطني، بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١، أُدخل هذا النص حرفيا في مقدمة الدستور وشكل البند «ز» من هذه المقدمة. وقد اعتبرت مقدمة الدستور، في قرارات المجلس الدستوري، جزءا لا يتجزأ من الدستور.

إن إدراج الإنماء المتوازن في الدستور، يعني أن الدولة اللبنانية رفعت هذه القضية إلى مستوى القضايا الأساسية، وبخاصة أنها ربطتها بوحدة الدولة واستقرار نظامها السياسي، وهذه أمور أساسية لا يمكن التهاون بها. وهذا يعني من ناحية ثانية أن الحكومة ملزمة بإعطاء الإنماء المتوازن الأهمية التي يستحق، في رسم سياساتها وتحديد موازناتها، وأن المجلس النيابي عليه أن يأخذ بالاعتبار هذه القضية، في ممارسة دوره في مجال التشريع، وفي مراقبة الحكومة ومحاسبتها.

ثامناً - اللامركزية الإدارية كوسيلة لتحقيق الإنماء المتوازن

اللامركزية الإدارية وسيلة لتحقيق التنمية المحلية، غير أن مؤسسات اللامركزية الإدارية تبقى لوحدها عاجزة عن تحقيق الإنماء المتوازن، نظرا لتواضع إمكانياتها بالنسبة لما تتطلبه عملية الإنماء المتوازن. فهذه العملية تتطلب إنشاء بنى تحتية متطورة في مختلف المناطق بما فيها المناطق النائية، وربط هذه المناطق ببعضها بشبكة طرق حديثة، وتنمية المناطق اقتصاديا من

طريق تطوير الزراعة واستخدام الوسائل الحديثة فيها ، وإيجاد مناطق صناعية في مختلف المناطق. وهذا يتطلب رسم سياسات على مستوى السلطة المركزية وتنفيذها. وإذا كانت التنمية الاقتصادية في الدول ذات الأنظمة الليبرالية كلبنان تعتمد على القطاع الخاص وليس على القطاع العام، فإن القطاع العام، وتحديدا السلطة المركزية، تلعب دورا أساسيا في توفير الشروط المادية والتشريعات التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في المناطق الريفية وبخاصة النائية منها. لذلك لا يمكن للسلطة المركزية أن تتخلى عن دورها في تحقيق الإنماء المتوازن، وتترك هذه المهمة للإدارة المحلية القائمة في إطار اللامركزية الإدارية.

وعلى الرغم من الدور الأساسي الذي يجب أن تضطلع به السلطة المركزية في مجال الإنماء المتوازن، يبقى للإدارات اللامركزية دور لا بد من أن تقوم به في إطار الإنماء المتوازن، وهو دور مساعد. فالإدارات اللامركزية إذا ما توفرت لها الإمكانيات البشرية والمالية ، ومُنحت الصلاحيات الضرورية، يمكنها أن تلعب دوراً مساعداً للسلطة المركزية في تحقيق الإنماء المتوازن، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه على مستوى التنمية المحلية التي هي عنصر أساسي من عناصر الإنماء المتوازن. فالإدارات اللامركزية لا يقتصر دورها على تقديم الخدمات الضرورية على الصعيد المحلي، وتنظيم وإدارة الشأن العام في إطار عملها الجغرافي، إنما يتعدى دورها ذلك إلى إنشاء واستثمار بعض المرافق الاقتصادية، التي تغذي موازنتها السنوية بالمال، وتمكنها بالتالي من القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها، فتلعب دوراً متعاظماً في عملية التنمية المحلية وبالتالي في مجال الإنماء المتوازن. وفي الدول المتقدمة التي تعتمد اللامركزية الإدارية الموسعة، كفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا، تقوم مؤسسات اللامركزية الإدارية بدور أساسي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بفعل الصلاحيات التي تتمتع بها والإمكانيات المالية والبشرية المتوفرة لديها مما يزيد من فاعليتها، ويعزز دورها في مجال التنمية المتوازنة.

وإذا ما تناولنا تجربة لبنان في مجال اللامركزية الإدارية وتحديداً البلديات، نرى أن المرسوم الإشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ والذي لا يزال يحكم، مع تعديلاته، عمل الجالس البلدية، نرى أنه منح البلديات صلاحيات واسعة،

بحيث لا تنحصر صلاحياتها في إطار الخدمات العادية والضرورية فقط؛ بل تتجاوزها إلى كل ما له علاقة بالتنمية الشاملة على المستوى المحلي. فقد نصت المادة ٤٧ من المرسوم المذكور آنفا على أن «كل عمل ذي طابع أو منفعة عامة، في النطاق البلدي، هو من اختصاص المجلس البلدي، وللمجلس البلدي أن يعرب عن توصياته وأمانيه في سائر المواضيع ذات المصلحة البلدية، ويبدي ملاحظاته ومقترحاته في ما يتعلق بالحاجات العامة في النطاق البلدي». وقد نصت المادة ٤٨ على أن «للأنظمة التي يصدرها المجلس البلدي في المسائل الداخلة ضمن اختصاصه صفة الإلزام ضمن النطاق البلدي».

أما المادة ٤٩، فقد عددت المهام التي يتولاها المجلس البلدي على سبيل المثال لا الحصر، ذلك أن هذه المهام ترتبط بكل ما له علاقة بالمنفعة العامة، ولا يمكن بالتالي حصرها في نص قانوني. وإضافة إلى المهام المتعلقة بشق وتعبيد الطرقات والنظافة والبيئة والتنظيم المدني والتجميل وغيرها، أنيطت بالمجالس البلدية مهام ترتبط مباشرة بالتنمية المحلية بمفهومها الواسع فقد نصت المادة ٥٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ على أنه يجوز للمجلس البلدي ضمن منطقته أن ينشئ أو يدير بالذات أو بالواسطة أو يسهم أو يساعد في تنفيذ الأعمال والمشاريع الآتية: المدارس الرسمية ودور الحضانة والمدارس المهنية، المساكن الشعبية والحمامات والمسابح والمستشفيات العمومية والمصحات والمستوصفات والمتاحف والمكتبات العامة ودور التمثيل والسينما والملاهي والأندية والملاعب، والوسائل المحلية للنقل والأسواق العامة.

وعلى الرغم من هذه الصلاحيات المعطاة للمجالس البلدية لم تتمكن هذه المجالس من القيام بمعظم المهام الموكلة لها، وذلك بسبب ضعف مواردها المالية، وعدم إعداد الجهاز البشري العامل فيها إعدادا جيدا، والقيود الموضوعة عليها في إطار الرقابة من قبل السلطة المركزية. فالرقابة ضرورية ولكنها إذا ما تجاوزت حدودا معينة تصبح عائقا أمام تنفيذ قرارات المجالس البلدية، وبخاصة إذا كانت الإدارة المركزية تعاني من مشكلة الروتين والبطء في عملها [٦]. كما أن تجاوز السلطة المركزية للصلاحيات المعطاة لها كسلطة رقابة على الجالس البلدية يؤثر سلبا على عمل هذه المجالس [٧]. من ناحية

أخرى نرى أن عدم إجراء الانتخابات البلدية في مواعيدها، وتأجيلها مرارا ولفترات طويلة، أدى إلى شلل هذه المجالس وعدم تجديدها، فالمجالس البلدية التي انتخبت عام ١٩٦٤ لم يجر انتخاب أعضائها مجددا سوى في العام ١٩٩٨. كما أن الخلافات التي تنشب أحيانا في بعض البلدات، تشل عمل المجالس البلدية فيها.

لهذه الأسباب جميعها، لم تلعب البلديات عموما الدور المفترض أن تلعبه على صعيد التنمية المحلية، وبالتالي لم تلعب دورا على صعيد الإنماء المتوازن، وبخاصة أن السلطة المركزية لم تضع حتى الآن خطة لتحقيق الإنماء المتوازن، الذي لا يزال حتى الآن مجرد شعار يطرح في التداول السياسي فقط، على الرغم من أنه أصبح بندا في الدستور اللبناني، عوضا عن أنه بندٌ في وثيقة الوفاق الوطني.

ونظرا لأهمية الإنماء المتوازن، ليس فقط بالنسبة لأبناء المناطق المفترض أن تستفيد منه، إنما بالنسبة للوطن، بسبب انعكاساته المباشرة على الوحدة الوطنية والاستقرار، فإن الواجب الوطني والالتزام بما ورد في وثيقة الوفاق الوطني والدستور، يقضيان بوضع خطة لتحقيق الإنماء المتوازن من قبل السلطة المركزية وتمويلها وتنفيذها وإعطاء دورا فيها للإدارات القائمة في إطار اللامركزية الإدارية بعد اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني التي جاء فيها ما يلي: «اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرئسه القائمقام، تأمينا للمشاركة المحلية».

كما أن الوثيقة نفسها نصت على «اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة». وقد آن الأوان لوضع هذه الخطة ووضع قوانين جديدة للامركزية الإدارية الموسعة تعطى في إطاره مجالس الأقضية الصلاحيات والإمكانيات المالية اللازمة كما تعطى أيضا للمجالس البلدية الإمكانات المالية، وتزال العراقيل الإدارية التي تعرقل عملها. لكي تستطيع الإدارات المحلية، القائمة في إطار اللامركزية الإدارية، من لعب دور فاعل في مجال تحقيق الإنماء المتوازن، ضمن الخطة التي تضعها السلطة المركزية.

المراجع

١- د. عصام سليمان، الانتخابات البلدية، الدليل الديمقراطي، مؤسسة رينه معوض ١٩٩٨، ص ٧.
٢- VEDEL (G), Droit administratif, Puf, Paris, P.286
٣- RIVERO (J), Droit administratif, Dalloz, Paris, P.226
٤- HAURIORU (M), Précis de Droit administratif, Paris, 1921, P109
٥- د. خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، منشورات عويدات، بيروت - باريس، ١٩٨١، ص ٤٤.
٦- طوني عطا الله، درجة المركزية واللامركزية: دراسة معاملة بلدية في محافظة البقاع، وردت في كتاب «اللامركزية الإدارية في لبنان»، المركز اللبناني للدراسات، بيروت- ١٩٩٦، ص ٢٠٧-٢١٥.
٧- د. عصام سليمان، تجربة البلديات في بيروت، نشر في كتاب «واقع البلديات في لبنان وعوائق المشاركة المحلية والتنمية المتوازنة»، المركز اللبناني للدراسات، بيروت ١٩٩٨، ص ٢٧-٩٧.

الدفاع الوطني

اتفاقية الشراكة مع اوروبا: قراءة مبسّطة في المضمون

د. غسان الشلوق*

يستعد لبنان للدخول، في نيسان ٢٠٠٢، بعد التوقيع النهائي المفترض على اتفاقية الشراكة اللبنانية-الاوروبية، مرحلة جديدة تنطوي على اهمية خاصة ليس على المستوى الاقتصادي فحسب بل على مستويات سياسية واجتماعية مختلفة خصوصاً ان الاتفاقية هي، عملياً، احد فروع ونتائج «اعلان برشلونة» لعام ١٩٩٥. وبات لبنان الدولة ما قبل الاخيرة (والتي هي سوريا)، من اطراف برشلونة الذي ينهي المفاوضات مع الجانب الاوروبي.

وتستند الاتفاقية الى خلفية تاريخية عميقة وتستحق بالتالي، وبما تنطوي عليه من ابعاد، قراءة اكثر من مبسّطة، واكثر من تلقائية عادية، في المضمون.

أولاً: الخلفية التاريخية

عندما وقّع وزير الاقتصاد اللبناني باسل فليحان ونائبة المدير العام للعلاقات الخارجية الاوروبية كاترين داي، في بروكسل في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٢، اتفاق الشراكة اللبناني - الاوروبي بالأحرف الاولى، لم يكن بالضرورة «يوماً عظيماً للبنان - بالمعنى الاقتصادي والسياسي العام - كما قال الرئيس رفيق الحريري[1] بقدر ما كان «خياراً لا بد منه» للبنان بالدرجة الاولى ولأوروبا ايضاً. وقد وجد لبنان نفسه منذ سنوات مضطراً لسلوك طريق بروكسل، على هذا النحو على

(*) استاذ العلوم الاقتصادية في الجامعة اللبنانية، مقرر اللجنة الاقتصادية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاقل، لملاقاة مجموعة من التحديات الاقتصادية والسياسية لا سيما منها تلك التي افرزتها وتفرزها مفاعيل اتفاقات منظمة التجارة الدولية، على المستوى الاقتصادي، او نتائج تطورات ازمة الشرق الاوسط على المستوى السياسي. اما اوروبا فكانت، وما زالت، تود الانتهاء من هذا الملف في اطار اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي لم يبق من اطرافه المحددين بعد توقيع لبنان، إلا سوريا.

ويرتبط الاتفاق بالإعلان الذي اقرّه مؤتمر برشلونة المنعقد في ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥. وقد وقع هذا الاعلان وزراء خارجية وممثلو ٢٧ دولة متوسطية هي خمس عشرة دولة اعضاء الاتحاد الاوروبي واثنتي عشرة دولة اخرى بينها ثماني دول عربية هي المغرب والجزائر وتونس ومصر والسلطة الفلسطينية والاردن ولبنان وسوريا واربع غير عربية هي مالطا وقبرص وتركيا واسرائيل. وبين هذه الدول واحدة غير متوسطية حرصت اوروبا على اشراكها لأسباب سياسية اولاً هي الاردن بينما غابت لأسباب سياسية ايضاً دولة متوسطية واحدة هي ليبيا.

وتعود فكرة المشروع الى اجتماع المجلس الاوروبي الذي انعقد في لشبونة ايضاً عام ١٩٩٢ وقد اكدّ على توجهه اجتماع آخر عقد في كورفو عام ١٩٩٤ واجتماع ثالث عقد في مدينة كان في ١٩٩٥ ومهد لـ «اعلان برشلونة» في السنة نفسها. ويلبي هذا الاعلان مجموعة من الحاجات الاوروبية والمتوسطية والعربية ابرز مقوماتها الحرص الاوروبي على اقامة «منطقة من الاستقرار والسلام» على حوض المتوسط الذي يمثل بعداً استرتيجياً لها، ورغبتها ايضاً في وضع صيغة جديدة متطورة للعلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول هذا الحوض بعد سقوط وتلاشي اتفاقات سابقة بفعل الشروط التي أفرزتها بنود منظمة التجارة العالمية وبفعل التحولات السياسية الكبرى الحاصلة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ولا سيما منها انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي...[٢]

اما من الجانب العربي فإن الهم الاساسي كان يتمثل بالبحث عن شريك متقدم لتغطية حاجات سياسية أفرزتها تحديات التسوية لمشكلة الشرق الاوسط، كما الحاجة الى تغطية ثغرات اقتصادية وتجارية وتكنولوجية تفرضها آفاق المرحلة.

وليست هذه الاتفاقية هي الاولى بين الاطراف العربية على الاقل والاطراف

بل الطرف الاوروبي. ففي التاريخ الحديث مجموعة من الاتفاقيات كتلك التي وقعها لبنان مع اوروبا عام ١٩٦٥ [٣] والتي نّصت على الأخذ بمبدأ الدولة الأكثر رعاية في المبادلات بين الطرفين كما أقرت تخفيضات جمركية وأشكالاً مختلفة من التعاون التقني، وتم توقيع شكل اخر متقدم نسبياً من الاتفاقيات في ١٩٧٧مع لبنان ايضاً [٤] وقد نصّ على منح السلع الصناعية اللبانية المصّدرة الى اوروبا معاملة تفضيلية من طرف واحد وتم استثناء السلع الزراعية من هذه المعاملة كما لم يتم لحظ اي اجراء في مجالات الخدمات والاستثمار وسواها[٥].

والأصح والاكثر دقة، ان اوروبا تذهب في هذا الاتفاق، وفي سواه قبل ذلك، الى ترجمة جوانب من خلفية سياسية استراتيجية اقتصادية انسانية عميقة في التاريخ تقول ان لا بد لهذه المنطقة، المتجاورة وربما الموحدة جغرافياً، ان تلتقي لبناء جسم قادر سياسياً (وعسكرياً؟) واقتصادياً على ان يكون جزءاً متكاملاً موحداً في خريطة تقاسم النفوذ العالمي مستقبلاً[٦]. ويجد هذا التوجه تعبيراً واضحاً احياناً في التاريخ القديم، منذ الفينيقيين حسب بعض المحللين [٧] او منذ الحروب الصليبية على الاقل، او منذ السعي لاعادة فرز مناطق النفوذ في العالم بعد الحرب العالمية الاولى.

ويحلو لبعض المحللين أيضاً ان يتذكّر أن «المشروع المتوسطي» كان، اولاً، فكرة لبنانية اجتمع عليها في ايام الانتداب الفرنسي، وعبر ما سمي «جمعية البحر الابيض المتوسط»، لبنانيون طليعيون منهم ميشال شيحا وشارل حلو وشارل مالك وسعيد عقل وكميل ابو صوان وراشد طباره وسليم حيدر وغيرهم[٧].

ولم تكن منطقة المتوسط هي الورقة الوحيدة التي تراهن عليها اوروبا بل ان هذه القارة التي عادت تحلم بالمجد، تبحث عن منطقة نفوذ مهمة اخرى عبرت عنها في تلك المجموعة الكبيرة المعروفة باسم مجموعة «لومي» (عاصمة توغو) التي تضم غالبية دول افريقيا الى مجموعة من دول اسيا والكاريبي [٨].

والى هذه الخلفية التاريخية تسعى اوروبا الى معالجة هموم ومسائل عادية منها، الى وجود سوق اقتصادية كبرى، مسألة الامن ومسائل اخرى متفرعة واساسية كالنمو السكاني والهجرة في اتجاه اراضيها وقضايا محورية اخرى لما بات يعرف باسم صراع الحضارات والاديان وسوى ذلك.

اما المجموعة العربية التي لم تعرف، حتى الآن، للأسف، ان تحدد هويتها

وتطلعاتها، فتبحث اولاً عن شريك طبيعي الى حد بعيد وأقل ضرراً.

وقد عبّر «اعلان برشلونة» (٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٥) عن جوانب اساسية من التطلعات والهموم الاوروبية والحاجات العربية وان كان يظن في الوسط العربي على الاقل، ان هذه الخطوة كانت «اوروبية» اكثر منها «عربية» خصوصاً انها تدخل اسرائيل ودولاً غير عربية في الشراكة وتبقي غالبية الدول العربية خارجها وترسم، بالتالي، توجهاً متوسطياً لدول عربية مركزية. ثم ان الصيغة كانت، في الشكل، محددة، في الجزء الاكبر منها، من الجانب الاوروبي. وركز الاعلان، على سبيل التذكير، على «اقامة شراكة شاملة» بين الموقعين، وعلى جعل البحر الابيض المتوسط منطقة للحوار والتبادل والتعاون تضمن السلام والاستقرار والازدهار مما يتطلب تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتنمية النواحي الاقتصادية والاجتماعية تنمية دائمة ومتوازنة واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمكافحة الفقر وتشجيع التفاهم بين الثقافات تشجيعاً افضل. كما عبّر الاعلان عن ضرورة «مواصلة حوار سياسي متين ومنتظم» و«تطوير حكم القانون والحريات الاساسية وضمان ممارسة هذه الحقوق والحريات ممارسة فعلية ومشروعة بما فيه حرية الرأي والتجمع لاهداف سلمية»، وعلى «احترام التنوع والتعددية ومكافحة مظاهر التعصب» و«احترام حقوق الشعوب المتساوية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها» و«تسوية الخلافات بالوسائل السلمية» ومحاربة الارهاب ومكافحة الفقر وتعزيز الامن الاقليمي. كما اقر الاعلان مجموعة من الاهداف والوسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، وارسى آليات تعاون على مختلف المستويات بما فيها منظمات المجتمع المدني [٩].

وتضمن الاعلان، بالتالي، ثلاثة ابعاد رئيسية: البعد الامني والسياسي، البعد الاقتصادي والمالي، البعد الاجتماعي والثقافي والانساني. وستطبع كل من هذه الابعاد الاتفاقات الثنائية التي تم ـ او يتم ـ التوصل اليها لاحقاً بين الجانب الاوروبي، من جهة، وكل من الاطراف الاخرى الموقعة ـ ومنها لبنان ـ من جهة اخرى.

وعلى رغم الطابع السياسي والامني الاساسي لاتفاقيات الشراكة، فإن اوروبا، كما دول المتوسط المعنية، تحاول ان تعالج خللاً اقتصادياً كبيراً بين الشركاء ابرز عناصره فارق هائل في مستوى الدخل، ومستوى الناتج، وفي الميزان التجاري (كما

يستدل من الجدول رقم ١ المرفق). كما تود اوروبا ان تنعش حركة التبادل - وربما التكامل - كما تقول، بين دول جنوب المتوسط (ومنها اسرائيل) التي يبقى التبادل بين اطرافها محدوداً للغاية (كما يفيد الجدول رقم ٢ المرفق).

التبادل التجاري بين الاتحاد الاوروبي
وشركائه المتوسطيين (مليون دولار) (جدول رقم ١)

	التصدير		الاستيراد	
	١٩٩٥	١٩٩٩	١٩٩٥	١٩٩٩
الجزائر	٧,٠٨٧	٦,٨٣٦	٦,٠٥٧	٥,٣٧٦
قبرص	٣١٢	٢٠٠	١,٩٠٨	١,٩٠٣
مصر	١,٥٧٧	١,٢٣٧	٤,٥٦٣	٥,٦٧١
اسرائيل	٦,١٥	٧,٦٦٢	١٤,٦٨٧	١٤,٣٦٥
الاردن	١٦١	١٤٧	١,٣٢	١,٢٥٢
لبنان	١٤٢	١٧٠	٣,١٧٧	٢,١٧٧
مالطا	١,٢٩٦	٨٩٣	٢,١٣٨	١,٨٥٧
المغرب	٥,٢٧٧	٥,٦٥٣	٦,٠٧٤	٦,٥٧٥
سوريا	٢,٢٦٤	٢,٢٧٧	١,٧٦٤	١,٦٩٤
تونس	٤,٣٢٤	٤,٦٥٦	٥,٦٤٢	٥,٩٤٧
تركيا	١١,٠٧٧	١٤,٣٥٢	١٦,٨٦٢	٢١,٤١٦
المجموع	**٤٠,٣٨٧**	**٤٣,٦٣٤**	**٦٤,١٩٣**	**٦٨,٨٢٨**

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية

التبادل التجاري للدول المتوسطية في ما بينها، خارج الاتحاد الاوروبي (مليون دولار) (جدول رقم ٢)

	التصدير		الاستيراد	
	١٩٩٥	١٩٩٩	١٩٩٥	١٩٩٩
الجزائر	٧٤٨	٧٤٩	٥٤٢	٤٦٣
قبرص	٥٨	٧١	٨٧	٢٥١
مصر	٤٢٢	٤٢٧	٢٧٦	٤٩٦
اسرائيل	٢٩٤	٦٩٦	٣٤٢	٦٤٢
الاردن	٥٦	٨٧	٢٢٤	١٦٤
لبنان	٦٨	٤٧	٢٥٣	٢٢٨
مالطا	٥	١٣	٣٩	٤٨
المغرب	١٧٥	١٠٩	٢٠٤	٢٤٥
سوريا	٤٤٤	٤٤٤	٣٦٧	٢٨٠
تونس	٢٨٩	١٨١	٤٠٧	٣١٧
تركيا	١,٤٧٥	٢,٥٨٣	١,٠٠٧	١,٥٥٥
المجموع	**٤,٠٣٥**	**٥,٤٠٧**	**٣,٧٤٨**	**٤,٦٨٩**

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الاوروبية

ثانياً : الاتفاقية مع لبنان

تصنف الاتفاقية اللبنانية ـ الاوروبية، من حيث الشكل، على انها ثنائية خاصة اذ تجمع لبنان، من جهة، الى كل من دول الاتحاد الاوروبي، اولاً، والاتحاد كاتحاد، ثانياً، من جهة اخرى. وينطوي الشكل، اساساً، على ثغرة لمصلحة الجانب الاوروبي الذي يفاوض موحداً، استناداً الى مشاريع اوراق معدّة باتقان، ومن موقع الطرف القوي، اطرافاً اخرى منفردة قلما كانت تملك ما يكفي من مقومات وضوح الرؤيا وعناصر الضغط. ويزيد في حال عدم التكافؤ ان الاتحاد الاوروبي يستند الى آليات وعناصر «لوجستية» هائلة، اضافة الى عوامل القوة الاقتصادية والتكنولوجية والمالية التي من ابسط تعابيرها ان دولة اوروبية «صغرى» كبلجيكا

(١٠ملايين نسمة)، تتجاوز، بوضوح في ناتجها الوطني، مجموع الناتج للدول العربية المتوسطية كاملة (نحو ١٦ مرة عدد سكان بلجيكا)[١٠]. ثم ان اوروبا تأتي الى المفاوضات موحدة بينما يأتي الآخرون، لا سيما العرب، فرادى.

وعلى رغم ثغرات عديدة وعامة فإن لبنان استطاع ان يحقق بعض الخروقات منها ما هو مهم سواء في الشكل او في المضمون الاقتصادي والسياسي المباشر وغير المباشر. ويرتبط ذلك بما بات يعرف «بالوضع الخاص» للبنان.

١- في المضمون المباشر

تستند الاتفاقية من حيث المضمون، الى قسم رئيسي مباشر، وأبرز عناصره التبادل (التجاري والصناعي والزراعي) والتحويلات (استثمارات، مساعدات،...) اضافة الى قسم ثان طويل الامد، غير مباشر غالباً، يتضمن مسائل عدة اخرى من خدمات وتعاون.

أ- في التبادل:

تتألف الاتفاقية اللبنانية ـ الاوروبية من ٩٢ بنداً[١١] اضافة الى ملاحق تتناول قطاعات ومواضيع يفترض ان تحسمها الاتفاقية في مرحلة لاحقة، واضافة ايضاً الى اربعة بروتوكولات تعنى بالشروط المتعلقة بتبادل السلع الزراعية وبعض السلع الصناعية والتعاون في مجالات مختلفة.

وأبرز مضامين الاتفاقية، في باب التبادل تحديداً، النقاط الآتية:

- اقامة منطقة تبادل حر للسلع الصناعية بين الطرفين في نهاية فترة انتقالية تمتد ١٢ عاماً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبشكل ينسجم مع مضامين اتفاقيات منظمة التجارة الدولية لعام ١٩٩٤.
- يمتنع الطرفان عن اعتماد التقييدات الكمية وتمنح اوروبا لبنان اعفاء كاملاً من الرسوم الجمركية على السلع الصناعية اللبنانية (مع شروط خاصة لبعض الصناعات الغذائية) المصدرة الى اسواقها، بينما يطبق لبنان الاعفاءات الجمركية المقابلة، اعتباراً من بدء السنة السادسة، للشروع في تنفيذ الاتفاق، وبشكل متدرج لاحقاً.
- تسمح الاتفاقية لأي من الطرفين بالتوقف عن تطبيق بنود التحرير الكامل للتجارة في حالات استثنائية محددة ومحصورة زمنياً وقطاعياً

على غرار ما تقول به اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وابرز حالات الاستثناء الحماية المفترضة، لظروف خاصة، لصناعات ناشئة.

● نصت الاتفاقية على تفاصيل واسعة وشروط مختلفة للتبادل الزراعي في مقابل وضوح وتيسير كبير في التبادل الصناعي نظراً الى الضغط الاقتصادي والسياسي (والانتخابي تحديداً) للزراعة في اوروبا (وسواها). وابرز ما انطوى عليه ملف التبادل الزراعي اعفاء كامل لقسم كبير من الصادرات الزراعية اللبنانية الى اوروبا من الرسوم الجمركية والأخرى النوعية وكذلك من تقييد الكميات، بينما اعفيت سلع اخرى من الرسوم وخضعت للتقييد (الكوتا). وقد اخذت المفاوضات الزراعية وقتاً طويلاً حتى ان بعض السلع (كزيت الزيتون، او الازهار...) كان يتطلب عدة جلسات مفاوضات. كذلك طالت المفاوضات حول مفهوم الصناعات الغذائية، لا سيما الصناعات الحرفية كـ«الكبيس»، بين وجهة نظر اوروبية تعتبر هذه المنتوجات «زراعية». تخضع بالتالي لشروط تصدير خاصة. ووجهة نظر لبنانية تعتبرها «صناعية» تستأهل، بالتالي، الاعفاء. وقد اقرت في غالبية الحالات وجهة النظر اللبنانية وان بشروط كمية وجمركية او نوعية احياناً عديدة.

● ابقى الاتفاق على السياسة الحمائية في لبنان لعائلتين اساسيتين من المنتوجات الزراعية هما الخضار والفاكهة التقليدية.

● اعفي، بالتالي، المكون الصناعي للمنتوجات اللبنانية، كما اعفيت لائحة من ٧٧ مكوناً زراعياً. في المقابل اعطي لبنان فترة سماح لمدة خمس سنوات يخفض بعدها تدريجياً رسومه الجمركية على السلع الزراعية المصنعة الاوروبية المستوردة اليه بنسبة خفض ٣٠٪ على كل الرسوم التي تتعدى ٥٪ حالياً مع الابقاء على الحد الادنى للأستيفاء فيما تلغى الرسوم ذات نسبة ٥٪ في نهاية السنة الخامسة للأتفاقية.

● وضع نظام خاص لبعض السلع منها الاجبان (الاوروبية) غير المنتج مثيل لها في لبنان والخاضعة لرسم ٣٠٪ حالياً حيث يخفض الرسم، في السنة الاولى، الى ٢٠٪، والنبيذ العالي النوعية الذي يخفض

الرسم عليه من ٧٠ الى ٣٥ ٪ في السنة الخامسة، والازهار (من ٧٠ الى ٣٠ ٪ في السنة الاولى ثم الى صفر ٪ في السنة الخامسة).

● تمت زيادة حجم الكوتا، كما عدد السلع الزراعية اللبنانية المسموح بتصديرها الى اوروبا، كذلك اعطي لبنان حق اضافة تصدير سلع وكميات اخرى مستقبلاً في ضوء التطور المحتمل لانتاجه الزراعي بسبب ما بات متعارفاً عليه بأن القطاع الزراعي اللبناني اصيب باضرار خلال الحرب وهو يسعى، حالياً، الى اعادة تنظيم وهيكلة.

● نصت البروتوكولات الثلاثة (من اربعة) الاولى المرفقة بالاتفاقية على لوائح تفصيلية تتضمن السلع المعفاة تماماً، او الخاضعة لتقييد في الكمية، او تلك ذات مكونين صناعي وزراعي (الصناعات الغذائية) مع تفصيل للاعفاءات وحدودها وشروطها لكل مكّون. ومن السلع (اللبنانية) المعفاة تماماً الالبان والحلوى والشوكولا والمأكولات المعدة من حبوب وبطاطا «شيبس»...

وبالنسبة لزيت الزيتون ابقي على التقييد اللبناني له (رسم ٧٠٪ في لبنان)، وسمح للبنان بادخال كمية محدودة الى اوروبا لحاجة المطاعم اللبنانية (الف طن). وبالنسبة للنبيذ الاوروبي خفض الرسم نسبياً على فئة النوعية العالية (من ٧٠ الى ٣٥٪ في السنة الخامسة) واستمر منع ادخال النبيذ غير المعبأ في قناني.

● بالنسبة لقواعد المنشأ التي خضعت لمناقشات طويلة ايضاً فقد انتهت الى حل مرحلي تضمن استثناء ١١ سلعة من القواعد المحددة العامة الموجودة في بروتوكول تعاون، وبما يسمح للصناعيين بالتكيف مع متطلبات شهادات المنشأ المفروضة.

● وفي جانب اساسي اخر من الاتفاقية اقرّ الطرفان توقيع «اتفاق انتقالي» (Interim agreement) يسمح بالتطبيق الفوري للأحكام المتعلقة بالتجارة في اتفاقية الشراكة والتي تأخذ عادة نحو ثلاث سنوات لتدخل حيز التنفيذ نظراً الى ارتباطها بابرام الاتفاقيات في كل المجالس التشريعية الاوروبية[١٢]. وبذلك يدخل الاتفاق الانتقالي حيز التنفيذ في ربيع ٢٠٠٢ خصوصاً ان ثمة تفاهماً لبنانياً على ابرام

الاتفاقية بسرعة في مجلس النواب بعد التوقيع عليها في نيسان ٢٠٠٢[١٢].

ب - *التحويلات*

تضمنت الاتفاقية مجموعة بنود وتفاصيل تؤدي الى زيادة التحويلات لا سيما المالية منها. لكن اجزاء من هذه المواد بقيت مشروطة او غير واضحة ومحددة احياناً.

ونصت الاتفاقية على «اقامة تعاون لخلق بيئة ملائمة لتدفق الاستثمارات عبر اعتماد اجراءات متطابقة ومبسطة واقامة اطار تشريعي لتعزيز الاستثمار». ونصت الاتفاقية ايضاً على منح مؤسسات كل من الطرفين حق اقامة مشروعات عند الطرف الآخر وافادتها من المعاملة ذاتها التي تحظى بها المؤسسات الوطنية، كما نصت على «التعاون في ميدان وضع المواصفات والمقاييس واصدار شهادات المطابقة» وعلى «التقريب بين التشريعات المعتمدة في هذا المجال».

وتنص الاتفاقية، ايضاً، على تحرير حركة الرساميل من اية عوائق على حركتها الا في حالات استثنائية محددة، كما تنص على ازالة كل ما من شأنه اعاقة المنافسة بين المؤسسات، وعلى حظر الممارسات الاحتكارية. وينطبق مفعول هذا النص، كذلك، على المؤسسات الحكومية.

وتتضمن الاتفاقية، ايضاً، بنوداً تقول بتقديم المساعدة للقطاعات المتضررة من عملية التحرير التجاري، وعلى اعتماد سياسات دعم وتشجيع الاستثمار الخاص وازالة العوائق من امامه، وعلى توفير اطار دعم متعدد الوجوه لبرامج التصحيح الهيكلي.

وتركز الاتفاقية، ايضاً، على التعاون المالي «بهدف تعزيز مسار الاصلاحات الاقتصادية ومسيرة الاعمار ومعالجة آثار تحرير الاسواق على الاقتصاد اللبناني». لكن الاتفاقية لا تحدد حجم المساعدات المالية المفترضة للبنان.

وتتناول الاتفاقية وجهاً آخر مهماً من وجوه التحويلات هو المتمثل في عملية نقل التكنولوجيا، وتتحدث عن «التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات بهدف الدعم المستمر لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وتعـزيز التـعـاون في مـجـالات التكامل الاقـتـصـادي الاقليـمي والتطور التكنولوجي».

لكن الاتفاقية لا تفصح بوضوح عن كيفيات وآليات التعاون في مجالات التحويلات، وترهن هذه الكيفيات، كما التعاون في مسائل اخرى عدة، الى مجموعة من الخطوات والاجراءات يفترض ان تتخذها الحكومة اللبنانية او تبقى مرهونة لتطور التعاون، في اطار «عملية برشلونة»، لاحقاً.

٢- مسائل اخرى

جنبـاً الى جنب مع المواد ذات الطابع التـجـاري الصناعي والزراعي ، والطابع التحويلي، تبـرز في الاتفـاق مواد اخـرى تكتسب اهـمـية خـاصـة وتتعلق بمسـائل تتراوح بين الخدمات المختلفة والجوانب السياسية العامة.

أ- الخدمات:

لم تحـسم الاتفـاقـيـة، بشكل نهـائي او واضـح، مـوضـوع التـعـاون في مـجـال الخـدمـات ربما لارتبـاط هذا القطاع بشـروط تشـريعـيـة لم تكتمل او لارتبـاطه بمفاوضات لم تنجز في اطار منظمة التجارة الدولية. ونصت الاتفاقية، في نص مرفق، على «بدء الطرفين، بعد سنة من وضع الاتفاقية موضع التنفيذ، محادثات تهدف الى تحرير قطاع الخدمات». وربطت التقدم في هذا المجال بالمفاوضات التي سيجريها لبنان في اطار عملية الانضمام الى منظمة التجارة الدولية وفقاً لاحكام الاتفاق العام لتجارة الخدمات (GATS). ويستثني مشروع الاتفاق بعض الخدمات من عملية التحرير المقترحة ومنها خدمات النقل الجوي والبحري والبري.

وبالتوازي مع الخدمات، يتناول النص المرفق موضوع الملكية الفكرية ويشير الى التزام لبنان الانضمام اعتباراً من نهاية السنة الخامسة الى عدد من الاتفاقات الدولية حول الملكية الفكرية.

وتنص الاتفاقية، ايضاً، على التزام آخر للبنان في استحداث تشريعات محددة وعلى اعداد البنية المطلوبة للتعاون في مجالات مختلفة ومنها مجال الخدمات المالية ومنع تبييض الاموال ومكافحة الاجرام والمخدرات ودعم شروط المنافسة

التجارية. كما تتضمن الاتفاقية موادَ تعرض لشروط التعاون في مجالات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي والاتصالات والطاقة والسياحة والاحصاءات وسواها.

وفي المجال الاجتماعي تتحدث الاتفاقية عن وجوه تعاون مختلفة وعن نية الطرفين في العمل في اتجاه محاربة الفقر وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وتحسين مستوى المعيشة في المناطق المحرومة واعتماد برامج للأم والطفل ودعم التغطية الصحية والتأمينات الاجتماعية الدنيا. وتتحدث الاتفاقية عن اشكال تعاون في حقول عدة منها منظمات المجتمع المدني وهيئات اصحاب العمل والعمّال.

وفي المجال الثقافي تركز الاتفاقية على هدف مشترك يتمثل «في تحقيق معرفة متبادلة افضل للثقافات المختلفة» عبر خطوات عديدة منها الترجمات الادبية وتأهيل الأماكن التاريخية واقامة علاقات تبادل بين الجامعات. وينطوي التعاون العلمي، ايضاً، على اشتراك لبنان في برامج الابحاث الاوروبية وعلى تطوير برامجه البحثية الخاصة.

وتتناول الاتفاقية، وان بشكل خجول وغير واضح، موضوعاً اجتماعياً آخر هو موضوع تنقّل العمالة، وهو موضوع انطوى على حساسية اوروبية خاصة مع شركاء متوسطيين عديدين، لا سيما منهم عرب شمال افريقيا. ونصت الاتفاقية مع لبنان على تسهيل منح سمات الدخول وعلى عدم تقييد تنقّل العمال بين اطراف الشراكة وعلى تحسين اوضاعهم الاجتماعية ومنع الهجرة غير القانونية واتخاذ الاجراءات المطلوبة لوقفها ومحاربتها.

- ب : التعاون الاقليمي

ركز الجانب الاوروبي، منذ البداية، وفي اطار «عملية برشلونة» تحديداً، على ارساء ما سمي «تعاون اقليمي»، وهي عبارة يقصد بها، خلق وتشجيع اشكال تعاون بين اطراف «جنوب المتوسط» ومنها اسرائيل. وعرضت الادبيات الاوروبية المختلفة، منذ برشلونة وحتى اليوم، اشكالاً مختلفة من «التعاون الاقليمي» بدءاً بالأمن والحوار السياسي ومروراً بمسائل دقيقة كالمياه ووصولاً الى مواضيع فرعية منها عمل المجتمع المدني والنقابات وسواها[١٢].

لكن الجديد في الاتفاقية المعدة مع لبنان هو حذف بند يتعلق بالتعاون الاقليمي (يشمل اسرائيل)، وربط لبنان هذا الملف بتقدم المفاوضات لحل شامل وعادل لازمة الشرق الاوسط وفق قرارات الامم المتحدة [١٤].

لكن هذا التحفظ، او حتى حذف بعض البنود، لا ينفي الصفة العامة للاتفاقية المنسجمة مع خط «عملية برشلونة»، علماً ان الاتفاقية تتحدث، في بعض المجالات على الاقل، عن «دعم التحول الاقتصادي في منطقة البحر المتوسط» وعن «اقامة توازن اقتصادي اجتماعي في بلدان البحر المتوسط...» وعن «تعزيز الاندماج»...

وفي خط سياسي آخر مواز تركز الاتفاقية، في مطارح عديدة، على الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان واستقلالية القضاء، الى البنود السياسية - الاقتصادية التي تتناول مسائل «الاصلاح الهيكلي» و«تحرير الاقتصاد» وسواها. وتعكس كل هذه البنود مذاهب ليبرالية متقدمة، في الشأن الاقتصادي، وخيارات سياسية واضحة في المفهوم الشامل للشراكة ضمن منطقة المتوسط، بما ينطوي على نتائج مختلفة على المستويين الاقتصادي والعام.

- ثالثاً : قراءة في النتائج

تنطوي اتفاقية الشراكة اللبنانية الاوروبية على نتائج واسعة لا تقف، بالتأكيد، عند الحدود التجارية والتحويلية المباشرة كما يمكن ان يظن بل تتجاوز ذلك، في قراءة مبسطة للمضمون، الى حدود ذات طابع هيكلي جذري على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة .

١- على المستوى الاقتصادي

تتراوح الآثار الاقتصادية الاساسية للأتفاقية بين التغيرات المحتملة على مستوى التبادل والاستثمار وتلك المتوقعة على مستوى الهيكلية.

أ- في صورة الهيكلية

قلما توقفت التحليلات لاسيما تلك الرسمية منها عند الاثر الهيكلي لمثل هذه الاتفاقية علماً ان تطوراً من هذا النوع لا يمر عادة بدون اثر واضح يطاول جذور البنية الاقتصادية والاجتماعية العامة.

واول ما يمكن تصوره في هذا المجال هو مدى الاثر الذي قد يصيب البنية

الصناعية من جهتين: الاولى اتجاه قسم كبير من المؤسسات اللبنانية الضعيفة اساسا الى معاناة اضافية، نتيجة انفتاح الاسواق خصوصاً ونتيجة عدم قدرة هذه المؤسسات لأسباب مالية او تجهيزية او تقنية، بما يعرّضها كمؤسسات الى خطر حقيقي للزوال. والثانية تحول الاقتصاد الوطني عموماً للبحث عن هوية جديدة له وعن دور جديد لمؤسساته ينسجم مع ما تفرضه هذه الشراكة وما تؤدي اليه على المستوى الاقليمي وعلى المستوى العالمي [١٥]. ويرافق ذلك تشكيك في النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل خصوصاً ان المؤسسات اللبنانية لا سيما الصناعية منها، وعلى رغم اعطائها فترة سماح لكي تتمكن من الصمود، لن تكون قادرة تماماً على مواجهة اعباء تنافس حاد اذا لم تسرع الى التكيف مع هذا الواقع الجديد وعلى ادخال تغيرات كبيرة في آليات عملها وفي عوامل انتاجها[١٦].

ويراهن اللبنانيون في المقابل على تحول هيكلي بالتأكيد يؤدي الى زيادة دور المؤسسات الصناعية الكفوءة في قطاعات قادرة على المنافسة كما يراهنون على قيام مؤسسات جديدة، في قطاعات متطورة من مثل قطاع التقنيات الحديثة واقتصاد المعرفة، تكون قادرة على تسويق سلع وخدمات مكملة في الاسواق الاوروبية ولو بعد حين.

وعلى المستوى الزراعي لا يقدر ان يكون الاثر الاوروبي سريعاً وفعالاً خصوصاً ان الانتاج اللبناني يلقى منافسة من الاسواق العربية القريبة وليس من الاسواق الاوروبية اصلاً علماً ان الاتفاقية حرصت على حماية قطاعات زراعية اساسية (خضار وفاكهة) كما تركت مجال النمو مفتوحاً امام العديد من الصناعات الغذائية. ويمكن للبنان ان يتطلع، مستعيناً بمضمون الاتفاقية، الى انتاج انواع جديدة من الفاكهة القابلة للتصدير الى اوروبا. وتلعب خريطة المبادلات التجارية دوراً في تسريع التغيرات الهيكلية المحتملة.

ب : *ثمن التبادل*

من المعروف ان لبنان يستورد القسم الاكبر من حاجاته من الاتحاد الاوروبي في حين ان هذا الاخير لا يمثل سوى سوقاً ثانوية للصادرات اللبنانية.

وتوزعت الواردات اللبنانية في التسعينات مناصفةً تقريباً بين الاتحاد الأوروبي و بقيّة دول العالم بينما لم يستقبل هذا الاتحاد سوى ١٧٪ من الصادرات اللبنانيّة[١٧]. و بعد توقيع الاتفاق وازالة الرسوم الجمركية عن الصادرات اللبنانية

الى اوروبا لا يقدر ان يتجاوز الوفر اكثر من٣٪ بينما يمكن ان يؤدي الخفض التدريجي للرسوم الجمركية على الواردات من اوروبا الى خسارة اكبر باعتبار انّ هذه الرسوم تبلغ وسطياً ١٥٪ [١٨]. كما يؤدي خفض الرسوم الجمركية على الواردات الى تحول، ربما يكون حاداً، في سوق الاستيراد اللبناني لمصلحة السلع الاوروبية التي تصبح اكثر جاذبية وقدرة على حساب السلع الامركية والاسيوية والاجنبية الاخرى [١٩].

وقدرت دراسة اجريت عام ١٩٩٦ [٢٠] انّه ينجم عن توقيع الاتفاقية ارتفاع للواردات من الاتحاد الوروبي بنسبة ٢٣٪. اما الصادرات فيفترض ان تزيد قدرتها التنافسية بسبب ازالة الرسوم الجمركية وبسبب اعتماد قواعد منشأ جديدة تجعلها اكثر قدرة على ولوج الاسواق الأوروبية. لكن الدراسة لا تتوقع زيادة ملحوظة لهذه الصادرات. وينجم عن توقيع الاتفاقية تراجع لمستوى الرفاه بنسبة ٠,٣٪ من حجم الانفاق لعام ١٩٩٦ لان الاعباء المترتبة على تحويل التبادل تتجاوز المنافع الناجمة عن خلق التبادل. وتدعو الدراسة بالتالي الى تحرير التبادل مع الدول الاقليمية في وقت واحد مع الدول الاوروبية.

اما بالنسبة لاثر الاتفاقية على الايرادات الجمركية فقد اوردت الدراسة نفسها تقريراً يقول ان وتيرة تراجع الواردات تبدأ متدنية في السنوات الاولى ثم ترتفع بوضوح في السنوات الاخيرة للسماح حيث تبلغ ٤,٢٪ من الناتج القومي.

قد يكون هذا التقدير، وسواه من التقديرات المشابهة (ومنها ما ورد في شكل نصيحة من الجهات الاوروبية) قد ادّى الى تسريع انجاز وتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة قبل توقيع الاتفاقية وبشكل انطوى على قدر من التخبط والفوضى في مرحلة الاطلاق.

ولا تقف الآثار السلبية عند هذه الحدود بل يمكن ان تتجاوزها الى خسارة القطاع الصناعي لجزء مهم من حصته في السوق الداخلية. ولا يؤمل ان تعوض القطاعات الصناعية هذه الخسارة بزيادة التصدير في مرحلة اولى على الاقل الاّ اذا قامت بعملية استثمار واعادة تأهيل واسعة وهو ما قد لا يكون متاحاً بسرعة.

واذا كان الاثر المنظور لاعتماد الاتفاقية غير ايجابي في المدى القصير فان ايجابيات عدة تظل محتملة، بل مرجحة، على مدى متوسط وطويل لكن بشروط عدة في طليعتها تأهيل المؤسسات الصناعية بشرياً وتجهيزياً، وزيادة الاستثمار

بشكل ملموس، وادخال التشريعات الضريبية والمالية والاقتصادية المطلوبة ومواكبة الانفتاح الحاصل على اوروبا بصياغة متقدمة للعلاقات العربية تفترض حداً ادنى ملحاً من التعاون.

كما ان النجاح المطلوب ازاء التحدي الاوروبي يفترض حرصاً متزايداً من الادارة الحكومية لرعاية مؤسسات الانتاج لا سيما تلك القابلة للعيش منها، ومدّ هذه المؤسسات بكل وسائل المساعدة.

– ج : شروط الاستثمار

تقتضي تحديات التحرير التجاري والتبدل السريع في الهيكلية الاقتصادية مزيداً من السهر لزيادة حجم الاستثمار والتحويلات المالية المختلفة ومن ضمنها المساعدات في محاولة لقلب نتائج الشراكة سريعاً في اتجاه الايجابية.

لكن المعطيات المتوافرة عن الاستثمار والمساعدات لا تشجع تماماً خصوصاً ان المعايير المعتمدة داخل منظمة التجارة الدولية، والتي تؤكد عليها المجموعة الاوروبية، تشترط، لدفع الاستثمار، كتلة من السياسات (الادارية، الضريبية، الاجتماعية، القضائية الاقتصادية العامة...) التي يمكن ان تكون مؤذية للدول لاسيما الصغيرة والنامية منها. وقد ادى بعض هذه السياسات الذي صيغ في اطار «الاتفاق المتعدد الاطراف للاستثمار»[٢١] (AMI) الى صراع حاد حتى داخل اوروبا المتقدمة شارك فيه اطراف اجتماعيون، كالنقابات العمالية، ابدوا خشية من ان تتحول الدول الى «ادوات ضعيفة» في ايدي الاستثمارات الكبرى والشركات المتعددة الجنسية [٢٢].

وعلى رغم ما بدا، من خلال الاتفاقية والمفاوضات التي واكبت اعدادها، ان لبنان يعد بالسير في «الاصلاحات الاقتصادية والمالية المطلوبة» لتشجيع الاستثمار، فان التشكيك بإمكان الحصول على ضخ كبير لـ «الاموال الطازجة» يبقى قائماً، خصوصاً ان ما يعرف بـ«اشكالية المركز والاطراف» تشير الى ان الاستثمار يتوجه، عادة، نحو المركز. وفي هذه الحال اوروبا. لدى توقيع اتفاق تعاون مع اطراف مختلفة. ويؤكد محللون، في الاتجاه نفسه، ان اوروبا تملك، في اي حال، مقومات اجتذاب الرأسمال اكثر مما يملك لبنان وسواه من الدول الصغيرة [٢٣].

ويجد هذا التوجه بعض تأكيد له في ما يبدو انه «شروط صعبة التحقيق» - بعضها سياسي - لتدفق الاستثمارات، وكذلك في المعطيات الاحصائية حول هذا الموضوع. وتفيد احصاءات البنك الدولي[٢٤] ان «حجم التدفقات الاجنبية المباشرة» بلغ، في ١٩٩٨، نحو ٦١٩,٢ مليار دولار منها نحو ٧٢٪ (٤٤٨,٣ ملياراً) توجهت نحو الدول الغنية و٢٧٪ نحو الدول الفقيرة والمتوسطة. وحصلت اسرائيل (١,٨ مليار) على اكثر مما حصلت عليه دول عربية عدة مجتمعة منها لبنان (٢٠٠ مليون) وسوريا (٨٠ مليوناً)، والجزائر (٥ ملايين)، والكويت (٥٩ مليوناً)، والاردن (٣١٠ ملايين)، وان تكن احدى الدول العربية، مصر، (١,٠٧ مليار) حصلت على حصة متقدمة[٢٤].

وعلى رغم ما يبدو من ضبابية تحيط بهذا الملف فإن لبنان يظل يراهن على تفعيل الاستثمار مستنداً، ربما، الى المنطق القائل انه «بعد الحد الادنى لا يقوم الا التحسن» بمعنى ان المستقبل لا يمكن ان يحمل الا تحويلات اضافية بعدما بلغ لبنان الحدود الدنيا، خصوصا «ان جذب الاستثمار لا بد ان يتنامى مع التحسن المفترض في بعض المعطيات السياسية والاقتصادية الاساسية.

وجنباً الى جنب مع الاستثمار يراهن لبنان، كما سواه من الدول النامية، على تحسين شروط نقل التكنولوجيا اليه. وعلى رغم وعود اوروبية متكررة في هذا الاتجاه، سواء في الاتفاقية او في العديد من الاوراق التحضيرية والمفاوضات التي سبقتها [٢٥]، فإن المساعدة الفعالة في هذا الشأن لم تحسم بل ارتبطت، هي الاخرى، بشروط تشريعية واقتصادية ومالية مختلفة لا يبدو ان لبنان يجد صعوبة، مبدئية، في التعامل معها.

ويراهن لبنان ايضاً على مساعدات مباشرة اضافية عبر «برنامج ميدا» (MEDA) الاوروبية او عبر هيئات اوروبية اخرى كالبنك الاوروبي للإستثمار والاجهزة الحكومية المختلفة. لكن الحصة اللبنانية من «برنامج ميدا ١» للفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٩ كانت محدودة جداً (١٨٥ مليون اورو) بالنسبة الى المجموع (٣٤٠٠ اضافة الى مبالغ موازية من بنك الاستثمار وصناديق واجهزة اخرى) وكذلك لحصص «فرقاء مميزين»، كاسرائيل او تركيا او حتى مصر. ولم تتعدل حصة لبنان في «ميدا ٢» (٥٣٥٠ مليون اورو للفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٦، تضاف اليها تحويلات اخرى من صناديق متخصصة) إلا قليلاً [٢٦].

وعلى رغم محدودية المساعدات المقررة في «ميدا»، لبلد كلبنان خصوصاً، فان هذا البرنامج شكا من عراقيل ادارية عدة تحول دون صرف المساعدات فعلاً مما ادى الى انخفاض نسبة المساعدات المدفوعة الى نحو ربع تلك المقررة [٢٧]. ووعد الجانب الاوروبي خلال مفاوضات سبقت ورافقت توقيع اتفاقيات الشراكة [٢٨] بتسهيل دفع المساعدات المقررة فعلاً.

ولم يظهر اسم لبنان على لائحة المساعدات المقدمة من قبل «البنك الاوروبي للاستثمار» في ٢٠٠١ على رغم قروض بلغت ١,٥ مليار اورو (منها ٢٢٥ مليوناً للجزائر، ٢٨٠ للمغرب، ٢٧٠ لتركيا، ١٨٠ لمصر، ١١٥ لسوري...)[٢٩]، لكن لبنان كان قد حصل، حسب الجدول رقم٣ المرفق، على التزامات اوروبية بقيمة ١٦٧ مليون اورو (منها ٧٦٪ هبات) في ٢٠٠٠.

مجموع التزامات الاتحاد الاوروبي للبنان في العام ٢٠٠٠ (أورو)

(جدول رقم ٣)

	المجموع **
المفوضية الاوروبية	١٠٠٥٢٩٦٣٤
المانيا	٥٣٥٩٩٣٤
اليونان	١١٩١٠٠٠
اسبانيا	٩٤٩٩١٩
فرنسا	٣٠٠٠٠٠٠٠
ايطاليا	٢٧٧٥٣٠٠٠
هولندا	٣٢٠٠٠
فنلندا	٦٧٢٨٣
السويد	١٠٤٢٩٠٠
المملكة المتحدة	١٢٠٥٠٨٣
المجموع للاتحاد الاوروبي	**١٦٨٢٣٠٧٥٣**

المصدر: بعثة المفوضية الاوروبية وسفارات الدول الاعضاء في لبنان

**: ٧٦٪ منها هبات

كذلك فان الاتحاد الاوروبي يمثل، حتى الآن، جهة رئيسية في تمويل عملية اعادة اعمار لبنان (الجدول رقم ٤ المرفق)، على رغم ثغرات منها شروط صعبة ترهن، احياناً، طريقة اعداد وتنفيذ المشاريع بأكلاف يمكن ان تكون عالية.

توزع المساعدات الخارجية للبنان على الاطراف الاساسية (٪)
حتى آخر كانون الاول ٢٠٠٠ (جدول رقم ٤)

مصدر المساعدة	٪ من المجموع العام للهبات والقروض
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٢
الصندوق السعودي للتنمية	٦
المملكة العربية السعودية	٤
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	٦
صندوق ابو ظبي للتنمية	٢
البنك الاسلامي للتنمية	٩
البنك الدولي (للانشاء والتعمير)	١٧
المجموعة الاوروبية	٥
البنك الاوروبي للاستثمار	٩
ايطاليا	٩
فرنسا	٤
اليابان	٣
المانيا	٢
الكويت	٢
الامم المتحدة	١
مصارف تجارية	٧
آخرون	٢
المجموع العام	**١٠٠**
مجموع المساعدات والقروض	مليون دولار ٤٥٠١
الحصة الاوروبية مجتمعة (٪)	٣٠

-ج:...و مسائل اخرى:

ولا تقف النتائج الاقتصادية للإتفاقية عند ملفي التبادل والتحويلات بل تتجاوزها الى مسائل حساسة عدة منها، على سبيل المثال لا الحصر، قضية المياه التي تنطوي على ابعاد مهمة. واذا كانت الاتفاقية الموقعة مع لبنان لا تتحدث مباشرة وبوضوح عن مثل هذه المسألة الا ان كل الادبيات الاوروبية التي تعتبر في اساس الاتفاقية، وفي خلفية الاعداد لها، ومنها «اعلان برشلونة»، تفرد مطرحاً واسعاً، وتركز بشكل ملفت، على هذه المسألة [٣٠]. وتدعو هذه الادبيات الى «التعاون على حسن استعمال الموارد المائية بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط» والى اعتبار المياه «اساساً في عملية الاستقرار والنمو في المنطقة»...[٣١]، في اشارة، اخرى ملفتة، الى مطامع اسرائيلية معروفة ومرفوضة لبنانياً في هذا المجال.

٢- على المستوى الاجتماعي

تتراوح ابرز الآثار الاجتماعية للشراكة بين مسائل العمالة وحوار الثقافات والديمقراطية .

أ- العمالة:

يمثل ملف العمالة، وما يلحق به من ملف السكان، هاجساً اوروبياً اساسياً وقضية محورية في كل المفاوضات الاوروبية العربية. وتخشى اوروبا انعكاسات منها «زحف العمالة»، لا سيما غير المشروعة، في اتجاهها وما يمكن ان ينطوي على ذلك من آثار اجتماعية وامنية. كما تخشى اوروبا النمو الذي ظلّ «فالتاً» طويلاً للتوالد السكاني على الضفة الجنوبية للمتوسط. وركز فرقاء عرب لدى بحث مثل هذه المواضيع على ضرورة احترام حقوق العمال (العرب) المهاجرين الى اوروبا وعلى تحديد الشروط المذلّة احياناً للإنتقال الى اوروبا ولا سيما لدى طلب تأشيرات الدخول الى نقاط العبور.

ويستند المفاوض الاوروبي الى معطيات عديدة منها ان عدد «غير الوطنيين» (وجلّهم من العرب) ربما وصل الى حدود ٣٠ مليون شخص في اوروبا قسم كبير منهم في وضع غير شرعي[٣٢]. كما تستند الى استمرار عمليات الهجرة غير المشروعة بشكل واسع، كما حصل ويحصل على الحدود المغربية الاسبانية، والى

اعمال عنف اتهم بها عرب في اوروبا. ويسجل تقرير اوروبي آخر [٣٣] ان متوسط النمو السكاني ينطوي على فارق كبير بين اوروبا والدول العربية المتوسطية، وقد ظهر هذا الفارق بوضوح في الفترة ما بين ١٩٩٣ و١٩٩٧ على رغم بدء اعتماد سياسات للحد من الولادات (٣,٨٪ في الاردن، ٢,٨٪ في سوريا، ٢,٢ في مصر... مقابل ٠,٦٪ في فرنسا و٠,٢٪ في اسبانيا). وتركز اوروبا في هذا المجال، وتريد ان يركز شركاؤها - وهو ما ظهر في اتفاقية الشراكة ومنها الاتفاقية مع لبنان - على اعتماد برامج عدة لمواجهة هذه الحالة منها محاربة الهجرة غير المشروعة (مقابل تسهيل الانتقال المشروع) واعتماد سياسات لمحاربة الفقر ودعم عمل النساء وتحسين برامج التعليم والتأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة. وتنطوي البرامج الاوروبية الخاصة بالمرأة على خلفية ديمغرافية واجتماعية اساسية باعتبار ان المرأة هي صاحب دور اول في «قرار» التوالد. كما تركز اوروبا على ان لا مفر من معالجة هذه المسألة في اطار البحث عن تنمية مستدامة وانماء.

ب- *حوار الثقافات والديمقراطية:*

تكتسب الشراكة بعداً ايجابياً مهماً آخر في ما بات يسمى حوار الثقافات والاديان، هو مسألة حقوق الانسان والديمقراطية. وتتناول اتفاقية الشراكة، سواء منها تلك الموقعة مع لبنان او الاخرى الموقعة مع اطراف متوسطيين اخرين على مثل هذه المسائل. وتود اوروبا ان تعزز هذا الحوار باعتبار انه مدخل الى «لقاء عميق» يضمن الخلفية الصلبة لشراكة فعالة وغير سطحية. وفي مقابل تعامل ايجابي بنّاء في هذا المجال، يركز الجانب الاوروبي باستمرار وبقوة، بل بنوع من الحدة احياناً، على قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان التي يتهم اطراف متوسطيون بقلة احترامهم لها. وتظهر في العديد من مواد وفقرات اتفاقية الشراكة مع لبنان واتفاقيات مماثلة اخرى عبارات تؤكد على ان الديمقراطية هي اساس للتعاون الاقتصادي السليم والفعال كأن اوروبا تقول ان التقدم الاقتصادي في الشراكة يفترض ان يترافق مع التقدم المحقق في احترام حقوق الانسان والديمقراطية وان العكس هو صحيح. ويذكر ان مثل هذه المسألة كانت ايضاً اساسية بل انها هددت بعرقلة اتفاقية «لومي» بين اوروبا ومجموعة الدول الاسيوية والافريقية والكاريبية.

وهذه نقطة تمثل حتى الآن، وربما ستظل تمثل، مع نقاط سياسية اخرى، عنصراً اساسياً لتنفيذ الشراكة حتى بعد توقيعها.

ان اتفاقية الشراكة اللبنانية الاوروبية، بل كل اتفاقيات الشراكة الاوروبية المتوسطية، انطوت على ثغرات تنظيمية وادارية بلغت، احياناً، حدود «الاذلال» لمنطقة الجنوب المتوسطي[٣٤]، لكنها انطوت في المقابل، على احتمالات توسع وتنمية لدول هذه المنطقة، خصوصاً اذا اخذت هذه الدول، ومنها لبنان، بشروط النهوض واذا احسنت التصرف ازاء السياسات المفرطة في الليبرالية التي تقول ببعضها الاتفاقية فعملت، بالضرورة، على رعاية قطاعاتها المنتجة، لا سيما الصناعية، ومهدت طريق النمو للقطاعات المتطورة ومنها قطاعات اقتصاديات المعرفة، وتوجهت الى تعاون عربي عميق، على شكل سوق مشتركة سليمة فعالة، سريعاً.

ان احتمالات النجاح الكبير، في منطقة الـ٧٠٠ مليون نسمة ويزيد، تظل مفتوحة، اذا ادركنا ماذا نفعل...

هوامش و مراجع

(١) انظر عدد جريدة «النهار» في ١١ كانون الثاني ٢٠٠٢.

(٢) يمكن في هذا المجال مراجعة رولا مخايل في «النهار»، الاثنين ٣ كانون الاول ٢٠٠١.

(٣) اقر قانونها بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٦٨ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٦٨.

(٤) جرى ابرام هذه الاتفاقية الجديدة بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٧ تاريخ ١٩٧٧/٦/٢٥ المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ٧٧/٦/٣٠.

(٥) من المفيد في هذا المجال مراجعة البير داغر، «لبنان وسوريا: التحديات الاقتصادية والسياسات المطلوبة» لا سيما النص الوارد في كتابه هذا حول اتفاق الشراكة (ص ١٨٣ وما يليها) الذي نشر ايضاً في مجلة «الدفاع الوطني اللبناني» العدد ٣٥، كانون الثاني ٢٠٠١.

(٦) يمكن في هذا المجال مراجعة ورقة عمل غسان الشلوق في موضوع «منطقة الشراكة الاوروبية المتوسطية: الثغرات والآفاق»، من تنظيم البعثة التجارية الالمانية في مقر غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع، زحلة ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٠.

(٧) انظر في هذا المجال منح الصلح ، «العروبة والمتوسطية في ميزان التنافس بين اميركا واوروبا» مجلة «تحولات المتوسط»، العدد الاول بيروت، كانون الثاني ١٩٩٦ ص ١٨-٢٠.

(٨) حول اتفاق لومي ، تاريخه ومضمونه وابعاده ، يمكن مراجعة عدد ايلول/تشرين الاول ١٩٧٩ من مجلة PROJET الفرنسية المنشور في la Documentation Française عدد كانون الاول ١٩٧٩.

(٩) النص الكامل (المترجم الى العربية) للاعلان نشر في العدد الاول لمجلة «تحولات المتوسط» (مرجع سابق)، كانون الثاني ١٩٩٦. ص ٢ الى ص ١٧.

(١٠) بلغ حجم الناتج القومي لبلجيكا في ١٩٩٩ نحو ٢٥٠,٦ مليار دولار في مقابل ٨٧,٥ لمصر، ٧ للاردن، ١٥,٨ للبنان،١٥,٢ لسوريا، ١٩,٩ لتونس، ٤٦,٥ للجزائر و٣٣,٨ للمغرب. انظر تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم ٢٠٠٠-٢٠٠١ (النسخة الانكليزية) ص٢٧٤-٢٧٥.

(١١) نص الاتفاقية، وزارة الاقتصاد والتجارة (علماً أن النص احيط، حتى شباط ٢٠٠٢، بسرية ريثما يحال الى مجلس النواب لابرامه). وكان النص ما قبل الاخير، قبل التوقيع، يتألف من ١٠٢مادة دمج أو ارجئ بعضها في النص النهائي.

(١٢) حديث لوزير الاقتصاد باسل فليحان، «النهار»، ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٢ الصفحة السادسة.

(١٣) يمكن مراجعة نص «اعلان برشلونة» (مرجع سابق). كما يمكن مراجعة العديد من الاوراق الصادرة عن الاتحاد الاوروبي ومنها الخاصة الى مؤتمر مالطا الاوروبي المتوسطي (١٩٩٧)، ومؤتمر «شتوتغارت» (١٩٩٩) وسواهما. يمكن ايضاً مراجعة ورقتي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الاوروبية الى القمة السابعة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية (آثينا، آذار ٢٠٠٢) الاولى بعنوان:

"Avis sur le partenariat euro-méditerranéen , bilan et perspectives"

والثانية بعنوان:

"Commerce international et développement social"

(١٤) الوزير باسل فليحان («النهار»، ٢٠٠٢/١/١٠) (مرجع سابق) والمعلومات «الرسمية» المنشورة في «النهار»، في ٢٠٠٢/١/١١ (مرجع سابق).

(١٥) انظر في هذا المجال Le libre échange euro-méditerranéen : un atout pour le développement? problèmes économiques , la documentation française numéro 2686 paris2000

(16) راجع Le libre échange est-il un facteur de croissance ? problèmes économiques , la documentation française numéro 2688-2689 Paris 2000

(١٧) راجع جدول التبادل التجاري الاوروبي المتوسطي المرفق.

(١٨) راجع البير داغر «لبنان وسوريا: التحديات الاقتصادية والسياسات المطلوبة»، مرجع سابق ص ١٩٩

(١٩) راجع في هذا المجال البير داغر (مرجع سابق). راجع ايضاً سهيل قعوار «بعض الاعباء الاقتصادية للشراكة» النهار، ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٢.

(٢٠) Annalisa Fedelino , Association agreement between Lebanon and the European Union , IMF 1999. منشورة ايضاً في البير داغر، مرجع سابق ص ٢٠٠.

(٢١) حول AMI، طبيعته، وشروطه، وتعثره لاحقاً، يمكن مراجعة Le Monde Diplomatique، عدد نيسان ١٩٩٩

(٢٢) اقرأ بهذا الشأن ورقة عمل الاتحاد الدولي للنقابات الحرة الى اجتماعات باريس حول اتفاق الاستثمار، CISL, Bruxelles, Avril 2000

(٢٣) البير داغر، «لبنان وسوريا ...» مرجع سابق ص٢٠٦.

(٢٤) التقرير السنوي حول التنمية في العالم، ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص ٣١٥.

(٢٥) انظر، مثلاً، التقرير الخاص في موضوع Le commere international et developpement social, comité économique et social européen , Bruxelles ,2001.

(٢٦) المرجع في ٢٥.

(٢٧) المرجع في ٢٥.

(٢٨) منها المفاوضات في اطار اللجنة الخاصة المنبثقة عن المجالس الاقتصادية والاجتماعية الاوروبية - المتوسطية، واللجنة الاقتصادية الاجتماعية الاوروبية، بروكسيل، شباط وتموز ٢٠٠١.

(٢٩) تقرير صادر في ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٢ منشور على صفحة "Banque" europeenne d' investissement على الانترنيت.

(٣٠) يمكن، على سبيل المثال لا الحصر، مراجعة

La charte méditerranéenne de l,eau (Rome , 1992)

والاعلان الختامي للمؤتمرين القطاعيين حول المياه المنعقدين في اطار الشراكة الاول في مرسيليا (١٩٩٦) والثاني في تورينو (١٩٩٩).

(٣١) تردد بعض هذا الكلام، ايضاً، في الورقة حول Le commerce... (المرجع في ٢٥)،ص.١٢. وعارض اللبنانيون، باستمرار، هذه النصوص.

(٣٢) راجع في هذا المجال «Les travailleurs migrants» تقرير مقدم الى مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٨٧، جنيف ١٩٩٩ ص.٤.

(٣٣) Les relations entre l'union européenne et les pays tiers méditerranéens , avis présenté par J.C. PASTY , conseil économique et social francais , ed. Les journaux officiels 2000 p. 42 et suivantes

(٣٤) كلمة «اذلال»، كما تفاصيل من الثغرات، وردت في ورقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الاوروبية بعنوان avis sur le partenariat euro- méditerranéen - Bilan et perspectives après cinq ans, المقدمة الى اجتماع القمة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية الاوروبية المتوسطية، اثينا، اذار ٢٠٠٢. (مرجع سابق) ص.٦.

السوق العربية المشتركة
حلقة في اطار التعاون الاقتصادي العربي

د. عبد الامير دكروب *

تتوزع البلاد العربية على مساحة من الاراضي توازي ١٤ مليون كلم مربع، وتشير مؤشرات عام ١٩٩٩ الى ان عدد السكان بلغ ٢٧٣ مليون نسمة، والناتج المحلي الاجمالي ٦٢٢ مليار دولار، وتستحوذ هذه البلاد على ٦٢,٥٪ من احتياط النفط العالمي و٢٨٪ من الانتاج العالمي. بينما تبلغ حصتها من الصادرات ٣٪ او ما يوازي ١٦٣ مليار دولار، ومن الواردات العالمية ٢,٦٪ او ١٥٧,٧ مليار دولار. اما نسبة التجارة البينية بين هذه الدول فلا تتجاوز ٩٪ من مجمل تجارتها الخارجية. (١)

ومن المفيد ان نشير الى انه قبل الحرب العالمية الاولى، كانت معظم البلدان العربية في المشرق خاضعة لادارة واحدة في العهد العثماني، باستثناء مصر التي استقلت عن السيادة العثمانية في وقت مبكر. وكان يسود هذه البلدان نظام جمركي واحد، وكان النقد موحداً، مع حرية انتقال البضائع والافراد، وحرية ممارسة العمل والاقامة في ارجاء الدولة العثمانية. وقد استفادت الدول العربية من هذه الوحدة الاقتصادية، وكانت بضائعها الزراعية والصناعية تنتقل بحرية عبر ارجاء هذه الدول. وبالرغم من ان الدولة العثمانية اتاحت للدول العربية نوعاً من الوحدة الاقتصادية والادارية، الا ان السلطنة بحد ذاتها كانت في آخر عهدها، ولم تكن دولة عصرية، ولم تماشِ ركب الثورة

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية، كلية الآداب

الصناعية التي كانت تقوم في الغرب، فانعكس ذلك سلباً عليها وعلى الولايات التابعة لها ومنها الدول العربية [٢].

بعد الحرب العالمية الاولى، خضعت البلدان العربية في المشرق لنظام الانتداب بحيث اصبحت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي وفلسطين والاردن والعراق تحت الانتداب الانكليزي. ونشأت دولة مستقلة في الجزيرة العربية، وتابعت مصر سيرها المستقل مع هيمنة انكليزية.

وهكذا فقدت البلدان العربية وحدتها الاقتصادية، حيث ادت التقسيمات السياسية الى اقامة الحواجز الاقتصادية والجمركية. وزالت حرية انتقال البضائع والافراد وحرية انتقال الاموال. واصبح لكل دولة نقدها الخاص بها [٣]. الا ان هذه الوحدة الاقتصادية لم تتفسخ تماما وظلت ولو بشكل نسبي تخضع للأطر الانتدابية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ونيل معظم الدول العربية المشرقية استقلالها، مما ادى الى زيادة التفسخ الاقتصادي وكان آخره انهيار الوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان، حيث انتهت الوحدة النقدية عام ١٩٤٨ وتبعها الانفصال الجمركي سنة ١٩٥٠. وانهارت حرية ممارسة النشاط الاقتصادي لرعايا كل من البلدين في البلد الآخر سنة ١٩٥٢، كما انهارت في الفترة ذاتها حرية التجارة بين الاردن وسوريا ولبنان، وتراخت علاقات التبادل التجاري بين كل من مصر والعراق والدول العربية الاخرى، وقطعت العلاقات نهائيا مع فلسطين المحتلة بعد قيام اسرائيل.

دور الجامعة العربية في التعاون الاقتصادي العربي

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت الشعوب تعاني من وطأة اتفاقية سايكس-بيكو التي كان من نتائجها تقاسم النفوذ في المنطقة بين انكليزي وفرنسي وفرض حدود سياسية جديدة، كان لها الاثر الاكبر في لجم التواصل السياسي والاقتصادي بين شعوب المنطقة. وتلبية لرغبات هذه الشعوب في التقارب والتواصل قدمت مشاريع عديدة من دول المنطقة وبصيغ مختلفة، منها ما يدعو الى دولة اتحادية، ومنها ما يفضل التعاون والتنسيق مع الاحتفاظ بحق كل دولة باستقلالها واتخاذ قرارها. وكان بنتيجة ذلك ان وقع بروتوكول الاسكندرية الذي ينص على انشاء الجامعة العربية في ٧ تشرين الاول سنة ١٩٤٤، ووقعه

اعضاء اللجنة التحضيرية المكونة من خمس دول عربية هي: الاردن، سوريا، العراق، لبنان ومصر. ومن ثم تم اقرار ميثاق الجامعة في ٢٢ آذار سنة ١٩٤٥، ووقعه بالاضافة الى الدول الخمس السابقة الذكر، كلٌ من السعودية واليمن. وحرص ميثاق الجامعة على ان تكون العضوية محصورة بالدول العربية المستقلة آنذاك. (٤)

وقد جاء في ميثاق الجامعة: «ان الغرض من انشائها هو توثيق الصلات بين الدول العربية المشاركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها.

«وان هذا التعاون المشترك يتم حسب النظم في كل منها، وذلك في ما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والمالية والمواصلات والثقافة وأمور الجنسية والشؤون الاجتماعية والصحية. كما انه من مهام مجلسها مراعاة ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقيات، وتعزيز وسائل التعاون مع الهيئات الدولية لضمان الامن والسلام وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية» (٥).

وبالاضافة الى مجلس الجامعة المكون من ممثلي الدول الاعضاء، تم تشكيل اثني عشرة لجنة تعنى بمختلف الشؤون بين الدول الاعضاء، ومنها اللجنة الاقتصادية والمالية. وقد أُنيطت بهذه اللجنة اول محاولة لوضع قواعد التعاون الاقتصادي العربي. وقدمت تقريرها الاول بتاريخ ١٤ آب ١٩٤٥، وتناول بالدرجة الاولى: التوصيات الزراعية، وتشمل القطاع الزراعي من جميع جوانبه ابتداء من جمع المعلومات واصدار النشرات وتنسيق الابحاث واستعراض النظم العقارية وتقديم المقترحات لتحقيق الاصلاح الزراعي، الى كل ما يؤدي لاصلاح الشؤون الزراعية وتحسين معيشة سكان الريف.

كذلك شمل التقرير توصيات بالشؤون التجارية والصناعية والمالية. وكانت هذه التوصيات شاملة ومتعددة وتناولت سبل تطوير الصادرات والمواصلات والنقل البحري وتنسيق السياسة الجمركية ونظم الجمارك، وتسهيل السياحة، وانشاء غرف صناعية وتجارية مشتركة، وانشاء مؤسسات صناعية وتجارية ومالية مشتركة، وتنسيق اسس العملة وتيسير التداول النقدي الخ... ولكن للاسف فأن مهمة هذه اللجنة انتهت بعد تقديم تقريرها. فقد كانت لجنة مؤقتة، ولم تحاول حتى جعل هذا التقرير موضع مناقشة جدية من قبل مجلس الجامعة، فانتهت

اعمالها وجهودها الى لا شيء [٦].

كذلك وفي اطار التعاون الاقتصادي الذي رعته الجامعة العربية آنذاك، طُرحت عدة مشاريع اقتصادية، منها مشروع توحيد النقد بين الاقطار العربية، الذي قدمه في نيسان سنة ١٩٤٦ امين عام الجامعة العربية آنذاك السيد خالد العظم، وكان يقضي بتوحيد العملة بين سائر اقطار الجامعة مع الغاء كافة العملات القديمة واحداث عملة جديدة تسمى بالدينار العربي ويكون معادلا للجنيه الاسترليني. ولكن هذا المشروع لم يكتب له النجاح لأن البلاد العربية اصبحت في وحدات سياسية منفصلة، ولكل سياستها الاقتصادية الخاصة بها، وكل بنك مركزي في اي دولة سيتبع سياسة خاصة تناسب ظروف دولته.

كذلك وفي اطار التعاون الاقتصادي العربي في ظل الجامعة العربية بعد نشأتها قدم مشروع التبادل التجاري بين البلاد العربية وقد وضعه السيد كمال جنبلاط وتبنته الحكومة اللبنانية ورفعته بمذكرة الى الامانة العامة للجامعة بتاريخ ١٠ آذار ١٩٤٥. وقد سمي هذا المشروع «مشروع تنمية التجارة بين دول الجامعة العربية»، وينص على اعفاء كلي من رسوم الاستيراد للبضائع التي انتجت بكاملها في اراضي احدى دول الجامعة، وكذلك البضائع التي صنعت بكاملها في اراضي هذه الدول ولم يلحق بها اي عمل صناعي اجنبي... والحقيقة ان المشروع كان يهدف الى اطلاق حرية التجارة بين البلدان العربية ويظهر مدى الفوائد الجمة التي يجنيها كل بلد يتبنى هذا المشروع في اطار الجامعة. كما ان هناك مشاريع عديدة قدمت في هذا الاطار آنذاك منها ميثاق الضمان الجماعي الذي تنص إحدى مواده على انشاء مجلس اقتصادي مكون من وزراء الاقتصاد في بلدان الجامعة، كذلك قرار مجلس الجامعة سنة ١٩٥١ الذي يوصي الدول الاعضاء في الجامعة بأن تقيم علاقاتها الاقتصادية في ما بينها على اساس الافضلية، ثم قرار المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل. وتشير المراجع الى ان الحكومة اللبنانية كانت وراء العديد من تلك المشاريع آنفة الذكر، كما ان قرار مجلس الجامعة العربية يشير الى مذكرة الحكومة اللبنانية بشأن ما يسمى «بالمؤتمر الاقتصادي الشرقي» ويشير ايضا الى مذكرة الجامعة العربية بشأن عقد مؤتمر اقتصادي وانشاء «هيئة اقتصادية بالشرق الاوسط».

والحقيقة ان الجامعة العربية منذ انشائها سنة ١٩٤٥ وبعد ذلك بأكثر من ست

سنوات، لم تحقق عملاً هاماً في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول العربية. وهذا يعود لاسباب عديدة منها: سياسي واقتصادي وتاريخي وجغرافي واسباب موروثة وطارئة كلها تؤثر في مسيرة هذا التعاون وتعيق خطواته. وليس من المتوقع ان يسير هذا التعاون الاقتصادي العربي بخطى منتظمة من دون مستجدّات. لذا يجب العمل ما امكن على ازالة هذه العوائق، وهذا لا يكون الا بوجود الوعي الكافي لدى مختلف الاطراف وتغليب المصلحة العامة التي ستعم آثارها الايجابية الجميع، والتخلي عن المصالح الآنية الضيقة.

المجلس الاقتصادي العربي

بعد ان إتضح لمعظم الدول الأعضاء في الجامعة العربية ان اللجنة الاقتصادية ـ المالية المنبثقة عنها، ليست قادرة على القيام بالاعمال المنوطة بها، ورأت، بعد انشاء الكيان الصهيوني، ان مصالحها باتت مهددة، أدركت أن في توثيق عُرى التعاون الاقتصادي في ما بينها الوسيلة الفضلى للدفاع عن مصالحها وأهدافها، قامت بإبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠، ونصّت المادة الثامنة على انشاء المجلس الاقتصادي العربي. ويتكون هذا المجلس من وزراء المال والاقتصاد العرب او من يمثلهم عند الضرورة. ولاحقا انفصل هذا المجلس عن المعاهدة الام التي انبثق منها، وذلك لاتاحة الفرصة امام الدول التي لا ترغب بتوقيع اتفاقية الدفاع ان تكون عضواً في هذا المجلس، وهكذا شملت عضويته الدول العربية كلها. وقد باشر المجلس اعماله في كانون الاول سنة ١٩٥٣. ولغاية سنة ١٩٩٨ كان قد عقد اكثر من ٦٢ دورة [٧]. وفي سنة ١٩٧٨ تم تطوير هذا المجلس بحيث اصبحت صلاحياته أوسع في الزامية القرارات وعدِّل اسمه فأصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ومن اهم انجازات هذا المجلس اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت بين الدول العربية سنة ١٩٥٣. وقد وقع هذه الاتفاقية آنذاك كل من: السعودية، مصر، العراق، الاردن، سوريا ولبنان، وتلتها لاحقا الكويت. وكان هدف هذه الاتفاقية احداث نظام تجاري تفضيلي بين الدول الاعضاء وذلك عن طريق تخفيض تدريجي للتعريفات الجمركية. واهم ما تضمنته هذه الاتفاقية اعداد ثلاث قوائم هي: القائمة (أ) تتضمن منتجات زراعية وموارد طبيعية يجب ان

تنتقل بدون اي قيد عبر البلاد العربية. والقائمة (ب) وتتضمن منتجات صناعية وعدداً من المنتجات الزراعية، وينبغي ان تتحرر بنسبة ٢٥٪. اما القائمة (ج) فتضم منتجات تحويلية يجب تخفيض التعريفات المفروضة عليها بنسبة ٥٠٪. كذلك نصت الاتفاقية على تبني نظام تفضيلي لتراخيص الاستيراد، وتسهيلات من اجل انتقال رؤوس الاموال الموجهة نحو تمويل مشاريع التنمية وتنسيق الضرائب الداخلية التي تفرض على بعض المنتجات الزراعية والصناعية، كما نصت على تبسيط الاجراءات الادارية من اجل تسهيل مرور البضائع (الترانزيت) عبر البلدان العربية [٨].

ولأسباب عديدة تعثرت هذه الاتفاقية، ونشأ عنها نظام تجاري غير متكافئ لجهة نوعية الرسوم الجمركية ونظام التراخيص في كل دولة، وكان تطبيق هذه الاتفاقية يخضع في كثير من الاحيان لتقلبات المزاج السياسي للبعض وللتغيرات المفاجئة ولفترات التوتر والهدوء في المنطقة، اما العقبات الاساسية فتتمثل في تشابه المنتجات الاقتصادية التي يغلب عليها الطابع الزراعي كذلك في ضعف القطاعات الانتاجية المتمثلة بالصناعة والزراعة. ولئن كانت التجارة الخارجية وجدت بالاساس لخدمة القطاعات الانتاجية، فأي دور سيكون لها في غياب القاعدة الاقتصادية الاساسية المرتكزة على الانتاج والاستثمارات المنتجة. وبالرغم من ذلك فقد أنجز هذا المجلس بعض الخطوات العملية على طريق التعاون الاقتصادي، متماشياً مع الظروف الاقتصادية والسياسية للدول العربية.

اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

أعد هذا المشروع في اطار الجامعة العربية باشراف اللجنة السياسية التابعة لها وذلك في ١٩٥٦/٥/٢٢ في دمشق. وأوصت هذه اللجنة الحكومات العربية بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى اعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب ان تتبع لتحقيقها. وقد اجتمعت لجنة الخبراء في بحمدون بلبنان بتاريخ ١٩٥٦/٨/٦ واعدت مشروع «اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية» وآليات تحقيقه. ومن ثم تمت احالته الى مجلس الجامعة الذي احاله بدوره الى المجلس الاقتصادي، وقد صادق عليه الاخير في ٣ حزيران ١٩٥٧.

ومن الجدير بالذكر ان الوفد اللبناني في اجتماعات بحمدون ابدى تحفظاته

على المشروع بحجة انه مشروع نظري ولا يمكن تحقيقه دفعة واحدة، بل يجب ان يحقق على مراحل نظراً لاعتبارات كثيرة قائمة في دول الجامعة العربية. ولذلك كان من رأي الوفد اللبناني ان كل مرحلة يجب ان تضم الاهداف والوسائل القابلة للتطبيق عمليا، وان تكون كل واحدة ممهدة للثانية [٩].

وقد نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في مادتها الأولى على ما تعتبره اهداف الوحدة وهي:

١- حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال.
٢- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية.
٣- حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
٤- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.
٥- حقوق التملك والايصاء والارث.

وفي المادة الثانية تعرضت الاتفاقية لوسائل تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية العربية على الشكل التالي:

١- جعل بلادها منطقة جمركية حرة.
٢- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والانظمة المتعلقة بهما.
٣- توحيد انظمة النقل والترانزيت.
٤- عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى بصورة مشتركة.
٥- تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطا متكافئة.
٦- تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.
٧- تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية وسائر الضرائب المتعلقة بالزراعة والصناعة.
٨- تنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها في بلدان الاطراف المتعاقدة.
٩- توحيد اساليب التصنيف والتبويب الاحصائية.
١٠- اتخاذ اية اجراءات اخرى تلزم بتحقيق الاهداف المبينة في المادتين الاولى

والثانية [١٠].

ومع ان هذه الاتفاقية أقرت من قبل المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية عام ١٩٥٧، الا انها وقعت فعلياً في ٦ حزيران سنة ١٩٦٢ من قبل الدول الاعضاء وهي: مصر، سوريا، العراق، الاردن، الكويت ثم انضمت اليها لاحقا وبتواريخ مختلفة كل من: اليمن الشمالي والجنوبي، السودان، الامارات العربية المتحدة، ليبيا، الصومال، موريتانيا وفلسطين. وبوضع هذه الاتفاقية وتطبيقها نشأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي اصبح له دور مشابه للمجلس الاقتصادي العربي السابق ذكره.

ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية هو المجلس الذي يشرف على تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية. وهو عبارة عن هيئة دائمة مقرها القاهرة، يتخذ قراراته باغلبية الثلثين، ويتفرع عنه لجان اختصاص كاللجنة الجمركية المالية والنقدية واللجنة الاقتصادية لمعالجة شؤون الزراعة والصناعة والتجارة والنقل والمواصلات.

وككل الاتفاقيات العربية التي لا تتمتع بالانسابية الطبيعة، فقد تعثرت هذه الاتفاقية بعد الانتهاء من توقيعها مباشرة عام ١٩٥٧ لاسباب كان اساسها الخلافات السياسية وتعارض الانظمة بين الدول العربية. كما كان هناك تعارض بين الدول ذات النظم الاشتراكية والاخرى ذات النظم الليبيرالية، ووجود دول نفطية غنية ودول فقيرة،و ودول ذات ثقل بشري وسياسي، ودول صغيرة، مع اختلافات في البنيات الاقتصادية والنقدية.

وعدا عن الخلافات السياسية وتعارض النظم الاقتصادية بين الدول العربية، نرى ان اتفاقية الوحيدة الاقتصادية العربية تبنت المدخل التبادلي للتكامل الاقتصادي من خلال تحرير السلع وحرية تنقل الاشخاص ورؤوس الاموال. وهذا وحده غير كاف في اقتصادات ضعيفة بحاجة الى عملية تنمية اقتصادية شاملة مستمرة وتكاملية مع الدول الاخرى، والطريقة التي اتبعها المجلس للوصول الى هدفه في التكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء لم تكن الطريق الأسلم، ولم يخطط لها كما يجب. وقد قيل الكثير في هذا الصدد من أنه ليست القيود الجمركية هي التي تمنع التوسع في التبادل التجاري بين الدول الاعضاء بقدر ما هو نوع التخصص الانتاجي ومستواه والذي تقوم عليه الاقتصادات العربية. ويقول

الدكتور جمال العطيفي في هذا الصدد وفي مقارنة بين السوق الاوروبية المشتركة ودول الوحدة الاقتصادية العربية، بأن دول المجموعة الاولى اعطت الاولوية في اتفاقاتها لتنسيق توزيع الانتاج الكبير بين دولها في حين ان المشكلة بين دول المنظومة العربية هي مشكلة انتاج وليست مشكلة توزيع [١١]. وهذا مؤشر هام على ضعف الاقتصادات العربية.

كما يؤخذ على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عدم تعرضها لمراحل التنفيذ، اي الالتزام بجدول زمني للتدرج في تطبيق بنودها، كذلك خلوّها من النصوص والاحكام الملزمة للدول المشاركة فيها، اضافة الى خلو نصوصها من الكيفية التي سيتم بها تنفيذ القرارات، او تحديد اي سلطة دستورية مختصة باصدار القوانين التي تمنع الدول الاعضاء في الاتفاقية من ان تصدر في اراضيها قوانين وقرارات تتعارض مع احكام الاتفاقية وان تصدر هذه السلطة القرارات الضرورية التي تستكمل نص الاتفاقية بما يجنّبها الاخطاء ويضمن لها القوة والاستمرار.

كما ان هذه الاتفاقية تفادت النص على عقوبات تطبق على الدول الاعضاء المخالفين. ومن المآخذ على هذه الاتفاقية بحسب آراء بعض لجان التقييم لاحقا، انها كانت طموحة اكثر من اللازم حين تصورت ان تحقيق الوحدة الاقتصادية يكون في فترة خمس سنوات قابلة للتجديد خمس سنوات اخرى، متجاهلة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول الاعضاء.

عدا عن ذلك، وفي تحليل لتباطؤ تنفيذ او تعثر اتفاقية الوحدة الاقتصادية، يمكن القول ان العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية هي ثانوية الاهمية بالنسبة لعلاقاتها مع الخارج. وهذا يعود من جهة لعامل السيطرة الاجنبية الذي لم تتخلص منه، ومن جهة اخرى فان الدول العربية تنتمي الى كتلة البلدان النامية التي تصنف في اطار التجارة العالمية، وفي اطار توزيع العمل الدولي، بأنها من الدول المصدرة للخامات والمواد الاولية مثل النفط والغاز والفوسفات والقطن وغيرها، وهذه السلع ليس لها اسواق كافية في الدول العربية. وهذه الدول هي بحاجة ايضا للسلع الترسملية الصناعية غير المتوفرة لدى بعضها، وبالتالي فهي مضطرة لاستيرادها من الدول الصناعية المتطورة.

اضافة الى ذلك تجد بعض الدول النفطية انها ليست بحاجة ماسة للتفتيش

عن اسواق عربية لسلعتها الوحيدة المصدّرة. كما ان هناك دولاً اخرى تجد في اتفاقية الوحدة الاقتصادية تقييداً لتنفيذ سياساتها الاقتصادية وتريد لنفسها كامل الحرية في وضع وتنفيذ مخططاتها. ثم ان بعض الدول العربية، تطبق سياسة حرية الاستيراد وحرية انتقال رؤوس الاموال وهذا غير متوفر في الدول الاخرى، مما يجعلنا نقول باختصار ان تعارض الانظمة اقتصادياً وسياسياً هو اكبر العقبات امام إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. وهكذا انقسمت الدول في نظرتها الى هذه الاتفاقية كل حسب وضعه، فمنهم من انضم اليها متحمسا، ومنهم من يماشيها مسايرة، ومنهم من انضم اليها ويعمل على تطوير علاقته الثنائية او الجماعية مع غيرها، والبعض يترقب النتائج حتى ينضم، وفريق لا يبدي اي اهتمام بالانضمام [١٢].

وبالرغم من كل هذه العوائق امام اتفاقية الوحدة الاقتصادية فقد اصدر مجلس الوحدة اكثر من ٦٠٠ قرار، أبرزها قراره الهام بانشاء السوق العربية المشتركة[١٣].

السوق العربية المشتركة

كانت الدول العربية في محاولاتها المتعثرة تسعى لانجاز الوحدة الاقتصادية الكاملة، وهذا معناه الاندماج الاقتصادي الكامل بكل ابعاده وبكل ما يعنيه من تحقيق مكاسب لصالح الدول الاعضاء. وهذا بحد ذاته عامل وعي وادراك لم ستجلبه هذه الوحدة من منافع ومزايا وقوة لهذه الدول على الصعيدين الاقتصادي والسياسي وعلى صعيد التنمية والتقدم والازدهار لشعوبها. ولكن كيف سيتم انجاز هذا الحلم العظيم، وما هي الآلية التي يجب ان تتبع لتطبيقه، وما هي السبل لنزع العوائق وتذليل العقبات التي تعترضه؟ هذا ما لم يتفق عليه الجميع لاسباب ذكرت ولاخرى سنأتي على ذكرها لاحقا، لذا كان التعثر والتباطؤ والتراجع احيانا حلفاء لكل الاتفاقيات التي عقدت بين الدول العربية، وما اكثرها.

وقبل ان نتناول مباشرة موضوع السوق العربية المشتركة، لا بد من التذكير برأي بعض الاقتصاديين حول عملية الاندماج الاقتصادي الكامل او الوحدة الاقتصادية التي تعتبر هدفاً رئيسياً لدى العديد من الاقطار العربية. وللوصول الى هذا الهدف (اي الوحدة الاقتصادية) لا بد ان نمر بعدة مراحل منها: الاولى،

منطقة التجارة الحرة يليها مرحلة الاتحاد الجمركي ثم مرحلة السوق العربية المشتركة واخيرا مرحلة الوحدة او الاندماج الاقتصادي الكامل. وفي هذه المرحلة الاخيرة يتم توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية الى جانب إلغاء القيود والتعريفات الجمركية، وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي. والواقع ان مرحلة انشاء السوق العربية المشتركة هي بالمقارنة مرحلة ادنى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية وتعتبر مرحلة تحضيرية لها. لذا رأينا الدول الاوروبية بدأت بإتفاقية السوق المشتركة لتنطلق الى تحقيق الوحدة الاقتصادية والاندماجية.

اما في الدول العربية فكانت الحالة معكوسة. وعندما طرحت هذه الدول اتفاقية الوحدة كانت تسعى لحرق المراحل وكان قرارها حماسياً وعاطفياً اكثر منه واقعيا، لذا وصل الى ما وصل اليه من تباطؤ وتراجع وعدم التزام من معظم الفرقاء.

ومع كل ذلك فأن مرحلة السوق العربية المشتركة التي نادى بها العديد من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين العرب هي خطوة متقدمة في مجال التكامل الاقتصادي العربي. اما السوق المشتركة برأي البعض وبحد ذاتها، «فهي شكل متقدم ومقبول من اشكال التعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية والانمائية، بين مجموعة من الدول تشعر بأن هذه السوق تحقق لها فوائد اضافية لم تستطع ولا تستطيع بمفردها ان تحققها، وتفترض السوق المشتركة التنسيق في مجال الانتاج ومجالات التجارتين الداخلية والخارجية وفي مجال اقامة المشروعات بدلاً من تكرارها في هذا البلد او ذاك، وتفترض ايضا ازالة الحواجز الجمركية جزئياً او كلياً لتقدم شكلاً من اشكال الحواجز الجمركية مع العالم الخارجي. وقد تتطور السوق المشتركة الى اتحاد اقتصادي او اندماج كامل»[١٤].

دواعي قيام السوق العربية المشتركة ومقوماتها

تعاني الدول العربية من اوضاع حرجة ومن شرذمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وهي بالتالي مستهدفة على هذين المستويين. فعلى المستوى الاقتصادي تشكل انظمة غير متناسقة ومتفاوتة من حيث المستوى في الانتاج والتقدم، ولها اسواق ضيقة، ويخضع انتاجها لمنافسة البضائع الاجنبية، وليس لكل

نظام منها بمفرده اي وزن تفاوضي او تعاقدي على الصعيد العالمي، مع الكتل الاقتصادية الكبرى كما لو كانت كتلة واحدة. وهي مستهدفة في اطار توزيع العمل الدولي من قبل الدول الصناعية المتطورة، على ان تبقى في خانة بلدان «العالم الثالث» التي تعتبر مصدِّرة للخامات والمواد الاولية رخيصة الثمن، ومستوردة للسلع الصناعية المتقدمة مرتفعة الاثمان. كذلك لا يخفى انها مستهدفة على الصعيد السياسي من قبل الصهيونية واسرائيل ومن يقف وراءها ومن قوى عالمية مهيمنة على ان تبقى هذه الدول مقسمة، مشرذمة، متناقضة، متناحرة حيث تبقى ضعيفة وتسهل السيطرة عليها واخضاعها للمصالح الصهيونية والاجنبية وجعل ثرواتها واموالها عرضة للنهب.

هذا في الخطاب السياسي والاقتصادي العام حول الدول العربية، اما في الواقع العملي فقد أظهرت معظم الدراسات الاقتصادية عدم قدرة الاسواق الصغيرة على الاستيعاب حتى للانتاج المحلي. فأي مصنع فيها ذو انتاجية عالية لا يمكن ان يعمل بكامل طاقته ما لم تتوفر له السوق الكبيرة، كذلك اي زراعة واسعة ومتخصصة لا يمكن ان تقوم وتتطور الا بوجود أسواق لها. ثم ان اتساع السوق هذا يساعد على الانتاج بمقياس أعلى وبالتالي يساعد على التخصص في الانتاج، وكلما زاد حجم انتاج المصنع، كلما انخفضت التكاليف، وبالتالي سعر السلعة. ولا شك بأن المنشآت الكبيرة التي تضمن تصريف انتاجها سوق كبيرة هي الأقدر في مجال التطور التقني وتحسين طرق الانتاج ومجالات البحث العلمي، من المؤسسات الصغيرة. ان زيادة الانتاج وتخفيض اسعار الكلفة وازالة الحواجز الجمركية امام حركتي التصدير والاستيراد في دول السوق ستنعكس ايجابا على اوضاع المواطنين في هذه الدول من حيث رفع مستواهم المعيشي.

والدول العربية لها مقومات السوق الكبيرة من عدة نواحي، اذ تتوافر فيها المقومات الاقتصادية من ثروات طبيعية كالنفط والغاز والفوسفات والحديد والاملاح والخامات الزراعية وغيرها. كذلك تتوافر في هذه البلاد الكتلة البشرية الضخمة التي تقارب اليوم ٣٠٠ مليون نسمة، وهذه الكتلة البشرية بحد ذاتها توفر سوقا استهلاكية كبيرة للمؤسسات الانتاجية الكبيرة، مع توفر في القوى العاملة على اختلاف مستوياتها. اضافة الى توفر رؤوس الاموال العربية خصوصا في الدول النفطية. فاذا ما توفر لهذه الاموال المناخ الاستثماري الآمن فأن

اسواقها المحلية تضيق بها، فلماذا لا تنتقل الى دول عربية ذات كثافة سكانية وامكانيات اقتصادية وايدي عاملة وخامات؟ كل هذه العوامل وغيرها تدعو الدول العربية للتفكير جديا بالتخلص من ضعفها وضعف مركزها السياسي والاقتصادي على الصعيد العالمي وللسعي لايجاد تكتل اقتصادي يصون لها مركزها بين الكتل العالمية.

كيفية قيام السوق واهم اهدافها:

ان قرار انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان قراراً طموحاً، وقد لقيَ معارضة من بعض الدول العربية، ولم يستطع تحقيق الاهداف المنشودة لاعتبارات مختلفة، ومع ذلك ظل يمارس دوره بما تسمح به الامكانات بالرغم من التناقضات، لتنسيق علاقات التعاون بين هذه الدول.

لذلك كانت فكرة انشاء السوق العربية المشتركة كمرحلة تمهيدية انتقالية تهدف الى الوحدة الاقتصادية العربية. وهكذا جاء قرار انشاء السوق العربية المشتركة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (قرار رقم ١٧ تاريخ ١٣ آب ١٩٦٤) نتيجة لدراسة قامت لها لجنة خاصة مكلفة من المجلس، واعتبرت السوق مرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية بين الدول الموقعة سابقا على اتفاقية الوحدة ومنها: الاردن، العراق، سوريا، مصر والكويت وانضمت الى هذه الاتفاقية لاحقاً كلٌّ من اليمن (١٩٦٦) والسودان (١٩٦٨).

وقد نصّت مقدمة قرار انشاء السوق على اعتبارها مرحلة مهمة تهدف الى ارساء دعائم الوحدة الاقتصادية على اسس سليمة من اجل التنمية الاقتصادية المتناسقة، وخطوة هامة في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي بين الاطراف المتعاقدة وتحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي في هذه الدول، وحدد هذا القرار اهداف السوق على الاسس التالية:

١- حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال.
٢- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية.
٣- حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
٤- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافىء والمطارات المدنية[١٦].

ومن الواضح ان هذه الاسس والاهداف هي نفسها التي قامت عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، ما عدا الفقرة الخامسة الخاصة بحقوق التملك والايصاء والارث. ولم يتضمن قرار انشاء السوق العربية اية نصوص توضح وتحدد صلاحيات الاجهزة المشرفة على السوق او المنوط بها ادارته. وكل ما يمكن استخلاصه هو ان مجلس الوحدة الاقتصادية الذي اصدر قرار السوق يعتبر السلطة العليا للسوق وله حق اصدار التشريعات والاحكام والنصوص اللازمة لتحديد مسيرته، وبهذه الصفة يعتبر مجلس الوحدة الهيئة التشريعية والمخططة للسوق، يساعده في ذلك عدة اجهزة منها: الامانة العامة واللجان والمكاتب الفنية. كما لم يلحظ قرار انشاء السوق ما يمكن ان ينشأ من مستجدات خلال تطبيق مراحل السوق من مشاكل ونزاعات وضرورة وجود لجنة تحكيم، لحل الخلافات التي يعود حلها بالطبع لمجلس الوحدة الاقتصادية.

وما تجدر الاشارة اليه ايضا هو حق العضوية، اذ تشير نصوص الاتفاقية الى ان حق العضوية في السوق العربية المشتركة يقتصر على الدول العربية الموقعة او التي ستوقع اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، اي ان الانتساب الى السوق دون الانتساب لاتفاقية الوحدة يعتبر مرفوضاً. وقد اثار هذا الموضوع جدلا واشكالا بين الدول الاعضاء في السوق والدول العربية الاخرى. وتعليل دول السوق لموقفها هذا يتلخص بأن اتفاقية السوق هي مرحلة انتقالية لتحقيق الوحدة الاندماجية الاقتصادية، كذلك فإن قرار انشاء السوق هو من صنع مجلس الوحدة الاقتصادية. والقرارات المنظمة للسوق انما تصدر عن هذا المجلس بصفته السلطة التشريعية، ثم ان اهداف السوق تشكل الجانب الهام من اتفاقية الوحدة. واخيرا ان امتناع الدول العربية الراغبة في دخول السوق عن الانضمام لاتفاقية الوحدة من شأنه احداث خلل قانوني في السوق. ذلك ان السلطة التي تخطط للسوق هي مجلس الوحدة المنبثق عن اتفاقية الوحدة التي تمتنع تلك الدول عن الانضمام اليها [١٧].

هذا في حين ان بعض الدول العربية ترغب في الدخول الى السوق دون التوقيع على اتفاقية الوحدة، وعلى رأسها لبنان. فقد كان لهذه الدول رأي مغاير وطالبت بالدخول الى السوق مباشرة ورأت في تجربة السوق تجربة عملية لتبيان مدى نجاح فكرة الوحدة العربية، ضاربة المثل بدول السوق الاوروبية المشتركة التي

تعتبر مشروع السوق لديها خطوة في طريق تحقيق الوحدة الاقتصادية. ولكن بعد جدل كثير وبعد طرح الموضوع على لجان مختصة وفي مجالس القمة العربية تقرر اخيراً ان يبقى النص على ما هو عليه، طبعا مع التعليل من اللجنة التابعة لمجلس الوحدة وذلك سنة ١٩٦٩.

لقد حدد قرار انشاء السوق العربية المشتركة اول عام ١٩٦٥ تاريخاً لبدء تنفيذ احكامه، خصوصاً في ما يتعلق بتطبيق الاعفاءات والرسوم الجمركية والضرائب الاخرى. ويستوجب هذا التحديد التمييز بين فترتين: فترة ما قبل ١٩٦٥ وفترة ما بعدها، على ان يتم تحديد ومعرفة القيود ومختلف الرسوم والضرائب في الفترة الاولى، اي ما قبل ١٩٦٥ ويتم تثبيتها، وتقدم قوائم بكل هذه السلع سواء كانت زراعية ام صناعية، والتي سيتم التبادل بها بين الدول المتعاقدة، على ان ترسل هذه القوائم قبل نهاية العام ١٩٦٤ الى مجلس الوحدة الاقتصادية.

وفي ما يتعلق بالفترة الثانية التي تبدأ في مطلع ١٩٦٥ فقد اعدت لها جداول تحدد نوعيتها وكيفية وتاريخ اعفائها من الرسوم الجمركية والضرائب، على ان يتم تحريرها من هذه الرسوم في مدة قصوى لا تتجاوز خمس سنوات اعتباراً من مطلع ١٩٦٥. هذا مع العلم انه بقيت سلع صناعية كثيرة خارج هذا الاطار الزمني المحدد.

وهكذا كان الجدول (أ) الذي ضم جزءاً من المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية. وقد كان هذا الجدول ملحقاً باتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين دول الجامعة العربية، التي تم اعفاؤها كلياً من الضرائب والرسوم الجمركية، منذ بدء نشوء السوق. اما المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية غير الواردة في الجدول (أ) فيسري عليها تخفيض تدريجي بمعدل ٢٠٪ سنوياً.

اما في ما يخص المنتجات الصناعية العربية، فلكي تأخذ هذه المنتجات الصفة الوطنية وتستفيد من احكام السوق، تم تحديدها على انها المنتجات المصنعة في كل دولة من دول السوق والتي لا تقل كلفة الانتاج المحلية الداخلة في صنعها عن ٤٠٪ من كلفة الانتاج الكلية. وقد تم التمييز بين ثلاثة انواع من المنتجات الصناعية في اتفاقية السوق العربية، كما اختلفت مدة تحريرها عن سائر المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الأولية، حيث ان هناك منتجات صناعية كانت داخلة في اتفاقية التبادل التجاري والترانزيت، وقد حظي بعضها سابقا

بتخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب قدره ٢٥٪ وبعضها الآخر ٥٠٪ قبل سنة ١٩٦٤. وهناك سلع صناعية اخرى تطبق عليها التعرفة الجمركية كاملة.

وهكذا فإن النوع الاول من المنتجات الصناعية والداخلة في الجدول (ب) من اتفاقية السوق العربية، طبق عليها التخفيض من الرسوم الجمركية والضرائب بمعدل ١٠٪ سنوياً بالاضافة الى التخفيض الذي تتمتع به اصلاً وهو ٢٥٪.

اما النوع الثاني من المنتجات الصناعية والداخلة في الجدول (ج) من الاتفاقية فقد طبق عليها تخفيض قدره ١٠٪ سنوياً بالاضافة الى التخفيض السابق الذي هو ٥٠٪.

والنوع الثالث من المنتجات الصناعية التي تخضع للتعريفة الجمركية الكاملة ولا تدخل في الجدولين (ب) و(ج) من الاتفاقية، فيطبق عليها تخفيض قدره ١٠٪ سنوياً مما يستوجب عشر سنوات لتحريرها. وهكذا نرى ان السلع الصناعية غير محددة في تخفيضاتها بمدة زمنية متوازية مع غيرها من السلع.

واقع السوق العربية المشتركة

ان مبدأ العضوية في السوق العربية المشتركة يقتصر على الدول الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية. وهكذا قامت السوق بداية بأربعة دول هي: الاردن، سوريا، العراق ومصر، ومن ثم اتسعت دائرة العضوية فضمت كلاً من اليمن، السودان، ليبيا وموريتانيا. اما الدول الاخرى الاعضاء في المجلس الاقتصادي فلم تنضمّ بعد الى السوق وهي: الامارات العربية المتحدة والصومال.

ظلت السوق العربية في حالة تطبيق جيده وبمستوى عال من الالتزام في السنوات الاولى من عهدها، ثم حدث تباطؤ في التطبيق لظروف واسباب مختلفة وخاصة نشوء الازمات والاختلافات الثنائية والجماعية بين الدول العربية، فانعكس ذلك سلبا على مبدأ التطبيق لأحكام السوق. وكان لتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية الاثر الاكبر على مسيرة السوق. وعندما عادت لمصر عضويتها لم تستأنف التزاماتها في اطار السوق حتى الآن. اما اطراف السوق الاخرى فقد اختلفت مواقفها بين ملتزم وبين متوقف صامت وبين من يسود موقفه الغموض.

ومع ذلك يمكن القول ان التزام دول السوق في مراحلها الاولى بتطبيق

احكامها، انعكس ايجابا على حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول. وتظهر الارقام انه بينما بلغ حجم التجارة البينية بين هذه الدول سنة ١٩٦٥ حوالي ٩٧ مليون دولار، ارتفع هذا الرقم سنة ١٩٧٥ الى ١,٢ مليار دولار. هذا على الرغم من ضعف الهياكل الانتاجية لهذه الدول آنذاك. ثم ما لبث ان انخفض هذا الرقم سنة ١٩٨٩ الى ٧٨٨ مليون دولار والى ٦٩٩ مليون دولار عام ١٩٩٤ [٢٠].

هذا الانخفاض في حجم المبادلات بين دول السوق بالرغم من نمو وتنوع هياكلها الانتاجية، يدل على تعثر احكام السوق وضعف الالتزام بهذه الاحكام من قبل الدول المعنية، بل العودة الى فرض قيود ورسوم جمركية في تلك الحقبة. وهذه الارقام الواردة اعلاه تقدم ابلغ دليل على الترابط الفعلي سلبا ام ايجابا بين حجم المبادلات التجارية من جهة وبين الالتزام او عدم الالتزام بقرارات السوق.

لقد هدف قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم ١٧ تاريخ ١٩٦٤ الى انشاء سوق عربية مشتركة فعلية، ولكن للاسف لم ينتج عن هذا القرار اكثر من منطقة حركة للتجارة لم تستطع ان ترقى لمستوى اتحاد جمركي عام بين الدول المتعاقدة. وبالرغم من كل ذلك، فأن هذه التجربة مع ما اعتراها من مشاكل وصعوبات اظهرت بعض الايجابيات المتمثلة بقدرة الدول العربية على التحرير الكامل للتبادل التجاري العربي من الرسوم الجمركية والقيود الضرائبية كافة في ظل تنظيم قواعد المنافسة العادلة والمتكافئة. ثم ان هذه السوق القائمة حاليا بين سبع دول عربية تمثل تمهيداً حقيقياً للاقدام على طرح مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) والحائز على دعم مؤتمر القمة المنعقد في القاهرة سنة ١٩٩٦. وفي السنوات الخمس عشرة الاولى من عمر السوق العربية، ارتفعت نسبة التجارة البينية بين دول السوق الى مستويات جيدة بالرغم من ضعف هياكلها الانتاجية آنذاك.

وفي رأي الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية د. حسن ابراهيم فإن قرار انشاء السوق العربية من حيث المبدأ هو إرساء لقواعد التكامل الاقتصادي العربي وصولاً الى الوحدة الاقتصادية الكاملة. وقد رافق هذه العملية برأيه عدة خطوات على جميع الاصعدة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية، راعت قرار انشاء السوق، اذ اعدت دراسات جادة ومقترحات محددة للتنسيق الصناعي، تمّ اقرار اتفاقيتين لتنمية وحماية الاستثمار، وتأسيس اربع شركات عربية برؤوس

اموال حكومية في التعدين والدواء والثروة الحيوانية والصناعة. كما تم اعداد مشروع قانون عربي موحد للشركات المشتركة، ووضعت دراسات للتنسيق والربط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية القطرية في اطار جماعي، ومشروع مبدئي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك [٢١].

وفي المجال الفني انشئ اكثر من عشرين اتحاد تقع في نطاقها عشرات القطاعات ومئات المؤسسات الانتاجية، كما انشىء المكتب المركزي العربي للاحصاء. وقام المجلس بإعداد مشروعات مؤسسات لكل من صندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتفاقيات في المجال الضريبي. كما تم في مجال النقل اعداد مشروع تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) ومشروع شركة عربية مشتركة للنقل للبري. اما فيما يخص القوى العاملة، فقد تم اقرار اتفاقيتين في قطاع التأمينات الاجتماعية ومشروع بطاقة شخصية لانتقال الاشخاص بين الدول الاعضاء [٢٢].

مما تقدم في هذا المجال حول التعاون الاقتصادي العربي، يتراءى الخلط بين قرارات السوق العربية المشتركة التي تضم عدداً معيناً من الدول العربية، وقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الصادر عنه قرار السوق، بشكل اصبحت معه قرارات السوق العربية المشتركة ضبابية تختلط فيها الاتفاقيات الاقتصادية العربية على اختلافها ما بين ثنائية او جماعية او اقليمية كالسوق الخليجية المشتركة والسوق المغاربية وما شابه.

العقبات امام تطوير السوق

لا شك في انه من السهولة بمكان ان يسرد المطلع بعض النقاط التي تظهر بارزة مشكلة العوائق امام تطوير السوق العربية المشتركة او اي نوع من التعاون او التكامل او الاندماج الاقتصادي العربي. لكن موضوعاً بهذه الاهمية لا يمكن ينظر اليه بنوع من السطحية. ان الاسباب التي تذكر اليوم على انها عوائق امام تطور السوق العربية والوحدة الاقتصادية، ما هي بنظري الا نتائج لمسببات عميقة وتاريخية عملت التجزئة والتباعد على تعميقها.

وقبل ان نسرد معظم هذه الاشكاليات البارزة اليوم لا بد لنا ان ندرك ان الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه معظم الدول العربية هو استقلال منقوص

او مستبدل بسيطرة اقتصادية مالية وثقافية من قبل الدول التي كانت مستعمرة لهذه المنطقة. وقد سارت العلاقات لاحقا في هذه الاطر المذكورة لصالح الدول الغربية في اطار من التبعية.

اذا كانت الدول العربية قد شهدت بعض التناسق في النصف الاول من القرن العشرين من حيث مستوى المعيشة ومستوى الدخل والمستوى الثقافي والاجتماعي، فأن هذا الوضع حاليا يختلف عما كان وعلى جميع الصعد. ولو اخذنا عدة عوامل ظاهرة مثل: معدل الدخل الفردي، المستوى التعليمي ونسبة الأمية، مستوى التصنيع ومستوى التطور الزراعي والمستوى الثقافي والاجتماعي والعادات والتقاليد، لرأينا ان هناك فروقاً بين الدول العربية وعلى جميع المستويات. فما هو «السحر» الذي سيقرّب بين هذه الدول ويدمجها بهذه السرعة في تكامل اقتصادي في ظل هذا التفاوت الكبير؟

ان توحيد المانيا كان حلماً لجميع الالمان، ومع ذلك فإنه عند حدوث الوحدة بعد انهيار جدار برلين، شعر الالمان الغربيون بالعبء والتكاليف الباهظة التي سوق يدفعونها لدمج الالمانيتين، وبالتالي رفع المستوى الاقتصادي في المانيا الشرقية ليجاري مثيله في الغربية، ونتساءل هنا: هل اصبحنا في مستوى من الوعي القومي ليتحمل بعضنا التضحيات؟ ثم انه في اوروبا الغربية عندما فكرت الدول بأقامة سوقها الاقتصادية المشتركة، كان المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لدى معظم شعوب دول السوق متقارباً، ومع ذلك تتعرض هذه الدول بين الحين والآخر عند تطبيقها لمبادىء واحكام السوق، للعديد من المشاكل والعقبات، تستطيع ان تتغلب عليها بواسطة الوعي والرؤية البعيدة لما ستجلبه انظمة السوق من خير للجميع.

اما في الدول العربية فقد رأينا العقبات والمشاكل التي تظهر في جميع الاتجاهات عند تطبيق مبادىء وانظمة السوق. وكانت الصعوبات الاكبر حدة وتعقيداً مع دول السوق الفقيرة نسبيا (مثل اليمن والسودان) لأن اقتصاداتها لا تزال اكثر تخلفا من بقية دول السوق. لذلك يمكننا القول ان الفروقات المذكورة بين الدول العربية هي من اهم الاسباب والعوائق امام مسيرة التعاون الاقتصادي العربي.

وانطلاقاً من هذه الفروقات نرى اسواقاً عربية اخرى تظهر على هوامش

السوق العربية المشتركة التي ترعاها بالدرجة الاولى الجامعة العربية. واذا كانت السوق العربية المشتركة تمثل بالدرجة الاولى المشرق العربي، فأن هناك تنسيقاً هاماً على المستوى الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي الذي يضم كل دول الخليج مع السعودية والذي تتشابه وتتقارب اقتصاداته من بعضها البعض، كذلك توجد اللجنة الاستشارية لدول المغرب العربي، التي تولت التنسيق الاقتصادي بين دول المغرب الاربعة: تونس، الجزائر، المغرب وليبيا. وتوجد منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط بالاضافة الى العديد من الاجهزة الاقليمية والقطاعية التي تعلو سلطتها احيانا على سلطة الجامعة العربية نفسها.

ان هذا التباين الواضح في اقتصادات الدول العربية في مجال الاندماج والتكامل الاقتصادي، وهذه التبعية الاقتصادية، لا يمكن ان تؤدي بالطرق التقليدية المطروحة اليوم الى سوق عربية مشتركة.

فرغم كل الاتفاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية، الثنائية منها والجماعية والتي يرعاها المجلس الاقتصادي العربي، فإن التجارة البينية بين الدول العربية لا تتجاوز ١٠٪ من قيمة تجارتها مع الدول الاجنبية. وهذا يدل على ضعف هذه الاقتصادات ذات الانتاجية المتدنية والتي لا تستطيع ان تعتمد على بعضها في تلبية حاجاتها من السلع الاستهلاكية او السلع الضرورية الخاصة بالمشاريع التنموية التي يحتاج اليها قطاعا الزراعة والصناعة.

ان الغاء الحواجز الجمركية بين دول السوق العربية المشتركة لا يعتبر شرطاً كافياً لاقامة سوق عربية، اذ ان الحد الادنى المطلوب لذلك هو التجانس على الاقل بين هذه الاقتصادات وتنسيق السياسات الاقتصادية مع اتباع حركة تنمية للقطاعين الزراعي والصناعي، وايجاد نوع من الثقة المتبادلة، مع تبادل للمعلومات وتوزيع عادل لمزايا الاندماج الاقتصادي، لا ان تأكل سوق الدول الكبيرة الخيرات الناجمة عن حركة الاندماج دون التعويض على اسواق الدول الصغيرة.

ومن العوائق التي يجمع عليها الاقتصاديون العرب انه بالاضافة الى تماثل الانتاج والمنتوجات في هذه الدول، لا زالت المواد الاولية وعلى رأسها النفط تشكل العمود الفقري لصادرات العديد من الدول العربية. وهذه المواد تصدر بمعظمها الى الخارج ولا يمكن ان تستوعبها حالياً الاسواق العربية. لذا في هكذا اقتصادات ستظل التجارة العربية البينية منخفضة ومحدودة.

ومن العوائق غير المشجعة ايضا عدم وجود شبكة مواصلات ونقل بين الدول العربية، وعدم توفر شبكات المعلومات والاحصاءات عن النشاطات الاقتصادية العربية، وعدم وجود مناخ استثماري ملائم لأي دولة عربية. وفي هذا المجال يشير البيان الصادر عن المؤتمر السابع للمستثمرين ورجال الاعمال العرب المنعقد في بيروت في تشرين الاول ١٩٩٧، بأنه على الرغم من كل قوانين تشجيع الاستثمار الصادرة في الدول العربية، فان ١٠,٣٪ فقط من اموال العرب الموجودة في الخارج عادت الى العالم العربي [٢٣].

ويعزو آخرون فشل السوق الى غياب الارادة الشعبية والى عدم توفر الارادة السياسية وانعدام الرغبة لدى صانعي القرار السياسي للسير في التكامل الاقتصادي. ويرى البعض في المعوقات لقيام السوق ضعف آلية تنفيذ الاتفاقيات التي يتم التوقيع عليها، وعدم وجود خطة عربية شاملة في المجال الاقتصادي لا تتعارض مع الخطط القطرية. بينما يقول احد الباحثين اننا كعرب نعمل بعكس التيار حيث ننطلق من المبدأ السياسي للوصول الى الهدف الاقتصادي، بينما ينطلق الآخرون من الاهداف الاقتصادية للوصول الى المصالح السياسية [٢٤].

وفي تحليل للامين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية برهان الدجاني حول نشأة السوق العربية المشتركة والاسباب المانعة لقيامها في مراحلها المختلفة وبالشكل الامثل، يرى الكاتب (وهو خبير في الشؤون العربية الاقتصادية) عدة اسباب نوجزها بما يلي: الحساسيات السياسية بين الدول العربية والحرص على السيادة وبالتالي اخضاع مفهوم التعاون الاقليمي لحاجات السيادة. اختلاف النظرة الى السياسة الخارجية والارتباط الدولي مع معسكرين متناقضين وبالتالي اختلاف العلاقات الاقتصادية الخارجية. ثم التباينات الملحوظة في التراكيب الاجتماعية والانظمة الاقتصادية والسياسية ومستويات النمو والاختلافات الديموغرافية من حيث احجام السكان. كذلك الاختلافات في تركيبات المصالح الاقتصادية المحلية الضالعة وتنوع آثار هذه المصالح على السوق المشتركة، واخيرا التلكؤ من قبل الادارات السياسية نتيجة للمخاوف وعدم وضوح الرؤيا ومبدأ الشك وتفضيل السلوك الثنائي في التعامل بدل اسلوب السلوك الجماعي. [٢٥]

اما العوائق والعقبات الكلاسيكية التي جابهت نشوء السوق وحالت دون تطوير

آلياتها وبلوغها اهدافها، فقد اجمع عليها معظم الاقتصاديين الذين رافقوا هذه التجربة من خلال مسؤولياتهم في الجامعة العربية وفي المؤسسات واللجان الاقتصادية التابعة لها. وكان الرأي السائد ان النتائج التي نجمت عن اتفاقية السوق العربية المشتركة في مجملها حتى اليوم كانت متواضعة وعلى الصعد كافة.

اين اصبحت السوق العربية المشتركة حالياً؟

بما ان سنة ١٩٧١ كانت التاريخ المحدد لانجاز تحرير معظم السلع بين الدول العربية المشاركة في السوق، ولم يتم ذلك وفق الاصول، فقد قام المجلس الاقتصادي العربي المشرف على اتفاقية السوق بتكليف لجنة اقتصادية لتقييم المرحلة التي حققتها السوق، وتقييم للمشروعات المشتركة المطروحة للمرحلة القادمة. وقد انجز هذا التقرير عام ١٩٧٢ كتقييم اول للاتفاقية. وتناول هذا التقرير بالنقد اتفاقية السوق العربية المشتركة واعلن:

– ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان متسرعاً باصدار قرار انشاء السوق العربية، ولم يراع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول الاعضاء التي تستطيع ان توجد تنسيقاً حقيقياً وجاداً بين خططها الاقتصادية، مع ما استلزم ذلك من عدم الفصل بين قرارات السوق وقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية.

– ظلت التشريعات التجارية والمالية والنقدية غير موحدة او منسقة ولم يتم تنفيذ قرار انشاء اتحاد المدفوعات العربي.

– رغم الغاء القيود الادارية الكمية فأن هيمنة القطاع العام على التجارة الخارجية في ثلاث دول من دول السوق (مصر، سوريا والعراق) اوجدت سبيلاً لتطبيق سياسات تقييدية واستخدام ذلك القطاع اداة في اخضاع التبادل التجاري لاعتبارات سياسية.

– محدودية القدرة التصديرية والتشابه السلعي في مكونات التجارة وتفضيل بعض الدول توجيه ما لديها من فوائض تصديرية للتسويق بالنقد الحر.

– استمرار اجراءات الحملة بما يتعارض مع قرار السوق بسبب اختلاف هياكل التكلفة التي اسهم فيها تباين الرسوم الجمركية على المستلزمات المستوردة من الخارج.

- قيام بعض دول السوق بتحديد اسعار محلية مرتفعة لبعض منتجات القطاع العام، بينما تصدرها لباقي الاعضاء باسعار متدنية.

- اتباع بعض الدول في السوق مبدأ تخطيط التجارة الخارجية ووضع ميزانية نقدية وفقاً لأولويات تحددها، مما يؤدي الى منع الاستيراد من دول اعضاء لعدم ادراج قيم صادرات الاخيرة في تلك الميزانية، مع حظر استيراد بعض السلع من باقي الاعضاء لأنها تصنفها على انها سلع كمالية.

- طلب بعض الدول استثناء عدد من المواد من التخفيض او الاعفاء بحجة شدة اعتماد ايراداتها العامة على الحصيلة الجمركية منها. كما امتنعت بعضها عن تنفيذ مراحل متقدمة من تحرير التبادل متذرعة بعدم التزام باقي الاعضاء بالتحرير سابقا.[٢٦]

وبالرغم من كل الانتقادات الموجهة لآلية تنفيذ احكام السوق من قبل الدول الاعضاء، فقد اوصت اللجنة بضرورة التمسك بقرارات التحرير الكامل للتبادل التجاري، والعمل على اخراج اتحاد المدفوعات الى حيز الوجود، وتنسيق الخطط الخمسية لدول السوق والعمل على تجنب تكرار المشروعات وتضاربها في دول السوق، ودراسة الوسائل اللازمة للتوفيق بين احكام السيادة الوطنية وبين الزامية قرارات السوق، بالاضافة الى تجنيب التبادل التجاري مخاطر القرارات السياسية، والكف عن عقد الاتفاقيات الثنائية بين دول السوق.

وفي ظل مراجعة ثانية لقرار السوق العربية المشتركة ظل المجلس الاقتصادي يتابع تنفيذ الأحكام الخاصة بتحرير التجارة بين الدول الاطراف والتشاور مع الدول الاخرى التي لم تنضم الى السوق للتعرف على الصعوبات التي تحول دون انضمامها. وتشكلت لذلك لجنة تطوير السوق التي انعقدت سنة ١٩٨٣ ووضعت عدداً من المقترحات التي تؤدي الى تفعيل السوق وتطويرها. كما ابرزت بعض الصعوبات والمشاكل التي تؤثر على نمو دول السوق ومن ثم على نمو التبادل المتكافىء بينها. ومنها: تباين السياسات الاقتصادية، عدم توفر الجودة في المنتجات المتبادلة، عدم الالتزام بالمواصفات والمقاييس المتفق عليها، تنافس المنتجات المحلية لدول السوق بسبب تشابهها، منافسة السلع الاجنبية للسلع الوطنية المماثلة، ارتفاع اسعار التصدير بسبب ارتفاع التكاليف وتباين اسعار المواد الاولية واسعار الطاقة، عدم المعرفة بأساليب التسويق الحديثة وصعوبات النقل

والنقص في تبادل المعلومات [٢٧].

وفي العام ١٩٨٤ اوصى المجلس الاقتصادي بأن تقوم دول السوق العربية بتطبيق قواعد منطقة التجارة الحرة في مرحلتها الاخيرة، اي الاعفاء الكامل من الرسوم والضرائب في عملية التبادل التجاري. ولا ينطبق ذلك على الدول الاقل نموا في السوق اذ تتحدد صيغ مرنة لها. والجدير بالذكر انه بالرغم من ان المجلس الاقتصادي ظل دائما يصر على تفعيل التعاون بين دول السوق العربية، الا اننا كنا نرى توالي الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية الثنائية منها والجماعية، والتي تصب جميعاً في خانة تطور المبادلات والتجارة البينية بين الدول العربية، والتي تعتبر مشابهة او مكملة في اطار شمولي اكبر لاهداف ومبادىء السوق العربية المشتركة. ففي العام ١٩٨٤ كان يوجد عدد من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية في مجال التبادل والتجارة بين الدول العربية بلغ حوالي ١٢٢ اتفاقية [٢٨].

عدا عن ذلك وبناء على اقتراح مقدم من العراق والذي هو عضو في السوق العربية المشتركة، اقر المجلس الاقتصادي بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٧ اتفاقية «تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية». وقد صادقت عليها حتى الآن ١٨ دولة عربية [٢٩]، بينها دول من السوق العربية المشتركة. ومن الطبيعي ان تقرأ هذه الاتفاقية من عنوانها. فهي تصب في خانة تنشيط التجارة الخارجية بين الدول العربية، واهدافها لا تختلف كثيرا عن اهداف السوق، الا انها اكثر مرونة واخف إلزاما. ويأتي على رأس اهدافها: تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية، مبدأ الحماية المتدرجة للسلع والمنتجات العربية، تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري، التوزيع العام للاعباء والمنافع المترتبة على تطبيق الاتفاقية، عدم اللجوء الى العقوبات الاقتصادية في المجال التجاري بين الدول الاطراف... وتختلف هذه الاتفاقية عن اتفاقية السوق العربية المشتركة بأنها تعتمد المدخل الانتقائي للسلع، اي انها تحدد السلع التي تخضع للتحرير او الحماية، بعكس اتفاقية السوق التي تنص على التحرير التدريجي لمعظم السلع من الرسوم والقيود.

واخيراً وليس آخراً في هذا المجال، نجد ان اهتمام الدول العربية ينصبّ اليوم على اقامة «منطقة التجارة العربية الكبرى» والتي اقرها المجلس الاقتصادي الاجتماعي في شباط ١٩٩٧ وبدأ العمل بها في اول سنة ١٩٩٨، وهي تنص على

تخفيض الرسوم الجمركية على السلع العربية المتبادلة بمعدل ١٠٪ سنويا، على ان يتم التوصل الى تحرير السلع العربية بالكامل في عام ٢٠٠٧. [٣٠] وقد استندت هذه الاتفاقية في برنامجها التنفيذي بصورة اساسية على تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ما بين الدول العربية. وقد صادقت عليها حتى الآن ثماني عشرة دولة عربية. اما الدول غير المصادقة عليها فهي: الجزائر، موريتانيا، جيبوتي، وجزر القمر. ويعتبر الاساس في الانضمام الى هذه الاتفاقية الموافقة على الاتفاقية السابقة، وعلى البرنامج التنفيذي للاتفاقية الجديدة، الذي يعتمد مبدأ التحرير التدريجي لكافة السلع الزراعية والحيوانية والمصنعة ونصف المصنعة وبنسبة سنوية محددة، مع اعتماد هياكل الرسوم الجمركية المطبقة فعليا في ١٩٩٧/١٢/٣١ في كل دولة من الدول العربية ليتم التخفيض على اساسها. كما تمت الموافقة على مبدأ اعتماد الروزنامة الزراعية، بحيث يحق بموجبها لكل دولة تحديد عدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع بالتخفيض من الرسم الجمركي المطبق عليها في فترة معينة من العام وذلك بعد موافقة المجلس الاقتصادي على قائمة السلع الزراعية المقدمة من الدولة المعنية. [٣١]

لا شك ان هذه الاتفاقيات الجديدة بين الدول العربية والتي تدفع جميعها باتجاه تنمية التبادل الاقتصادي العربي، تظهر الى اي مدى اصبحت اتفاقية السوق العربية المشتركة ضرورية، وتظهر في الوقت نفسه بأن المجلس الاقتصادي يحاول ان يوجد اتفاقيات تجارية اكثر مرونة من اتفاقية السوق، واقل الزاما وتجمع اكبر عدد من الدول العربية. وربما كان ذلك عاملاً لاستقطاب الدول الاكثر حذراً للدخول في اتفاقية ملزمة.

الخاتمة

اسفرت تجارب التعاون الاقتصادي العربي وعلى رأسها تجربة السوق العربية المشتركة عن الضعف في فاعلية القرار السياسي بشأن ما يتخذ من قرارات في مؤتمرات القمة على المستوى الاقتصادي، وعدم توفر روح الالتزام والانضباط عند التطبيق لدى مختلف الاطراف. وبالرغم مما نراه اليوم ولو ظاهريا لحالة من التضامن العربي، فأن العلاقات السياسية وتقلباتها وحالات التجاذب والتنافر السياسي، أثّرت بشكل سلبي على العلاقات الاقتصادية، وعلى التعاون الاقتصادي

بين هذه الدول. ولا زالت العلاقات السياسية بين الدول العربية، تخضع لنوع من التجاذب الخفي حيناً والظاهر احياناً، عندما يحاول البعض اثبات زعامته، او تفرده بالقرار السياسي بدون ان يدرك ما لذلك من ضرر على العلاقات الاقتصادية، وبشكل يجعل المواطن العربي يشعر بأن القرارات الحماسية والعاطفية التي تصدر عن القيّمين على الشؤون السياسية والاقتصادية، غير جادة، وبأنهم عندما يطرحون مبدأ تدعيم التعاون الاقتصادي العربي، انما يكونون اما غير مؤمنين بما يطرحون، او غير مدركين لمخاطر هذه القرارات التي تتخذ بشأن التعاون الاقتصادي ولا تنفذ.

ان النزعة الفردية غالبة لدى الدول العربية ومعها محاولة البعض اظهار تردده في تطبيق قرارات التعاون الاقتصادي، وبأنه انما يفعل ذلك بداعي المحافظة على السيادة الوطنية وحماية قطاعاته الانتاجية من المنافسة. والحقيقة ان الكثير من الدول العربية سواء الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية ام في السوق العربية المشتركة، انما تخشى كثيرا على عائداتها من الرسوم الجمركية، عندما تتم عملية تحرير التبادل التجاري في ما بينها من هذه الرسوم. ولكن لو كان هناك ادراك ووعي كافيين، لعرفت ان المكاسب والعائدات المالية التي تأتي عن طريق التصدير هي اعظم وأهم من الرسوم الجمركية التي تجبيها من دخول السلع. ويتراءى للمتتبع للعلاقات الاقتصادية العربية، بأن الدول العربية حتى الآن لا تعطي الافضلية في سياساتها الاقتصادية لمشاريع التعاون والتكامل الاقتصادي العربي على حساب السياسات الاقتصادية القطرية. ويتضح ذلك من مستوى التمثيل في مجلس الوحدة الاقتصادية الذي لا يرقى التمثيل فيه الى مستوى الوزراء بل يبقى محصورا بالاداريين وذوي الاختصاص.

بعد كل ما عرضنا حول هذا الموضوع تظهر لنا الفجوة الكبيرة بين كل من السياسيين والاقتصاديين على الصعيد العربي. والكل يعلم التلازم الجدلي بين السياسة والاقتصاد. ومعنى ذلك ان القيادة السياسية التي تمسك بزمام الامور لا تدرك قيمة التعاون الاقتصادي ومكامن القوة المتوفرة لها فيه. وهي تغلّب المصالح القطرية الضيقة، يساعدها في ذلك وعلى الصعيد القطري البيروقراطية الادارية الاقتصادية، التي ترى غالبا مساوىء اي خطوة تكاملية قبل حسناتها وتقيسها بمقياس الربح والخسارة على المدى القصير.

واذا كان هناك من كلمة اخيرة في هذا المجال فلا بد من الاشارة وبإختصار الى استنتاجات ثلاثة لكي تقوم سوق عربية مشتركة فاعلة بين الدول العربية:

١- يجب توفر الارادة السياسية والوعي الكافي لمعرفة قيمة التعاون الاقتصادي العربي وما يعطيه من قوة ودفع للدول العربية على الصعيد العالمي في ظل مشاريع العولمة الاقتصادية وفي ظل التكتلات والمنظمات الاقتصادية العالمية. وهذا لا يكون الا بتوافر النوايا الحسنة لدى مختلف الاطراف.

٢- ان التعاون الاقتصادي العربي وانشاء تنظيمات اقتصادية على غرار السوق العربية المشتركة، لا يمكن ان تظهر جدواه في ظل قطاعات انتاجية هزيلة. لذا يجب ان تترافق مشاريع التعاون مع عملية تنمية متكاملة ومدروسة لقطاعات الانتاج، وتسهيلات فعلية لتشجيع الاستثمارات ما بين الدول المتعاقدة.

٣- لا بد من بنية اقتصادية مساندة لمشاريع التكامل الاقتصادي العربي تتمثل بالخدمات والاجهزة المساندة المتطورة، من شبكة طرق مواصلات جيدة، ووسائل نقل عصرية متطورة ومعرفة جيدة بالتسويق والترويج والشحن والتخزين والتمويل وضمان ائتمان الصادرات.

المراجع

١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ايلول سنة ٢٠٠٠ - صفحة د.
٢- برهان الدجاني «الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل»، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، الجزء السادس، صفحة ٦٢.
٣. المرجع السابق، صفحة ٦٣.
٤- سليمان المنذر: «السوق العربية المشتركة»، مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة ١٩٩٩، صفحة ١١.
٥- المرجع السابق، صفحة ١٢.
٦- برهان الدجاني «الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل»، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، الجزء الاول ١٩٨٨، صفحة ٧٠.
٧- سليمان المنذر: «السوق العربية المشتركة»، مرجع سابق صفحة ١٦.
٨- عبد الحميد ابراهيمي «ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٧، صفحة ١٢٦.
٩- سليمان المنذر «السوق العربية المشتركة» مرجع سابق، صفحة ٧٧.
١٠- مجلة معلومات دولية، مركز المعلومات القومي في الجمهورية العربية السورية، العدد ٦٠، دمشق ١٩٩٩، صفحة ٢٠٩.
١١- جمال الوطيفي «اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية»، مجلد الاعمال التمهيدية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، صفحة ٢٢.
١٢- برهان الدجاني «الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل»، الجزء الاول، ١٩٨٨، صفحة ٥٠.
١٣- محمد محمود الامام «السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية» مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة ١٩٩٦، ص ٧٣١٣.
١٤- مجلة معلومات دولية، مرجع سابق، صفحة ٦١.
١٥- لم يقر المجلس الوطني لدولة الكويت قرار السوق العربية المشتركة لاسباب كثيرة وخاصة.
١٦- يحي عردوكي «السوق العربية المشتركة» منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٧٠ صفحة ١٧٧.
١٧- يحيى عردوكي «السوق العربية المشتركة» مرجع سابق صفحة ١٨٩.
١٨- عبد الحميد ابراهيمي «ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي» مرجع سابق ص ١٣٣.
١٩- يحيى عردوكي، مرجع سابق ص ٢٠٦.
٢٠- حسن ابراهيم - الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، «السوق العربية المشتركة الحلم العربي المؤجل»، مجتمع الاعمال العرب، عمان ص ٤ (مذكرة للمؤتمر).
٢١- حسن ابراهيم، مرجع سابق.
٢٢- المرجع السابق.
٢٣- مجلة معلومات دولية، مرجع سابق ص ٦٥.
٢٤- المرجع السابق، ص ٦٦.
٢٥- برهان الدجاني، الجزء السادس، مرجع سابق ص ٢٤٠.
٢٦- محمد محمود الامام، مرجع سابق صفحة ١٤.
٢٧- المرجع السابق صفحة ٢٢.
٢٨- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٨٤، صفحة ١٢٢.
٢٩- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٩٨، صفحة ١٧١.
٣٠- دراسات اقتصادية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، عمان، تشرين الثاني ١٩٩٨، صفحة ١٥٦.
٣١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨ مرجع سابق صفحة ١٧١.

«اليورو» ومستقبل الاتحاد الاوروبي

د. غسان العزّي*

في بداية العام الجاري صارت اليورو عملة يتداولها اكثر من ثلاثمئة مليون مواطن اوروبي، وبعدها باسابيع قليلة اختفت العملات الوطنية الإثنتي عشرة بلداً اوروبياً تنتمي الى اليورو لاند. لقد التحقت هذه العملات بالتاريخ وصارت جزءاً من مشاعر الحنين الى الماضي، مخلّفة وراءها احاسيس ملتبسة تتأرجح ما بين الأسى على فقدان رمز من رموز العزة الوطنية، والامل بالقدرة على بناء مستقبل متجدد مع العملة الجديدة. ويضم «الاتحاد النقدي» اثنتي عشرة دولة اوروبية(*) لان دولاً ثلاثَ فضلت البقاء خارجه تحت ضغط رأيها العام المعارض (بريطانيا واسوج والدانمارك). لكن استطلاعات الرأي التي اجريت فيها مؤخراً تدفع المتفائلين للاعتقاد بأن بقاءها في الخارج لن يدوم طويلاً. ثم ان منطقة اليورو سوف تكتسب اهمية متزايدة مع توسيع الاتحاد الاوروبي ابتداء من العام ٢٠٠٤ ليصل في اواخر العقد الجاري الى ٢٧ دولة او اكثر.

وعلى الدول المرشحة الراغبة بالانخراط في اليورو لاند ان تلبي معايير اقتصادية صارمة وضعتها معاهدة ماستريخت التي انشأت «المصرف المركزي الاوروبي» المستقل عن الحكومات وعن المفوضية الاوروبية عام ١٩٩٨ بغية سكّ العملة الموحدة وادارتها. ويتطلب هذا المصرف مجلس ادارة مؤلفاً من حكام المصارف المركزية

(*) استاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

للدول الاعضاء على رأسهم حاكم معين لولاية تدوم ثماني سنوات. وقد اختير الهولندي فيم دويزبرغ بعد خلافات حادة بين المانيا التي أيدته، وفرنسا التي أيدت مرشحها حاكم المصرف المركزي الفرنسي كلود تريشيه. وقد تمت تسوية الامر باتفاق جنتلمان ينص على استقالة دويزبرغ الطوعية بعد اربع سنوات تمهيداً لتعيين تريشيه للسنوات الاربع المتبقية من الولاية. كما اتفق على ان تكون مدينة فرانكفورت مركز المصرف المركزي الأوروبي المستقل.

اسئلة كثيرة تختلط فيها الاحلام والهواجس تطرحها العملة الجديدة في مطلع العام الجديد (٢٠٠٢) والقرن الجديد (٢١) والالفية الجديدة.

بعدما فقدت ربع قيمتها تقريبا مقابل الدولار منذ ولادتها في بداية العام ١٩٩٩، هل ستنجح هذه العملة في اكتساب ثقة المتعاملين واحترام المستثمرين؟ هل ستنجح في صوغ هوية اوروبية موحّدة، أم ان غياب مثل هذه الهوية سيكون كافياً للقضاء عليها في المهد؟ هل ستشكل منافساً جدياً للدولار ام ترضى بموقعها كعملة عالمية ثانية؟ هل ستشكل نموذجاً تحذو حذوه تجمعات اقليمية مماثلة، مما يفتح الباب امام نظام عالمي جديد متعدد القطب... الخ...؟

الاجابة عن هذه الاسئلة ليست يسيرة. فالتجربة فريدة من نوعها في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية، واليورو لا يزال استثناء عالمياً. انه «شيء غريب» لم يألفه احد بعد. فكل عملة، من حيث المبدأ على الاقل، تستند الى دولة، ومنذ قرون طويلة ارتبطت السيادة السياسية بالسيادة النقدية في شكل وثيق. لكن للمرة الاولى يشهد العالم عملة ترتكز على مؤسسة فدرالية، ومصرف مركزي أوروبي لا يتمتع باي سيادة سياسية، أو على الاقل بوزن سياسي موازٍ لصلاحياته النقدية والمالية.

فاوروبا الاتحادية يتنازعها منطقان متعارضان: منطق السيادات الوطنية، التي لا يزال الجميع متشبثا بها، ومنطق الولاء المجموعتي. لا تزال اوروبا بعيدة عن الاتحاد السياسي والدفاعي وهي تتجز بفخر عظيم اتحادها النقدي. ربما كان في الأمر مفارقة، ولكن نجاح التجربة الفريدة او فشلها لا بد ان يرمي بثقله على العلاقات الدولية برمتها؛ النجاح قد يشكل نموذجا يغري تجمعات اقليمية اخرى لان تحذو حذوه، والفشل قد يعيد اوروبا الى ما كانت عليه طوال قرون عديدة: امارات ودولاً متناحرة، مع ما في ذلك من مخاطر على المشهد الجيوستراتيجي

الدولي برمته.

١- من المجموعة الاقتصادية الى الاتحاد النقدي

ولدت الفكرة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية على يد ثلاثة رجال آمنوا بما كان يردده رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسي ارستيد بريان بين الحربين العالميتين، بأن لا شيء يمنع تجدد الحروب في القارة الاوروبية سوى اتحاد دولها. والثلاثة هم: المستشار الالماني كونراد اديناور ووزيرا الخارجية والتخطيط الفرنسيان روبير شومان وجان مونيه. وقد تقدم هذا الاخير بمشروع لدمج عدد من المؤسسات الفرنسية والالمانية كبداية لاتحاد مؤسساتي اوروبي اوسع يخلق سلطة مجموعتية او فوق وطنية كسبيل الى الانتهاء مرة واحدة من الصراعات الاوروبية. وأعجب المستشار الالماني اديناور بهذا المشروع وتبناه. وفي ٩ أيار ١٩٥٠ القى روبير شومان خطاباً استوحاه من مشروع مونيه عرض فيه دمج الموارد الفرنسية والالمانية من الفحم الحجري والصلب في تنظيم تظل ابوابه مفتوحة امام منضوين اوروبيين جدداً. وفي ٢٠ حزيران بدأت المفاوضات بين الدول الست التي قبلت بالمشروع (بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، المانيا، ايطاليا وهولندا) لتنتهي في ١٨ نيسان ١٩٥١ بالتوقيع على معاهدة باريس التي انشأت المجموعة الاوروبية للفحم الحجري والصلب CECA.

بعد ذلك بعام واحد تم التوقيع على معاهدة باريس التي تنشىء المجموعة الاوروبية للدفاع CED، لكن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت ابرامها، فماتت في المهد، وذلك بسبب الخلافات الحادة التي نشأت بين الدول الموقعة حول تفسير بنودها.

في بداية حزيران ١٩٥٥ قرر اجتماع مؤتمر قمة وزراء الخارجية في مسّين بفرنسا توسيع الاتحاد الاقتصادي ليشمل كل ميادين الاقتصاد. وكلف لهذا الغرض لجنة خبراء يرئسها بول هنري سباك لصياغة تقرير حول امكانيات قيام وحدة اقتصادية شاملة، وحول امكانية الاتحاد في المجال الذري. وفي ٢٥ آذار ١٩٥٧ وقعت الدول الست في روما على معاهدة المجموعة الاقتصادية الاوروبية التي تؤسس للسوق الاوروبية المشتركة وعلى معاهدة «اوراتوم» للتعاون النووي.

أ- المجموعة الاقتصادية الاوروبية

في ٢٥ آذار ١٩٥٧ اجتمع وزراء خارجية الدول الاوروبية الست في مبنى الكابيتول الشهير في روما للتوقيع على المعاهدتين. وقد اصر المستشار الالماني اديناور على الحضور شخصيا ليبرهن الاهمية التي توليها بلاده لهذا الحدث، ودعيت بريطانيا للحضور إلا ان ممثلها انسحب من الاجتماع، وتضمنت معاهدة المجموعة الاقتصادية ٢٤٨ بنداً تصعب قراءتها على الجمهور غير المختص، وتضمنت معاهدة اوراتوم ٢٣٣ نصاً معقداً تعجّ بالاستثناءات والملاحق.

مقدمة معاهدة المجموعة الاقتصادية في شقها المتعلق بالسوق الاوروبية المشتركة تقول بأن الموقعين مصرّون على «إقامة أسس اتحاد أكثر وثوقاً بين الشعوب الاوروبية». ويذكر القسم الثاني مبادىء «نزع السلاح» الجمركي وحرية نقل البضائع والسلع والغاء الحواجز غير التعرفية وطرائق حرية تنقل الاشخاص والخدمات والرسائل، الامر الذي تطلب سنين طويلة لاحقة لترجمته عمليا. ويصف القسم الخامس والاخير المؤسسات والبرلمان والمجلس والمفوضية الاوروبية.

وبالطبع حاول كل بلد فرض وجهة نظره الخاصة وتغليب مصالحه على ما عداها. وكان لدى فرنسا هواجس ثلاثة رئيسية. الاول تطلّب من المسؤولين الاوروبيين جولات عمل صعبة ومعقدة وتسبب بأزمات للمجموعة، وهو الزراعة. وبدعم من الايطاليين كافح الفرنسيون لاستثناء هذا القطاع من الاتفاقات، وانتزعوا الاتفاق على توحيد الاسعار وحرية تنقل المنتجات والافضلية للمجموعة والمسؤولية المالية المشتركة. الهاجس الثاني كان يتعلق بمستقبل مقاطعات ما وراء البحار، وهو هاجس يعني ايضا البلجيكيين والهولنديين. وكان شعور الالمان بانهم سيدفعون الاموال من اجل «مستعمرات» شركائهم. الهاجس الثالث ان لا يتم وضع مسارات لا رجوع فيها وان يتخذ قرار المرور الى المرحلة الثانية بالاجماع.

ورغم قناعاته الاوروبية العميقة كان المستشار اديناور يشعر بالخوف الفرنسي نفسه من خلق امور لا تراجع فيها. وهكذا كانت «اوروبا هنا لتحمي الالمان من انفسهم» كما ردد وردد وراءه المستشار كولا لاحقا [٢]. وكانت المانيا الفدرالية منقسمة على نفسها حيال ذلك ولم يكن من السهل ان تنخرط كلياً في مسار قد يعيق مستقبلها. لذلك اصرت الحكومة الفدرالية خلال المفاوضات على الاحتفاظ

بحقها في اعادة النظر بالمعاهدة في حال تم توحيد الالمانيتين لاحقاً. وقد اعلن وزير الخارجية الالماني وقتها والتر هالستين بانه «ما بين امكانيتين متناقضتين، المشاركة او عدم المشاركة (المانيا الموحدة) هناك امكانية ثالثة يجب تفحصها وهي الارجح ربما: أن تبقى المانيا الموحدة في المجموعة الاوروبية لكن مع طلب تكييف المعاهدات الموقعة مع وضعها الجديد لأنه لا يمكننا ولا نريد أن نرتبط بأي التزام قاطع باسم المانيا الموحدة» [٣].

وبالفعل فان هذه المسألة عادت لتطرح نفسها في اواخر العام ١٩٨٩ عقب توحيد الالمانيتين بعد انهيار جدار برلين. وحصل المستشار هلموت كول على دعم شركائه لتوحيد المانيا بعد اتخاذه القرار لصالح العملة الموحدة والاتحاد النقدي والاقتصادي، وهو قرار سوف يترجم نفسه في معاهدة ماستريخت آخر العام ١٩٩١.

في بداية العام ١٩٥٨ دخلت معاهدتا روما حيز التنفيذ واتخذت بروكسل مقراً لأوراتوم والمجموعة الاقتصادية الاوروبية. وفي ١٩ آذار من العام نفسه انعقدت الجلسة الاولى للمجلس البرلماني الاوروبي في ستراسبورغ وانتخب روبير شومان رئيساً له. وفي الثالث من ايار ١٩٦٠ تم تأسيس مجموعة التبادل الحر الاوروبي وبعدها باسبوع الصندوق الاجتماعي الاوروبي.

في العاشر من شباط ١٩٦١ انعقدت القمة الاوروبية الأولى في باريس وكانت «تاريخية» اذ جمعت رؤساء دول وحكومات الستة وارادت تطوير الاتحاد الاقتصادي نحو صيغة من صيغ التعاون السياسي تتضمن شؤون الامن والدفاع. كان الجنرال ديغول وراء هذه المبادرة التي أثارت حولها الشكوك والتساؤلات: ماذا تريدون؟ التخلص من الوصاية الديبلوماسية والعسكرية الاميركية؟ انشاء منظمة تمارس من خلالها الهيمنة على اوروبا وتحديداً المانيا؟ استخدام اوروبا لتحقيق احلامها التوسعية؟ تهميش بريطانيا نهائيا ووضع مستقبل اوروبا في ايدي دولها وليس في يد أيّة منظمة مجموعتية فوق وطنية؟ [٤] هذه الشكوك وغيرها، والتي ازدادت حدة بعد انسحاب ديغول من المنظمة العسكرية لحلف الاطلسي بعد خلافاته مع واشنطن، كانت عقبة كاداء امام تحقيق اي تقدم في ملف الاتحاد السياسي والدفاعي الاوروبي.

هذا لم يمنع الاستمرار في تحقيق الانجازات على المستوى الاقتصادي: اطلاق

مسار السياسة الزراعية المشتركة PAC في ٣٠ تموز ١٩٦١ والتوقيع في ياوندي على اتفاق الشراكة بين المجموعة الاوروبية الاقتصادية و١٨ بلدا افريقيا، تنظيم سوق النقل الاوروبية المشتركة في ٢٢ حزيران ١٩٦٥، تبني توجيهات ترمي الى توحيد الرسوم على القيمة المضافة، صدور «تقرير ورنر» حول الاتحاد النقدي الاوروبي (١٠ ايلول ١٩٦٨) التوقيع في لوكسمبورغ على اتفاق توسيع صلاحيات البرلمان الاوروبي.

في بداية العام ١٩٧٣ توسّعت اوروبا الستة الى تسعة أعضاء بدخول بريطانيا والدانمارك وايرلندا. وبعدها بثلاثة اشهر تمّ تشكيل الصندوق الاوروبي للتعاون النقدي، وفي ٩-١٠ كانون الاول ١٩٧٤ ولد المجلس الاوروبي بعد ان كانت المفوضية الاوروبية قد رأت النور في أول تموز ١٩٦٧. وفي ٢٨ شباط ١٩٧٥ تم التوقيع على معاهدة لومي ١ مع ٤٦ دولة من افريقيا والكاريبي والباسيفيك ACP، وفي ٢٢ تموز على معاهدة تقوي السلطات الخزينية للبرلمان الاوروبي وتنشىء ديوان المحاسبة الاوروبي.

في ١٣ آذار ١٩٧٩ دخل «النظام النقدي الاوروبي» حيز التنفيذ وصار الايكو ECU (european currency unit) المشكّل من «سلة» من العملات الوطنية، هو وحدة الحساب النقدية الاوروبية. هذا النظام ولد من رحم مشروع جريء ومغامر نظرا لحظوظ نجاحه القليلة، وتقدم به الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان والمستشار الالماني هلموت شميدت اللذان أرادا ان تفقد السياسات النقدية، وابتداء من عام ١٩٨١، طابعها الوطني لتصاغ على المستوى المجموعتي معتمدة على الصندوق النقدي الاوروبي [٥]. لكن هذا النظام راح يتعرض بين الفينة والأخرى للخضات والازمات. ذلك ان بعض الدول ارادت التركيز على النمو الاقتصادي في حين ان بعضها الآخر ركزّ على مكافحة التضخم. وانعكس ذلك على نسب الفوائد واسعار العملات، وتطلب الامر احدى عشرة عملية اعادة ترتيب وتصويب لاسعار العملات الاوروبية في اقل من عشرة اعوام. وفي المحصلة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٩ تراجع الفرنك الفرنسي بنسبة ١٦ في المئة قياسا بالايكو، في حين ارتفع سعر المارك الالماني ٢٢ في المئة والفلوران الهولندي بنسبة ١٧ في المئة، لذلك قرر وزراء المالية الاوروبيون المجتمعون في فايبورتع (الدانمارك) في ايلول ١٩٨٧ الادارة المشتركة لنسب الفوائد بدلا من التدخل في اسواق القطع

للتأثير على اسعار العملات. وتمّ الاتفاق على استخدام الهوامش المختلفة بين نسب الفوائد الوطنية، وهكذا مثلا في حال تراجع سعر الفرنك الفرنسي يمكن للحكومة الفرنسية رفع معدل الفوائد بنسب طفيفة، وعلى الحكومة الالمانية ان تعمد عند ذلك الى تخفيض نسب فوائدها بعض الشيء. هذه السياسة تفترض وجود هوامش واسعة لنسب الفوائد والتي ليست سوى النتيجة المنطقية لتحرير الرساميل في المجموعة الاقتصادية الاوروبية، هذا التحرير الذي سيصبح كاملاً ابتداء من الاول من تموز ١٩٩٠ [٦].

في ٧-١٠ تموز ١٩٧٩ يتم للمرة الاولى انتخاب اعضاء البرلمان الاوروبي بالاقتراع الشعبي المباشر، وفي بداية ١٩٨١ انضمت اليونان الى المجموعة الاوروبية التي صارت «مجموعة العشرة». وفي بداية كانون الاول ١٩٨٥ اجتمع المجلس الاوروبي في لوكسمبورغ ليقرر انشاء «السوق المشتركة الكبيرة» انطلاقا من بداية العام ١٩٩٣ ومراجعة معاهدة روما واطلاق عملية صياغة «الميثاق الواحد» الاوروبي الذي سوف يتم التوقيع عليه في ٢٧ شباط ١٩٨٦. هذا الميثاق هو الاداة الأفعل لاطلاق البناء الاوروبي الذي تباطأ بفعل اثني عشر عاما من الأزمات الاقتصادية، والخلافات بين بريطانيا وشركائها [٧]. ذلك ان بريطانيا في عهد مرغريت تاتشر لم تكن لترفض مثل هذه الوثيقة الليبرالية الداعية الى التحرير السريع لحركات الرساميل والخدمات. «لقد كان الميثاق الموحد» الماكنة التي دمجت الانكليز في المجموعة الاوروبية كما قال جان لويس بورلانج مساعد جاك دولور رئيس المفوضية الاوروبية [٨]. وقد عمل هذا الميثاق دون عقبات وافضل مما كان متوقعا الى درجة ان اليابان والولايات المتحدة ولدى قراءة نصوصه ومراقبة تطبيقها، بدأتا تتندران بـ «اوروبا القلعة» المحمية [٩].

وكانت اوروبا قد اتسعت الى اثني عشر عضوا بانضمام اسبانيا والبرتغال في بداية ١٩٨٦. وفي ١٣ حزيران ١٩٨٨ اجتمع وزراء مالية مجموعة الاثني عشر ليتبنوا قرارا يؤسس للتحرير الكامل لحركة الرساميل انطلاقا من تموز ١٩٩٠ وذلك عبر وضع آلية لتحقيق التناغم بين الرسوم والضرائب ونظم الادخار في ما بينها.

وكان جدار برلين قد انهار في تشرين الثاني ١٩٨٩ مؤذناً بنهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية التي حكمت العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، واستعادت

المانيا وحدتها بتأييد اوروبي عبرّ عنه المجلس المجتمع في دبلن (ايرلندا) في ٢٨ نيسان ١٩٩٠ حيث وضع قواعد دمج المانيا الموحدة الجديدة في «المجموعة الاقتصادية الاوروبية». وراح مسار الاتحاد يتسارع على ابواب «النظام العالمي الجديد» الذي سوف يحل التنافس التجاري-الاقتصادي فيه محل «التنافس الاستراتيجي العسكري». وفي ١٩ حزيران ١٩٩٠ وقعت كل من بلجيكا وفرنسا والمانيا وهولندا ولوكسمبورغ على اتفاق حول حرية تنقل الافراد والذي يفتح الابواب امام اوروبا جديدة دون حدود او حواجز. وبعدها بأسبوعين بدأت المرحلة الاولى من الاتحاد الاقتصادي والنقدي بدخول اتفاق تحرير حركات الرساميل والاشخاص بعد حركة البضائع والسلع والخدمات، حيز التنفيذ بشكل رسمي وعملي، وبات الباب مفتوحاً امام مشروع جان مونيه القديم والقاضي ببناء اوروبا اتحادية دون حواجز وحدود، وذات سلطة فوق وطنية تقوم بإدارة اندماج اقتصادي ونقدي وسياسي ودفاعي.

ب- معاهدة ماستريخت

في ٩-١٠ كانون الاول ١٩٩١ تبنت القمة الاوروبية المجتمعة في مدينة ماستريخت بهولندا معاهدة مجموعتية جديدة سوف يتم التوقيع عليها في احتفال مهيب في المدينة نفسها في ٧ شباط ١٩٩٢ وتتضمن التحقيق التدريجي لاتحاد نقدي واقتصادي VEM، ولسياسة خارجية وامن مشتركين قد يتحولان الى دفاع مشترك، تأسيس مواطنية اوروبيةو تقوية الانصهار أي بذل الجهود لتحديث ومساعدة الدول الفقيرة في المجموعة، توسيع السياسات الهادفة الى تعزيز السوق المشترك، وتعزيز التعاون القضائي والبوليسي...الخ. هذه هي مكونات «الاتحاد الاوروبي» الذي قرر زعماء دول وحكومات المجموعة الاوروبية تأسيسه في كانون الاول ١٩٩١ في ماستريخت [١٠].

تلاحظ مقدمة المعاهدة بان المسار سيكون تطورياً وينمو في «إطار مؤسساتي واحد»، ولكن بحسب اجراءات قد تختلف عن الاجراءات المجموعتية التقليدية، وبهدف «وضع قواعد صلبة لهندسة اوروبا المستقبل»، فان المعاهدة تتضمن روزنامة عملية واضحة للانجازات المفروض تحقيقها على طريق الاتحاد بجميع اشكاله [١١]. هذه المعاهدة تتضمن فضلا عن المقدمة، سبعة اقسام (او عناوين)

رئيسية تتبعها بروتوكولات وملحقات عدة، وعلى غرار معاهدة روما ١٩٥٧ فإن قراءتها تبدو صعبة ومعقدة لغير المتخصصين، إلا في الصفحة الاولى من المقدمة التي وضعت خصيصا ليسهل فهمها على البرلمانيين والسياسيين غير الضالعين في القضايا القانونية. وعلى كلّ فإن عدداً كبيراً من بنود معاهدة ماستريخت أتت في صيغة تعديلات على معاهدة روما وتطويراً لبنودها باتجاه الاتحاد الكامل.

يحدّد العنوان الاول من معاهدة ماستريخت (المواد من A الى F) اهداف الاتحاد ويعيّن السلطات المشرفة على التوصل اليه، وتحديداً المجلس الاوروبي المؤلف من رؤساء الدول والحكومات، والذي يجتمع على الاقل مرتين في السنة، والاهداف هي خمسة:

١- تنمية وتشجيع تقدم اقتصادي واجتماعي متوازن ودائم عبر مساحة خالية من الحدود الداخلية، وترسيخ التلاحم الاقتصادي والاجتماعي عبر تكوين اتحاد اقتصادي ونقدي يتضمن في النهاية عملة واحدة.

٢- تأكيد هوية اوروبية على الساحة الدولية، عبر سياسة خارجية ودفاعية مشتركة، بهدف التوصل الى تعريف مشترك لسياسة دفاعية موحدة تقود، في الوقت المناسب، الى دفاع مشترك.

٣- تعزيز اجراءات حماية حقوق الرعايا الاوروبيين ومصالحهم عبر تأسيس مواطنية اتحادية.

٤- تنمية التعاون في مجالي العدالة والقضايا الداخلية.

٥- الحفاظ على الانجازات التي تحققت حتى الآن في المجال الاقتصادي وتطويرها.. الخ.

ويبحث العنوان الثاني في التعديلات على معاهدة روما مع خمسة مستجدات رئيسية منها:

١- الاعتراف بمبدأ تراتبية السلطات [١٢] وهو ينص (المادة 3B) على ان «الجماعة تتصرف ضمن حدود الصلاحيات الممنوحة لها والاهداف الموكل اليها تحقيقها بشكل مرضٍ من قبل الدول الاعضاء منفردة واذا كان تدخل الجماعة يمكن ان يؤدي الى تحقيق هذه الاهداف بشكل أفضل، علماً ان تدخّل الجماعة يجب ألاّ يتخطى ما هو ضروري للتوصل الى تحقيق اهداف المعاهدة».

هذا المبدأ هو نسخة منقحة عن التجربة الناجحة التي خاضها الدستور

الالماني الفدرالي الذي ينظم علاقات الدولة الفدرالية المركزية بالمقاطعات الالمانية المختلفة واحترام هذا المبدأ الذي يتصدى لكل تدخل مبالغ فيه للجماعة في شؤون الدول الاعضاء، سوف يخضع، بموجب المعاهدة، لرقابة سياسية من هذه الدول ورقابة قضائية تتولاها محكمة العدل في لوكسمبورغ.

يستهدف هذا المبدأ تسهيل ادارة الشؤون الداخلية للدول واحترام تواريخها وثقافاتها وتقاليدها وهوياتها الوطنية المتنوعة وعدم اشعار المواطن الاوروبي بان شؤونه الحياتية تخضع لقواعد وقوانين موضوعة من قبل عدد من البيروقراطيين البعيدين عن الواقع المعاش. وهذا المبدأ الذي ورد في مقدمة معاهدة ماستريخت، ثم في العنوانين الاول والثاني، ليس قابلا للتطبيق بشكل اعتباطي، لأن تطبيقه لا يتم الا في المجالات التي تتعدى المجالات الموضوعة حصراً تحت مسؤولية الجماعة ككل. فعلى سبيل المثال، لا يطبق هذا المبدأ على «السوق المشتركة» او على «السياسة الزراعية المشتركة»، اللتين هما من صلاحيات الجماعة حصراً. وهو يطبق مثلا على السياسات الداخلية التربوية والمهنية والثقافية وتلك المتعلقة بالصحة العامة، وبالنقل الداخلي، وبحماية المستهلك.. الخ وتستطيع الجماعة ان تتدخل لـ«تشجيع» و«دعم» اتفاقات مشتركة بين دول اعضاء، بناء على طلب هذه الدول. لكن لذلك شروطا منها ان يكون الاتفاق المذكور او العمل المنشود «ذا بعد أوروبي» وان يكون هدف التدخل هو «الوصول الى حد اقصى من الفاعلية» وان يكون «ضروريا» لتحقيق الهدف المنشود والا تتخطى حدود هذا التدخل ما هو «ضروري» لتحقيق هذا الهدف (عملاً بمبدأ «النسبية» الذي اطلقته محكمة العدل الاوروبية الساهرة على تطبيقه).

يلاحظ ان مبدأ تراتبية السلطات قد صيغ على نحو يحتمل التأويل ويفتقر الى قواعد واضحة تحدد ما هو «ضروري» و«غير ضروري» وما هو «ذو بعد اوروبي» او «ذو بعد وطني»، الامر الذي يثير جدلاً واسعاً بين المحللين حول «خط التماس» الفاصل بين سيادة الدول الاعضاء وسيادة الاتحاد، ويدفع بعضهم الى وصف معاهدة ماستريخت بانها نوع من الفدارلية المقنعة [١٣].

٢- قيام مواطنية اتحادية (المادة ٨ الى 8B) كل مواطن يحمل جنسية احدى الدول الاعضاء يصبح مواطنا في الاتحاد. وهذه المواطنية تمنحه حق التنقل والاقامة والعمل من دون حاجة الى اذن او معاملات خاصة في الدول الاعضاء.

اما في الخارج فله حق الحصول على رعاية سفارات وقنصليات كل دولة عضو اذا لم يكن لبلده الأساسي تمثيلاً دبلوماسياً، وللمواطن الاوروبي حق الانتخاب والترشح في الانتخابات البلدية والاوروبية في اي دولة عضو يقطن فيها، لكن هذا الحق يستثني، في الوقت الحاضر، الانتخابات ذات الطابع الوطني الداخلي (انتخابات رئاسية وبرلمانية...) وكل مواطن اوروبي له حق تقديم عريضة او شكوى امام البرلمان الاوروبي.

ان مفهوم «المواطنية الاوروبية» هو احدى مبتكرات ماستريخت المهمة. وقد ظهر لاول مرة عام ١٩٨٤ خلال المجلس الاوروبي المنعقد في فونتينبلو (fontainebleau) ثم في دبلن (dublin) في كانون الاول ١٩٩٠ حين اقر زعماء الدول والحكومات المجتمعون، بعد جهود حثيثة من اسبانيا، مبدأ منح حقوق سياسية واجتماعية داخل دولهم لمواطني المجموعة الاوروبية. وكرست معاهدة ماستريخت نصاً مفهوم «المواطنية» (المادة ٨) مع الافساح في المجال امام المجلس الاوروبي المقرر عقده في ٣١ كانون الاول ١٩٩٤ بعد التشاور مع البرلمان، بالمصادقة بالاجماع على ترتيبات وتعديلات محتملة على هذا المفهوم. وتؤسس المادة 100C لسياسة تأشيرات موحدة ولتعاون بوليسي وقضائي يمكن توسيعه الى ميادين اخرى.

٣- تأسيس اتحاد اقتصادي ونقدي (المواد من ١٠٢ إلى m١٠٢). هذا الاتحاد الذي سوف يؤدي الى خلق عملة واحدة متداولة في جميع الدول الاعضاء (الايكو ecu والذي استعيض عنه فيما بعد باليورو euro (لان هذه التسمية الأخيرة يسهل لفظها في كل اللغات الاوروبية)، قبل نهاية القرن العشرين، هو من اهم منجزات معاهدة ماستريخت. وقد جاء تكريساً لمسار بدأ فعلا عام ١٩٧٩ بانشاء النظام النقدي الاوروبي SME الذي يقنن تقلبات اسعار العملات الاوروبية. وفي ثلاثين صفحة تقريباً تشرح المعاهدة المراحل الثلاث للاتحاد الاقتصادي والنقدي وتضع تفاصيل وضعية وطريقة عمل المصرف المركزي الاوروبي (BCE) والمجمع النقدي الاوروبي (IME) الذي سوف يرى النور في بداية العام ١٩٩٤. اما العملة الموحدة نفسها فسوف ترى النور في اليوم الاول من العام ١٩٩٩ وتصبح في التداول اليومي لتحل محل العملات الوطنية في بداية العام ٢٠٠٢.

العنوان السادس من معاهدة ماستريخت يتعلق بالتعاون الوثيق بين الحكومات في مجالات القضاء والشرطة، مع تأكيده على ان هذه المعاهدة ليست نهاية المسار الاندماجي الذي سوف تتخلله معاهدات اخرى تدفعه قدماً الى الامام.

وبموجب بروتوكولات خاصة ملحقة سوف تشارك بريطانيا في المرحلتين الاوليين من الاتحاد النقدي والاقتصادي لكنها لن تكون ملزمة بتطبيق المرحلة الاخيرة. اما الدانمارك فيسمح لها بتنظيم استفتاء شعبي قبل ان تنفذ هذه المرحلة. واذا جاءت نتيجة الاستفتاء سلبية فإنها ستوضع على لائحة الانتظار. ويستطيع هذان البلدان (بالاضافة الى السويد التي ستنضم الى معاهدة الاتحاد في بداية العام ١٩٩٥) اللحاق بقطار الاتحاد النقدي في اي وقت لاحق ما داما يفيان بالشروط التي تنص عليها معاهدة الاتحاد.

تمثل هذه المرحلة القفزة الأهم والتي لا رجوع عنها، وهي النقطة التي اثارت الجزء الاكبر من الجدل الذي دار حول معاهدة ماستريخت التي تفرض شروطاً ومعايير اقتصادية ومالية على الدول الراغبة في الدخول في المرحلة الاخيرة [١٥]، الامر الذي جعل الشك يخيم على امكان احترام الاستحقاقات المتفق عليها وعلى عدد الدول التي ستتمكن من تحقيق هذه الشروط. وقد ساد الخوف من نشوء «مجموعة اوروبية فقيرة» (على سبيل المثال: البرتغال واليونان واسبانيا...) داخل «مجموعة اوروبية غنية» (المانيا وفرنسا واللوكسمبورغ مثلاً) على الرغم من تطمينات صانعي ماستريخت بان مثل هذا الوضع لن يستمر طويلا لانه سيصار الى مساعدة الدول غير القادرة على إيفاء الشروط من قبل الدول المتوقع ان تلبي كل المعايير اللازمة للدخول في المرحلة الاخيرة. اضف الى ذلك بان المعاهدة صيغت بشكل يمنع الوصول الى مأزق، لان تقدير ما اذا كانت الدول تفي بالشروط اللازمة ام لا سوف يتم بشكل «براغماتي» آخذاً في الحسبان «التغيرات والتطورات الحاصلة» لكن دون اي تحديد او تعريف لهذه التغيرات او التطورات.

ج- الاتحاد النقدي والعملة الموحدة (اليورو)

مراحل تطبيق الاتحاد النقدي والعملة الموحدة التي ذكرتها معاهدة ماستريخت هي:

- المرحلة الاولى بدأت في اول تموز ١٩٩٠ وانتهت في ٣١ كانون الاول ١٩٩٣ بعد الانجاز الكامل للسوق الواحدة لاوروبا وتحقيق القدر الاكبر من التكافل السياسي والاقتصادي بين الدول الاعضاء.

- المرحلة الثانية بدأت مطلع عام ١٩٩٤ ومهمتها انجاز تنسيق متكامل للسياسات الاقتصادية عبر خفض التضخم ومعدلات الفائدة والسيطرة على

العجز والدين العام للخزينة في كل دولة عضو. وبهدف التوصل الى تحقيق المعايير والشروط المتفق عليها والضرورية لانتاج العملية الموحدة جرى انشاء «مجمع اوروبي نقدي» IMEعام ١٩٩٤ مهمته الاعداد تقنيا لانتاج العملية الموحدة. هذا المجمع شكل نواة للمصرف المركزي الاوروبي (BCE).

- المرحلة الثالثة والاخيرة تتضمن الغاء العملات الوطنية واستبدالها بالعملة الاوروبية الواحدة التي يسكها ويديرها مصرف مركزي اوروبي مستقل على رأسه مجلس ادارة مُعين من المجلس الاوروبي ومجلس حكام المصارف المركزية في الدول الاعضاء. وبموجب المعاهدة سيتخذ قرار الدخول في هذه المرحلة ابتداء من عام ١٩٩٦ على ان يدخل حيزّ التنفيذ ابتداء من مطلع عام ١٩٩٧ وخلال مهلة اقصاها اول كانون الثاني ١٩٩٩.

في ٢٥ آذار ١٩٩٨ اذيعت اسماء الدول الاحدى عشرة التي ستتشكل منها منطقة اليورو ابتداء من بداية العام ١٩٩٩. وفي حزيران ١٩٩٨، تم حسم الخلاف المحتدم بين فرنسا والمانيا حول هوية حاكم المصرف المركزي الاوروبي الذي سوف يتسلم مهامه ابتداء من تموز تمهيداً للبدء بممارسة السيادة النقدية الفعلية مكان البنوك المركزية الوطنية اعتبارا من بداية ١٩٩٩. وقد قضت التسوية وقتها بتعيين الهولندي المدعوم من المانيا «فيم دويزنبرغ» في مقابل وعد بتقديم استقالته ليحل محله الفرنسي «كلود تريشيه» في آذار ٢٠٠٢ حتى نهاية الولاية عام ٢٠٠٦ (مدة ولاية الحاكم ثماني سنوات). وقتها كانت تقارير المؤسسات الاوروبية تشبه الى حد كبير «اعلانات النصر» وسال حبر كثير يأمل بمقارعة هيمنة الدولار الاميركي وبولادة أوروبا موحدة تستعد لاستلام مركز قيادة النظام العالمي الجديد بعد سنوات قليلة.

بين ١٩٩٩ و٢٠٠١ صارت اليورو عملة حقيقية تتداولها المصارف والبورصات الى جانب العملات الوطنية الاوروبية. وقد تحددت قيمته عند انطلاقه بدولار واحد وعشرة سنتات، لكن العملة الاوروبية الجديدة راحت تدريجيا تنزل من عليائها وتخيب آمال المفرطين في التفاؤل.

وراحت الخلافات حول ادارتها تسيطر على مداولات مجلس الادارة المكون من حكام المصارف المركزية الوطنية (وعددهم عشرة ثم اثني عشر بانضمام اليونان في بداية ٢٠٠١) برئاسة تيم دويزنبرغ. وتعرض هذا الاخير لانتقادات عنيفة من

محللين وسياسيين اتهموه باللامبالاة او العجز حيال تراجع اليورو الذي تعرض لهزات عديدة، وبينّ عن عدم استقرار وفقد ربع قيمته حيال الدولار حتى نهاية العام ٢٠٠١.

والاكثر من ذلك فحتى بعد حوادث ١١ ايلول في الولايات المتحدة فإن اليورو لم يقدر على انتهاز الفرصة فيقدم نفسه كعملة يلجأ اليها المشككون بالدولار والخائفون من تراجعه بعد هذه الحوادث. هذا رغم ان منطقة اليورو التي تضم ٣٠٤ ملايين نسمة هي القطب النقدي الثاني في العام بعيدا امام الين الياباني. وهي وان قل ناتجها الداخلي الكامل عن نظيره الاميركي الا ان حصتها في التجارة العالمية اكبر من الحصة الاميركية. لقد شكلت بلدان اليورو في عام ٢٠٠٠ نحو ١٧,٧ في المئة من الصادرات العالمية للسلع والخدمات في مقابل ١٤,٧ في المئة للولايات المتحدة، ويضم الاتحاد الاوروبي عددا من اغنى الدول واكثرها تطورا في العالم ويبسط نفوذه على مساحة واسعة خارج حدوده: من اوروبا الوسطى والشرقية الى افريقيا الغربية والوسطى مروراً بحوض المتوسط، وهناك اكثر من مئة بلد يدور اقتصادياً في الفلك الاوروبي، او على الاقل يرتبط بصلات مالية وتجارية وثيقة مع الاتحاد الاوروبي. وعلى غرار المجموعة المالية الافريقية CFA هناك حوالي اربعين دولة اتخذت من اليورو عملة مرجعية في سلة عملاتها الاجنبية. وبانتظار توسيع الاتحاد فإن منطقة اليورو ستكتسب مزيداً من الاهمية بعد ان يزول الحذر والترقب الذي يطبع سلوك بعض المصارف الكبرى والدول حيال العملة الجديدة.

لقد شكلت هذه العملة الموحدة عام ٢٠٠٠ نحو ١٣ في المئة من احتياطات التبادل، في مقابل ٦٨ في المئة للدولار، رغم الهزات التي أضرتها وتقلبات سعرها تراجعاً. ومن المرجح ان يرتفع هذا الرقم مع استمرار تداولها اليومي بدل العملات المحلية. لكن يجب عدم إهمال عوائق كثيرة منها التعقيدات التي تحكم ادارة منطقة اليورو والضغوط السياسية التي تتعرض لها والفوضى التي تعصف بمؤسساتها واصرار المصرف المركزي الاوروبي على مقاومة التضخم في هذه المنطقة بحيث يبقى دون عتبة الاثنين في المئة، وهو هدف تلزمه به معاهدة ماستريخت. وبالمقارنة مع المصرف الفدرالي الاميركي الذي يسهر على مكافحة ارتفاع الاسعار مع دعم النمو في الوقت نفسه، فإن نظيره الاوروبي لا يستطيع

دعم النمو الاقتصادي الا تحت عتبة عدم الاضرار باستقرار الاسعار. ثم انه وان كان المصرف المركزي الاوروبي متحرراً من حيث المبدأ من وصاية الحكومات، الا انه لا يستطيع ان يكون بمنأى عن الهزات السياسية والاقتصادية التي قد تضرب كلاً من الدول الاعضاء في ظرف من الظروف.

هذه الامور يأخذها المستثمرون العالميون بعين الاعتبار وقد يتعبون من مراقبتها عن كثب، لذلك فاليابانيون مثلاً، والذين يشكّون في قدرات الاتحاد ومصرفه المركزي، يلزمون جانب الحذر. وبسبب خيبة املهم حيال تراجع اليورو امام الدولار في السنتين المنصرمتين. فان المستثمرين اليابانيين نوعوا محافظهم المالية باضافة كميات قليلة من اليورو الذي لن يشكل في رأيهم منافسا جديا للدولار في المدى المنظور على الاقل. لكن توقعات الركود الاميركي قبل ١١ ايلول وخصوصا بعده بدأت تدفعهم الى تنويع محافظهم بزيادة كميات اليورو فيها. هذه تحديداً حالة شركات التأمين اليابانية الكبرى. اما الدولة اليابانية فما تزال على غرار نظيراتها الآسيويات، تلزم الحذر وتأبى اضافة الكثير من اليورو الى احتياطاتها النقدية، وهي الاهم في العالم، ويبلغ مجموع الاحتياطات النقدية لليابان والصين وهونغ كونغ وسنغفوره نحو ٨٠٠ مليار دولار اميركي [١٧].

لكن في جميع الاحوال يبقى الأورو مهماً لليابانيين والآسيويين بشكل عام، فهم لا يشعرون بالانزعاج لظهور قطب نقدي ثانٍ يقدم لهم فرصة تنويع محافظهم، ثم ان اليورو يبسط لهم رؤية المساحة الاوروبية خصوصا لصناعييهم الذين يستثمرون في اوروبا. وعلى المدى الطويل فقد يشكل اليورو نموذجا لهم للتفكير باتحاد يحل مشاكل آسيا البينية كما نجحت اوروبا في حلّ مشاكلها الداخلية بعد قرون طويلة من الحروب والنزاعات [١٨].

ويجدر التذكير بأن اليابانيين والفرنسيين اقترحوا في «كوبيه» في اليابان في كانون الثاني الماضي انشاء نظام نسب تبادل مرن يضم اليورو والين والدولار في سلة عملات بهدف تفادي التعامل مع الدولار كعملة مرجعية واحدة.

ومن جهتهم فإن رجال المال في وول ستريت وبعد ان نظروا بعين مشككة الى العملة الاوروبية، فوجئوا برؤيتها تصبح حقيقة واقعة في بداية ١٩٩٩. وبعد ان كانوا ينتقدون «صفاقة» الاوروبيين صاروا فجأة يحذرون من تهديد اليورو للدولار ولبورصة نيويورك. وبعد تشكيك وتردد كبيرين سارعت الشركات والمصارف

الاميركية الى استثمار المبالغ الضرورية استعداداً لولادة اليورو. وامام التجربة راح يختفي تهديد اليورو القومي الذي يعكس قوة اقتصادية موازية للقوة الاميركية، لم يعد اليورو يخيف بل راح يتسبب بالابتسامات الساخرة نتيجة انخفاضه المستمر امام الدولار [١٩].

لكن مجدداً عاد اليورو ليتسبب بالقلق نتيجة ضعفه هذه المرة. فانهيار «الاقتصاد الجديد» وتراجع البورصة وتصاعد البطالة والركود دفعت الى التفكير في مضار الدولار القوي. وأعلن جون ديفين المدير المالي لجنرال موتورز بأن «سعر الدولار العالمي يضر بالقدرات الصناعية والتنافسية للبلد»، وراحت النقابات الصناعية والزراعية تطالب بالتخلي عن سياسة الدولار المرتفع، وأخذ المحللون الاقتصاديون يتساءلون عن اسباب الضعف المزمن لليورو وعن عدم قدرته في الظروف الملائمة ـ عندما تباطأ الاقتصاد الاميركي مثلا ـ على الارتفاع، وهم يأملون في أن تختفي هذه الظاهرة في وقت غير بعيد فيعود اليورو الى قيمته الحقيقية: ١,١٠ دولار [٢٠].

٢- اشكاليات اوروبية: مكامن الخلل

تطلب تحقيق الاتحاد النقدي الاوروبي حوالى خمسين عاماً من مسار تخلله الكثير من العقبات والعوائق التي تم تخطي معظمها. لكن عقبات كثيرة ما تزال تعترض سبيل الاتحاد منها ما هو موروث من هذا المسار نفسه ومنها ما هو ناتج عن تقدمه المضطرد. ويمكن تصنيف هذه العقبات او، لنقل، مكامن الخلل في نوعين داخلي وخارجي. الداخلي متعلق بعدم اتفاق الاوروبيين انفسهم على رؤية واحدة لصيرورة اوروبا النهائية وهويتها المستقبلية وطبيعة نظامها وتكوينها؛ اما نقطة الضعف المتعلقة باطلالة اوروبا على الخارج العالمي فهي عدم تخلصها من الهيمنة الاميركية سواء لعدم رغبة كل دولها بذلك او لعدم تمكنها من ذلك. فأوروبا تتحول الى عملاق اقتصادي سوف يقوى اكثر فاكثر مع ظهور العملة الموحدة وتداولها، لكنها ما تزال قزما عسكريا وسياسيا لعدم تمكنها من صياغة سياسة خارجية موحدة يدعمها دفاع مشترك مستقل عن حلف الاطلسي الذي يقبع تحت السيطرة الاميركية.

أ- اشكالية الهوية والديموقراطية

خلال خمسين عاما خطت أوروبا الاتحادية خطوات مهمة في سبيل الوصول الى ما كان يتمناه الآباء المؤسسون. لكن حتى اليوم لم تقدر على تجاوز النقاش الاساسي حول البناء الاوروبي الذي يرى فيه البعض اندماجاً فوق وطنياً في حين يستمر البعض الآخر في الدفاع عن سيادة الدول الوطنية. هذا النقاش طبع كل تاريخ المجموعة الاوروبية بطابعه، لذلك جاءت الاتفاقات والمعاهدات الاوروبية لتنحو تارة نحو الاندماج فوق الوطني وطورا نحو السيادة الوطنية في محاولة متعثرة للتوفيق بين الاثنتين. وما يزال النقاش دائرا الى اليوم، بين المدافعين عن الطريقة الحكومية (اي عبر الاتفاقات بين حكومات سيدة ومستقلة) والنهج المجوعتي (سيادة بروكسل واولوياتها) في ادارة الشأن الاوروبي الاتحادي.

لم تتحقق بعد رؤية جان مونيه وروبير شومان حول «الولايات المتحدة الاوروبية» على الرغم من الطابع الاندماجي للسياسة الاوروبية في عدة ميادين اهمها التجارة والزراعة والنقد. ذلك انه لم تتبدد بعد الخلافات في وجهات النظر حول الهوية الاوروبية نفسها: كونفدرالية، فدرالية، سوق كبيرة مشتركة؟ لكن رغم ذلك تتابع اوروبا تقدمها وتتجاوز أزماتها، وإن بطريقة فوقية أي دون إشراك كاف للمواطنين كما يقول منتقدوها المنددون بما يسمونه «بيروقراطية بروكسل» و«ديكتاتوريتها» في بعض الاحيان.

ذلك ان المسار الاوروبي تم بناؤه عبر معاهدات: روما (١٩٥٧)، الميثاق الموحد (١٩٨٦)، ماستريخت (١٩٩٢)، امستردام (١٩٩٧)، نيس (٢٠٠٠) وما تصنعه معاهدة يمكن تعديله بمعاهدة اخرى او تدميره حتى، وهذه ليست «اوروبا التي تهم الشعوب» بحسب معادلة شارل ديغول الشهيرة: اوروبا التي ارادها الآباء المؤسسون هي اوروبا التي تصنعها شعوبها ليس في الشكل فحسب [٢١]. لكن في اوروبا الحالية هناك اربع مؤسسات تشكل مراكز السلطة (المفوضية، محكمة العدل، المصرف المركزي والمجلس الاوروبي) وهي لم تنتخب بالاقتراع الشعبي، والمفوضية الأوروبية تحتكر لنفسها المبادرة في صياغة القرارات وتتمتع بكل السلطات في مجالات التنافس ولا تتردد في استخدامها والمبالغة بهذا الاستخدام على حساب وزراء الدول الاعضاء. ويستطيع البرلمان الاوروبي - المنتخب - مراقبة عمل المفوضية لكنه لا يستطيع المشاركة سياسيا في اعمالها. كذلك يمارس المصرف

المركزي الاوروبي عمله بعيدا من الحكومات المنتخبة شعبيا.

إنّ المجلس الاوروبي هو الاداة التنفيذية للاتحاد ـ ما عدا مجالات التنافس ـ لكنه لا يخضع لرقابة اي مؤسسة منتخبة. كل ما هنالك ان الوزراء الذين تتشكل منهم مؤسساته (وزراء الزراعة، المالية، الشؤون الاجتماعية، البيئة...) هم جزء من حكومات هي نفسها مسؤولة امام برلماناتها الوطنية. اما برلمان ستراسبورغ فلا يحق له اصدار القوانين ولا يملك الكلمة الفصل في ما يقدم اليه من قوانين. كل ما هناك ان عليه القول «نعم» او «لا» لما يعرض عليه من تشريعات وقوانين، ورغم ذلك تعتبر الاداة الشرعية للاتحاد، والاكثر من ذلك فان نوابه لا ينتخبون على المستوى الاوروبي العام وليست هناك لوائح اوروبية مع برامج واحدة مشتركة بل ينتخب كل بلد اوروبي عدداً من النواب ـ بحسب حصته المتفق عليها نسبة لوزنه الديمغرافي ـ لايفادهم الى ستراسبورغ، وواقع ان البرامج واللوائح والاجراءات الانتخابية وطنية وتتم في كل بلد على حدة، يترجم حقيقة سياسية وسوسيولوجية مفادها ان الاتحاد يبقى للامد المنظور على الاقل مجرد ارتصاف لعدد من الاوطان[٢٢]. ويخشى مناوئو الاتحاد من ان تخلق «المواطنية» الاوروبية نوعا من العنصرية الاوروبية (euroracisme) لان معاهدة ماستريخت تمنح الاوروبي المقيم في دولة اتحادية غير دولته حق المشاركة في بعض الانتخابات، بينما يبقى المواطن غير الاوروبي المقيم في الدولة نفسها محروماً من هذا الحق. فعلى سبيل المثال يحق لليوناني المقيم في فرنسا منذ اشهر ما لا يحق للجزائري المقيم فيها من عشرين سنة. وترفض الاحزاب الشيوعية وبعض التيارات اليسارية هذا «التمييز العنصري» بينما تخشى الاحزاب اليمينية المتطرفة ان يصار لاحقا الى مساواة المهاجرين من الاتراك والعرب وغيرهم بالمواطنين الاوروبيين درءاً لأي شرخ عرقي او اجتماعي محتمل داخل «المجتمع الاوروبي» الموحد المنوي بناؤه[٢٣].

كذلك يخشى البعض من هذا التعدّي على السيادة القومية والاستقلال الوطني بسبب الطبيعة «فوق الدولتية» superétatique والمناهضة للديموقراطية لطريقة اتخاذ القرارات الحيوية المتعلقة بمستقبل الدول الاتحادية وشعوبها. فالسويد مثلا اشتُرط عليها التخلي عن حيادها ليقبل انضمامها الى الاتحاد. ثم ان وضع سياسات الموازنة العامة في الدول يبقى تحت وصاية الاتحاد. فقبل التصويت داخليا على مشروع الموازنة تجد الدول نفسها ملزمة على التقيد بتوجيهات

الاتحاد بهذا الخصوص، وموازنة الدولة، كما هو معروف، ما هي الا مجموع الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومجموع النفقات والاعتمادات والقروض الموضوعة في تصرف التربية الوطنية والسياسة الاسكانية والنقل والطرق والاشغال والصحة العامة وغيرها من المجالات التي صار للاتحاد وصاية مباشرة او غير مباشرة عليها، والاخطر من ذلك ان الدول التي لا تحترم قرارات وتوجيهات الاتحاد في هذا الشأن تتعرض لعقوبات مالية كوضع تعويضات جزائية او تعليق قروضها مثلا. وهذه الطريقة تشبه الطريقة التي يتعامل بها صندوق النقد الدولي مع الدول النامية، والتي لا تساهم ابداً في تحسين وضع هذه الدول كما يفترض [٢٤].

عدا ذلك فان مبدأ التكافل والتضامن، الذي تساعد المناطق الغنية المناطق الفقيرة بموجبه مرشح لان يسفر مع الوقت عن اغضاب المناطق الغنية من دون ان يمنع نشوء بؤر بؤس داخل الواحة الاوروبية وظهور مشاكل هجرة من المناطق الاقل بحبوحة الى تلك الاكثر تقدما، وكذلك الهجرة من الريف الى المدينة والى التجمعات الصناعية الكثيفة. وفي مقدم الدول التي لاقت صعوبات في اللحاق بالقطار الاوروبي الوحدودي ايطاليا والبرتغال واليونان، حيث ان برامج تصحيح عجز الموازنة افرزت صعوبات اجتماعية جمة. ففي ايطاليا مثلا تم التخلي عن السلم المتحرك للرواتب الذي طالبت به النقابات العمالية. وتخشي النقابات من اعادة النظر في المكتسبات التي حققها العمال طوال خمسين عاما من النضال. ومن المعروف ان تطبيق السياسة الزراعية المشتركة قد ادى الى مآسي في الاوساط الزراعية والفلاحية الفرنسية، ففي كل موسم زراعي يصار الى رمي كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية على الطرق العامة احتجاجا على تدني اسعارها بسبب المنافسة الاوروبية [٢٥].

ويتوقع مؤيدو الاتحاد بأن يساهم هذا الأخير في توليد الوظائف والمؤسسات، ذلك ان انشاء اكبر سوق في العالم (اكثر من ٣٠٠ مليون مستهلك) مع عملة موحدة وتعاون اوثق بين الشركات الاوروبية، سيعزز حتما القدرة التنافسية للبضائع الاوروبية عالمياً، الامر الذي سوف يسبب ارتفاعا مهما في الصادرات وظهور ادوات انتاجية اكثر تقدما. كل ذلك وغيره سيؤدي الى زيادة اكيدة في معدل النمو الاقتصادي في الدول الاتحادية [٢٦]. لكن التجربة دلت حتى الآن على

ان النمو الاقتصادي لا يرافقه انخفاض في معدل البطالة، بل خلافا لذلك، فان التركيبة الاجتماعية الاقتصادية القائمة في دول اوروبا الصناعية، تجعل الطبقات الغنية تستفيد وحدها من النمو الاقتصادي على حساب الطبقات المحرومة. هذا النمو يفرز مزيدا من العاطلين عن العمل بسبب تعاظم اهمية رأس المال والآلة في العملية الانتاجية على حساب اليد العاملة. لذلك فاوروبا الاتحادية مرشحة لان تكون اوروبا الرأسمال والتكنولوجيا المتقدمة مع جيوش من العاطلين عن العمل وتدن مخيف في نوعية الحياة الاجتماعية والعلاقات الانسانية. يبقى امر اخير لا بد من ذكره وهو خشية سيطرة المانية مضمرة (اقتصاديا) وفرنسية (سياسيا) على الاتحاد الاوروبي. فبالنسبة فرنسا يعرف الجميع دورها الريادي سياسيا في القارة العجوز وخارجها وهي منذ البداية كانت. ولا تزال. محرك القطار الاوروبي، لكن سيطرة الموظفين والدبلوماسيين الفرنسيين على المؤسسات الاوروبية تثير استياء بعض الدول، ويخشى البعض الآخر من ان تصبح العملة الموحدة نسخة منقحة عن المارك الالماني ومن ان تكون المانيا الحالية ساعية لان تحقق بالقوة الاقتصادية ما عجزت عن تحقيقه المانيا النازية بالقوة العسكرية.

ب- قزم سياسي وعسكري

غداة الحرب العالمية الثانية وتحديدا في عام ١٩٤٨، وقعت خمس دول اوروبية هي (فرنسا وبريطانيا ودول البنلوكس) في بروكسل معاهدة الاتحاد الغربي UO للدفاع المشترك والموجهة بشكل غير مباشر ضد المانيا. لكن مع انقسام العالم الى معسكرين وبداية الحرب الباردة وبمبادرة من الولايات المتحدة تم التوقيع في نيسان ١٩٤٩ على معاهدة واشنطن لشمالي الاطلسي والتي تمتعت ببنية قوية دائمة تحت قيادة واشنطن: منظمة حلف شمالي الاطلسي NATO. وطرحت مسألة موقع المانيا التي صارت من الآن وصاعدا جزءاً من «معسكر الخير» الغربي، اذ كيف يمكن اشراك جنود المانيا في الدفاع عن اوروبا الغربية من دون ان يكون لالمانيا جيش؟ [٢٧].

وتحت ضغوط واشنطن تم التوقيع على معاهدة باريس (٢٧ ايار ١٩٥٢) التي اسست للمجموعة الاوروبية للدفاع المؤلفة من الدول الست التي ستوقع على معاهدة روما عام ١٩٥٧. لقد شاركت المانيا الفدرالية وتم استثناء بريطانيا من

هذه المحاولة الاوروبية لبناء جيش موحد والتي لم يكتب لها النجاح بسبب الخلافات التي عصفت بين دولها. وعاد الجميع الى معاهدة الاتحاد الغربي UO التي تم توسيعها لتصبح «اتحاد اوروبا الغربية UEO، الذراع المسلح للمجموعة الاقتصادية الاوروبية CEE. وقد افتقد هذا الذراع المفترض ان يكون مسلحا الى بنى عملانية ولم يشكل منافسا لحلف الاطلسي وتحول الى مجرد منتدى استشاري سياسي يغط في سباق عميق، وفي التسعينات اعيد احياؤه تحت شكل وحدات متعددة الجنسية اطلق عليها اسم «قوات مسؤولة امام اتحاد اوروبا الغربية» ضمّت كلها تشكيلات فرنسية: ايروكور EUROCORPS (مع المانيا وبلجيكا واسبانيا ولوكسمبورغ): ايروفور EUROFOR (قوة تدخل سريع)، وايرومار EUROMAR(قوة بحرية ـ جوية مع اسبانيا والبرتغال وايطاليا) [٢٨].

لم يكتب لاتحاد اوروبا الغربية UEO التدخل العسكري الا في مناسبات نادرة وتحديدا للقيام بعمليات بوليس، رغم انه المنظمة الاوروبية الوحيدة التي تتمتع بصلاحيات في مجال الدفاع، الامر الذي يكشف عن تناقض مفهومين اساسيين في البناء الاوروبي: من جهة اوروبا القوية او «اوروبا الاوروبية» بحسب تعبير ديغول الشائع، التي تفرض نفسها عبر سياسات مشتركة واستقلال سياسي وعسكري عن الولايات المتحدة. من هذا المنظور فان اتحاد اوروبا الغربية هو الذراع المسلح، للسياسة الخارجية والدفاعية الاوروبية المشتركة PESC دون عودة الى حلف الاطلسي. من الجهة المقابلة فان أوروبا التي ليست هي أكثر من سوق تبادل كما يود البريطانيون، تعتبر الولايات المتحدة عضواً فاعلاً فيها بحكم الامر الواقع، وتطمح في أن تكون سوقاً كبيرة ممتدة عبر شراكة اقتصادية اطلسية وترضى بوضعيتها كملحق بحلف الاطلسي. وجاءت معاهدتا ماستريخت وامستردام (صيف ١٩٩٧) تحملان علامة هذا التناقض من خلال بنود مهمة تحاول قول الشيء وعكسه تماما، فتؤكدان على «اتحاد اوروبا الغربية» مع التذكير في كل مرة، بضرورة عدم التناقض مع حلف الاطلسي، وهكذا يبدو ان كل الدول الاوروبية - ما عدا فرنسا - لا تهتم ببناء اوروبا الدفاعية القوية ولو كعماد من اعمدة حلف الاطلسي [٢٩].

ويعبر الكاتب السياسي نيكول غنيزوتو عن هذا الرفض «لاوروبا الغربية» بالقول: «الجميع يفضلون هيمنة قوة حامية قوية اكتسبت شرعيتها من تاريخ

الحربين العالميتين وخصوصا انها تبتعد حوالي ٨٠٠٠ كلم، على احتمال الخضوع لتبعية حيال زعامة اوروبية تهيمن عليها القوى المتوسطة ذات الماضي المشكوك فيه والقريبة جغرافيا والمفتقدة الى الشرعية [٣٠]. ويضيف الكاتب: «في غياب رافعة عسكرية اوروبية منظمة ما فيه الكفاية وخصوصاً في غياب ارادة أوروبية مشتركة لتحويل الاتحاد الى لاعب استراتيجي مسؤول، فإن الولايات المتحدة تجد نفسها، في كل أزمة في وضعية المجبر على التدخل [٣١]».

لقد قام الاوروبيون بتعيين خافيير سولانا ممثلاً أعلى لهم للسياسة الخارجية والدفاع PESC ثم سكرتيراً عاماً لاتحاد أوروبا الغربية [٣٢]، ما يعني الامتصاص التدريجي لهذا الاخير من قبل الاتحاد [٣٣] الاوروبي والذي تأكد في اجتماع المجلس الوزاري لاتحاد اوروبا الغربية في مرسيليا في تشرين الثاني ٢٠٠٠.

في اجتماع مرسيليا هذا اعيد التأكيد على ضرورة ما تقرر في اجتماع هلسنكي في كانون الاول ١٩٩٩ حول بناء قوة اوروبية عسكرية للتدخل السريع (١٠٠ الف جندي، ٤٠٠ طائرة مقاتلة، ١٠٠ سفينة حربية) لكن وضع هذا القرار موضع التنفيذ لن يكون بالامر اليسير كما بينت التجارب حتى اليوم.

السؤال الصعب هو حتى لو نجح الاوروبيون في بناء دفاع مشترك، وهو امر يبقى بعيد المنال اقله في الافق المنظور، فاي سياسة خارجية مشتركة سوف يوضع في خدمتها؟ وتبقى الانقسامات في هذا المجال كبيرة، ويبدو انه وبالنسبة لمعظم الاوروبيين تتلخص السياسة الخارجية بثلاث نقاط: الدفاع عن حقوق الانسان، حماية المصالح التجارية الاوروبية والعلاقات مع الجيران [٣٤]. وفي حين ان للسياسة التجارية المشتركة وسياسة التعاون اللتان تقودهما المفوضية، الأثر العالمي الواضح فإن السياسة الخارجية المشتركة التي يشرف عليها المجلس الاوروبي تحافظ على «بروفيل» منخفض جداً. فحتى عندما يتخذ الاتحاد قرارا مهما يتعلق بالسياسة الخارجية نلاحظ بان الدول لا تلتزم به بالضرورة في سياساتها الخارجية الخاصة، وهذا ما يترك فراغا تحتله الولايات المتحدة بكل سرور.

وفي الحقيقة فإن دول الاتحاد الاوروبي لا تملك التجربة نفسها ولا القدرة ذاتها على صعيد السياسة الخارجية. فرنسا وبريطانيا عضوان في مجلس الامن الدولي وتملكان السلاح النووي، وهما تحتفظان بعلاقات مميزة مع عدد لا بأس

به من الدول الافريقية والاميركية-اللاتينية والآسيوية والشرق-اوسطية التي كانت مستعمرات لهما. وهذه تقريبا حال اسبانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندا وايطاليا. وبعض دول الشمال الاوروبي كالسويد طورت، منذ الستينات، ما يمكن تسميته بديبلوماسية انسانية فاعلية لصالح تنمية بلدان الجنوب.

هذه التجارب مجتمعة لا تشكل سياسة خارجية مشتركة، ورغم ان معاهدتي ماستريخت وامستردام فتحتا الباب امام سياسة خارجية وامنية مشتركة PESC عيّن على رأسها الامين العام السابق لحلف الاطلسي خافيير سولانا، الا ان كل الازمات الكبرى المعاصرة من البوسنة والهرسك الى كوسوفو ومقدونيا مرورا بفلسطين واخيرا بالعراق وافغانستان برهنت بشكل يدعو للاستغراب احيانا بان الاتحاد الاوروبي يبقى لاعبا غائبا عن الساحة الدولية ويلتحق بالولايات المتحدة في غالب الاحيان.

وبسيطرتها على حلف الاطلسي الذي يتولى عمليا حماية الاتحاد الاوروبي، تعمل اميركا على حرمان هذا الاخير من سياسة دفاعية حقيقية. وبدون دفاع فاعل مستقل لا وجود لسياسة خارجية ذات مصداقية. اوروبا تتحقق من هذا المبدأ الاساسي في الديبلوماسية على كل اراضي الازمات وخصوصاً في الصراع العربي - الاسرائيلي. وفي حين انها تبقى مساهماً اقتصادياً اساسياً يظلّ وزنها الديبلوماسي ضعيفا.

بريطانيا التحقت بالولايات المتحدة الى درجة ان «توني بلير» بدا في الازمة الافغانية وكأنه مبعوثا خاصا للسياسة الخارجية الاميركية. وكل الحكومات البريطانية، العمالية والمحافظة، منذ بداية المسار الاوروبي في الخمسينات من القرن العشرين كانت تصب اهتمامها على التقرب من «الاخ الاكبر» الاميركي ولو على حساب التضامن مع القارة العجوز. وازاء الخلافات بين الولايات المتحدة والجنرال ديغول الذي انسحب من المنظمة العسكرية لحلف الاطلسي عام ١٩٦٦ وقفت لندن الى جانب واشنطن، واليوم فان لندن لا تشعر بالعزلة في اوروبا رغم انها الوحيدة التي تتشارك مع الولايات المتحدة في القصف المستمر على العراق وحصاره.

المانيا من جهتها تتطلع سراً لان تكون المحاور الحقيقي الاوروبي لاميركا. اما فرنسا فتتميز عن غيرها بالحنين الى الاستقلال الذي رعاه بحنكة شديدة

الجنرال ديغول، لكنها تنتهي امام الامر الواقع بالالتحاق بالركب العام (كما في الخليج والصومال والبوسنة وكوسوفو والشرق الاوسط وافغانستان). في البوسنة- الهرسك تخلى الاوروبيون عن مسؤولياتهم العسكرية لصالح الولايات المتحدة (عن طريق حلف الاطلسي). في افغانستان والشرق الاوسط صاروا على غرار الامم المتحدة، مجرد مقدمي خدمات انسانية او صناديق دعم لاعادة البناء ولكن دوما من دون كلمة مؤثرة في مجرى الامور. السياسة تتولاها واشنطن، توسيع حلف الاطلسي من دون مبرر امني هو العلامة المميزة لتقوية الهيمنة الاميركية على اوروبا. هذه الاخيرة انخرطت، رغم ارادتها ربما، في مشروع الذراع المسلح للعولمة الليبرالية التي صارها حلف الاطلسي رغم النمو الملفت للمنظمات الاوروبية غير الحكومية التي تناهض العولمة الاقتصادية الفظة، وتحشد ضدها المظاهرات الشعبية في كل مناسبة.

ج- الزواج الالماني-الفرنسي

يقول المحللون الاوروبيون بأن اليورو هو مولود امه وهي المانية وابوه وهو فرنسي، ومنذ البداية قام الاتحاد الاوروبي على ركيزتين اساسيتين فرنسية والمانية. وعلى «الزواج» الالماني والفرنسي يرتكز كل مستقبل الاتحاد، وهذا أحد مكامن خلله الكبرى.

يفاخر الفرنسيون بانهم كانوا وراء فكرة الاتحاد والعملة الموحدة. وفي عودة الى التاريخ فإن الشاعر «فكتور هوغو» كان أول من أطلق هذه الفكرة في رسالته الموجهة عام ١٨٥٥ الى المنفيين بعد الانقلاب الذي قام به نابوليون الثالث، ذلك عندما تكلم عن «عملة قارية تكون نقطة ارتكازها ورأسمالها اوروبا بكاملها، ويكون لها محرك هو النشاط الحرّ لمئتي مليون أوروبي. هذه العملة الموحدة يجب ان تمتص وتحل محل كل التنوعات النقدية العبثية القائمة اليوم والتي نقشت عليها صور امراء ومآسي هي من اسباب الافقار» [٣٥]. وبعد ذلك بعشر سنوات تماماً وقع نابوليون الثالث مع ايطاليا وبلجيكا وسويسرا ثم اليونان، اتفاقا ينشىء «الاتحاد اللاتيني الذي يربط قيمة العملات بالذهب. وقد انفرط عقد هذا الاتحاد عام ١٩٢١ بفعل الآثار المدمرة للحرب العالمية الاولى.

بعد ذلك عرفت اوروبا اضطرابا كبيرا في نظامها المالي واضطرت بسبب

ديونها الهائلة الى التخلي عن مرجعية الذهب، وغرقت المانيا في التضخم والدول الاخرى في حلقة مفرغة من خفض عملاتها. وعام ١٩٤٥ تم الاتفاق على نظام مالي يتحاشى اخطاء الثلاثينات ويعتمد على سعر الدولار مقارنة بالذهب، وهو نظام حافظ على الاستقرار النقدي الى حد كبير حتى ١٥ آب ١٩٧١ حين الغاه الرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون مما اجبر الاوروبيين على اضافة بند «التنسيق النقدي» على معاهدة روما.

ثم كان «الاتحاد الاوروبي» في بال في نيسان ١٩٧٢ الذي اتفق على تنفيذه على مراحل، لكن الهزات النقدية قضت عليه في مرحلته الاولى عام ١٩٧٤، قبل ان تعود الفكرة مجددا عام ١٩٧٩ على يد الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان والمستشار الالماني هيلموت شميدت تحت صيغة «سلة عملات» تحمل اسم ECU. وقد تعرض هذا النظام لاثنتي عشرة هزّة حتى عام ١٩٩١.

وفي عام ١٩٨٩ عقب انهيار جدار برلين وافق المستشار هلموت كول على التخلي عن المارك كقفزة كبرى نحو الفدرالية الاوروبية التي طالما آمن بها. ودار جدل اوروبي واسع بين من يحبذ فكرة العملة المشتركة الى جانب العملات المحلية ومن يريد استبدالها بها نهائيا لمصلحة مصرف اوروبي مركزي موحد. وكانت بريطانيا ابرز المعارضين للمخططات الفرنسية-الالمانية التي انتهت بتوقيع معاهدة ماستريخت التي اعلنت بأن اوروبا صارت جاهزة لتصبح «القوة العظمى في العالم» كما قال ميتران وقتها. وعام ١٩٩٥ تم التخلي عن اسم الايكو ECU تحت الضغط الالماني لمصلحة اسم جديد هو اليورو EURO الاكثر سهولة وبساطة وشعبية ويمكن لفظه بكل اللغات الاوروبية.

وهكذا يمكن اعتبار اليورو وليداً لزواج فرنسي ـ الماني منذ البداية، رغم ان هذا الزواج صار فارغاً من معناه وخالياً من اي حب بسبب التنافس بين البلدين على قيادة القطار الاوروبي ولاسباب اخرى، منها يعود الى اختلافهما حول المقاصد والغايات الاستراتيجية لهذا الاتحاد. لقد كان سعي الجنرال ديغول منصبّا على الدوام على تشكيل قوة اوروبية ترسم خطا ثالثا بين المعسكرين الشرقي والغربي، في حين كانت المانيا تريد الاستفادة من حسنات التركيز على النمو الاقتصادي في ظل الحماية العسكرية الالمانية. وبقي هذا الاختلاف قائما مع وصول الاشتراكيين الى السلطة في باريس (والذين لا يختلفون ابداً عن

الديغوليين في رؤيتهم لمركز فرنسا واوروبا على الساحة العالمية) ورغم تأكيدات المستشار كول بان اوروبا تحتاج لتضامن سياسي لتحقيق اتحادها النقدي.

لقاءات القمة بين الزعيمين الفرنسي والالماني منذ النصف الثاني من الثمانينات نجحت في ردم جزء من الهوّة الفاصلة بين البلدين، لكن المانيا لم تكن تخفي امتعاضها من كونها تساهم وحدها بنسبة ستين في المئة من الموازنة الاوروبية [٣٦] (كما صرح شرودر غير مرة). لذلك راحت تطالب بعدد من الاصلاحات وتنتقد السياسة البنيوية الاوروبية التي تستفيد منها بلدان الجنوب الاوروبي [٣٧].

ويقوّم الالمان اليورو على انه امتداد طبيعي للمارك، بينما يقول الفرنسيون انهم هم الذين فرضوا العملة الموحدة على بون فرضاً في قمة ستراسبورغ في كانون الاول ١٩٨٩ (مقابل موافقتهم على توحيد الالمانيتين) وذلك من اجل مواجهة هيمنة الدولار اصلا. اذ كان على القوة الاقتصادية الاولى في العالم (اوروبا) ان تمتلك عملة تساوي الدولار اهمية، على ما اعلن الرئيس شيراك وايده رئيس وزرائه ليونيل جوسبان. ويضيف وزير الخارجية فيدرين ان «فكرة العملة كأداة قوة فرنسية غريبة عن الالمان الذين يعتقدون انه يجب ابعادها عن السياسة لكي تسهر على الاستقرار الاقتصادي فحسب». ويتساءل فيدرين «لماذا يستفيد الاميركيون من ميزات امتلاكهم لعملة احتياط دون ان يتحملوا تبعات سياساتهم اذ على الآخرين ان يدفعوا ثمن الخيارات الاميركية؟» [٣٩].

ومع اليورو يحلم الفرنسيون بالحصول على بديل من الدولار، بينما يودّ الالمان الحصول على مارك موسع. فكيف سيجري التوفيق بين النظرتين؟ يجيب فيدرين: «لن يدار اليورو مثل الدولار ولا مثل المارك، بل سيحمله منطق قوة شاملة، وهذه لم تكن حال المارك. ولا اعتقد ان السلطات ستلجأ الى زيادة سعره او خفضه على غرار الدولار عندما كان وحده في الحلبة، بل سوف تدفع العناصر الموضوعية في اتجاه ادارة مسؤولة عن عملة لا هي بالقوية ولا هي بالضعيفة بل هي عملة مستقرة» [٤٠].

لكن لم يثبت اليورو منذ تداوله في البورصات العالمية في مطلع عام ١٩٩٩ انه عملة ثابتة مستقرة، فقد خسر اكثر من ربع قيمته حيال الدولار في غضون عامين تقريبا. ويقدم المحللون الاوروبيون آراء متضاربة في الموضوع. فمنهم من يتهم سوء

ادارة حاكم المصرف المركزي الاوروبي تيم دويزبرغ وعدم تدخله لدعم اليورو، ومنهم من يعتقد بان اصحاب القرار خصوصا في برلين، يودون محاربة الركود وتنشيط الصادرات، ومنهم من يعتقد ان حذر المستثمرين حيال العملة الجديدة قاد الى تراجعها، ومنهم من يؤمن بان اخفاق الاوربيين في بناء سياسة خارجية ودفاعية مشتركة وهيمنة واشنطن عليهم سوق يبقي اليورو في دائرة الخطر... الخ.

كل هذه الآراء لا تخلو من المنطق ولكن يبقى ان ديمومة الزواج الالماني-الفرنسي ضرورية لاستمرار الاتحاد واليورو، والاجواء السائدة في بيت الزوجية هذا سيكون لها ابلغ الاثر على العملة الموحدة، على الاقل في انتظار حصول التوسيع الكبير المنتظر للاتحاد.

٣- الاتحاد الموسع، قوة عظمى واعدة؟

رغم مكامن الضعف الاوروبي يستمر القطار الاوروبي في السير حثيثاً على سكك الاتحاد. وما ان يواجه استحقاقا حتى يتخطاه الى استحقاق آخر. فالاتحاد النقدي ما هو الا استحقاق تم التوصل اليه بعد عقود عديدة. والاستحقاقات الكبرى التي تنتظر الاتحاد عديدة ابرزها التحاق الدول الثلاثة التي ما تزال خارج القطار الاتحادي النقدي ثم انضمام دول اخرى مرشحة الى حظيرة الاتحاد الاوروبي بعد تلبيتها للشروط التي تفرضها معاهدة ماستريخت. والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما اذا كان توسيع الاتحاد سوف يقود الى تشكل قوة عظمى او الاعظم اقتصاديا ثم سياسيا ودفاعيا، ام ان اوروبا ستصبح تحت وطأة حجمها الضخم كطائر النورس العاجز عن الطيران والحركة بسبب ضخامة جانحيه وجسمه الثقيل...؟

هل يبقى «العاصون» خارج الاتحاد؟

الدول الموقعة على معاهدة الاتحاد والتي بقيت خارجه ثلاث هي الدانمرك والسويد وبريطانيا. فمنذ البداية وفي استفتاء اجري العام ١٩٩٣ رفض الشعب الدانمركي الدخول في الاتحاد الاوروبي. لكنه غيّر رأيه بعد عام واحد في استفتاء جديد بعدما اقنعته الحكومة بحسنات الانضمام في حملة واسعة

استنفرت فيها كل الاجهزة الاعلامية وشركات «الماركتيغ» السياسي. لكن الرأي العام الدانمركي نفسه بقي مصراً على عدم الانخراط في العملة الموحدة وحصل علي «استثناء» من المفوضية الاوروبية.

اما اسوج فدخلت الاتحاد الاوروبي في مطلع العام ١٩٩٥ ثم قال شعبها «لا» للعملة الموحدة في استفتاء ١٩٩٧. من جهتها بريطانيا اختارت البقاء خارج الاتحاد النقدي منذ توقيعها على معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢.

هذه الدول الثلاث قررت، بمحض ارادتها، عدم الدخول في «اليورو-لاند» رغم تلبيتها كل شروط مثل هذا النظام. اما اليونان فانها عجزت عن تلبية هذه الشروط في مطلع العام ١٩٩٩ مما اجبرها على القيام باجراءات مالية واقتصادية مثل خفض قيمة الدراخما بنسبة ٣,٥ في المئة قياسا الى اليورو فتمكنت منذ بداية ٢٠٠٢ من الالتحاق برفاقها في اليورو-لاند.

ومع اقتراب موعد تداول اليورو بدا وكأن شعبية هذه العملة تزداد تدريجياً لدى الرأي العام الاسكندنافي. فقد كشفت استطلاعات للرأي اجريت في تشرين الثاني ٢٠٠١ عن تساوي نسبة المؤيدين والرافضين لليورو (٤٤ في المئة لكل منهما). قبل عام واحد فقط كانت نسبة المناهضين تزيد خمسا وعشرين نقطة على نسبة المؤيدين [٤١]. ويقول الاقتصادي هورست سيبرت ان «اسوج رفضت الانضمام الى اليورو بسبب ازمة التسعينات، لكن الاوضاع تحسنت بوضوح بعدها. وكان الرأي السائد ان الامور ستكون افضل مع الكورون، لكن بما ان الاقتصاد الاسوجي يعاني من صعوبات وتراجعات فان الاتجاه يشتد صوب اعتناق اليورو [٤٢]. ويأمل رئيس الوزراء الاسوجي الديموقراطي-الاجتماعي غوران بيرسون ان تنضم بلاده الى «اليورو-لاند» قبل العام ٢٠٠٥.

وبالنسبة الى الدانمرك فقد كرر شعبها القول «لا» في استفتاء ايلول ٢٠٠٠، وهي تعاني من مشكلة اقتصادية حقيقية، ولم تقع في الكارثة التي طالما حذر منها مؤيدو اوروبا الموحّدة رغم أنها لم تنخرط في اليورو، لذلك فان انخراطها فيه ليس متوقعاً في الأمد المنظور.

وعلى كل حال تستطيع الدول المعارضة البقاء خارج اليورو، ولكنها لن تستطيع منعه من الدخول اليها. وتأمل الطبقة السياسية الاسكندنافية في ان التعامل الفعلي مع اليورو سوف يقنع الرأي العام بحسناته. وكل المراكز السياحية ومعظم

المخازن الكبرى اعلنت انها سوف تتعامل باليورو دون عقدة، تماما كما تتعامل بالعملة الوطنية.

وفي بريطانيا يبدو ان رئيس الوزراء المنتخب لولاية ثانية في ٧ حزيران ٢٠٠١ يعمل على «أوربة» شعبه بطريقة تدريجية. فقد اعلن طوني بلير تأييده دخول بلاده في «اليورو-لاند» بعدما اضاف عددا من الشروط الى ما تفرضه معاهدات الاتحاد: يجب ألاّ تتضرر «السيتي» من تبني اليورو، وعلى الاخير ان يكون ملائما لاستثمار طويل الامد في بريطانيا، وعليه المساهمة في النمو والاستقرار والعمالة، اخيرا يجب على الحلقات الاقتصادية الخاصة ببريطانيا وبمنطقة اليورو ان تقترب من بعضها البعض [٤٣].

هذه الشروط اقنعت قسما من الرأي العام البريطاني الذي ما يزال يرفض اليورو (بنسبة ٥١ في المئة في مقابل ٣٤ في المئة) في انتظار اجراء الاستفتاء الشعبي حوله قبل ٢٠٠٦ كما وعد بلير المتفائل بتحقيق هذه الشروط [٤٤].

وفي الحقيقة فان التباعد الذي كان قائما بين الحلقات الاقتصادية البريطانية والقارية طرح مشكلة منذ وقت طويل. ذلك ان بريطانيا كانت في نمو متصاعد، في حين كانت القارة تسير نحو اليورو. ولكن الاوضاع تقترب من بعضها البعض الآن، والمسافة بين نسب الفوائد المعمول بها في المصرف المركزي البريطاني وتلك السائدة في المصرف المركزي الاوروبي انحسرت من اربع نقاط عام ١٩٩٦ الى ٠,٧٥ نقطة اليوم. يضاف الى ذلك مشكلة ارتفاع سعر الجنيه الاسترليني وهو امر غير ملائم لبريطانيا في حال دخولها سريعا في منطقة اليورو كما يقول ايدي جورج حاكم المصرف المركزي في «الفارديان» مضيفا ان «خفض قيمة الجنية بغية الدخول في اليورو-لاند يؤدي الى تضخم اقوى وارتفاع نسب الفوائد البريطانية»[٤٥].

وفي جواب عن السؤال: كيف يمكن لبريطانيا الاستمرار خارج «اليورو-لاند» في حين ان شركاءها التجاريين الاساسيين ينتمون الى هذه المنطقة؟ تجيب «الاندبندنت» بأنه «مهما يكن قرار الحكومة فان صحة اليورو-لاند الاقتصادية هي التي سوف تحدد شروط ازدهارنا» [٤٦]، والعلاقات الاقتصادية مع هذه المنطقة، وثيقة الى درجة، انه، بحسب «الدايلي تلغراف» خسر مؤشر الصناعات البريطانية نقطة كاملة في شهر نيسان ٢٠٠١ بسبب ارتفاع قيمة الجنية مقابل

اليورو، وهذا يعني ان العمالة في بريطانيا تتعرض للتهديد اذا بقيت خارج اليورو[٤٧].

يبدو ان بريطانيا بدأت تتجه صوب اليورو، وهذا ما يعتبره البعض انتصارا جديدا لطوني بلير الذي القى في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠١ خطابا حول الموضوع اعتبرته «الدايلي تلغراف» مفصليا. بلير هو العمالي الاول الذي جدد له كرئيس للوزراء، فهل سيكون هو من يبني هذا الجسر النقدي بين الجزيرة والقارة؟ المرشح المحافظ وليم هيغ خاض معركته الانتخابية ضد بلير على اساس رفض العملة الموحدة، لكن البريطانيين خذلوه بعنف. «كانت انتخابات حزيران ٢٠٠١، بحسب هيغ، استفتاء افتراضيا حول اليورو، وخسارته لها تعني ان مخاوف البريطانيين تغيرت» بحسب احدى افتتاحيات «الاندبندنت» التي أضافت «هذا الفوز التاريخي لبلير لا يعني انتخابا لليورو ولكنه على الاقل، موافقة واضحة على اجراء الاستفتاء حول الدخول في اليورو-لاند» [٤٨].

وعلى الارض راح بعض المناهضين لليورو يعدلون مواقفهم، حتى ان السير ستانلي كالمر مدير مالية الحزب المحافظ وأحد أشد المعارضين لليورو وصاحب مخازن ديكسونز الكبرى المختصة بالالكترونيات وافق على قبض اليورو في مخازنه ارضاء للزبائن «القاريين». وحذت حذوه مخازن هارودز وغيرها. وقد ابدى وزير الشؤون الاوروبية بيتر هني تفاؤلا ملحوظا عندما اعلن في تشرين الاول ٢٠٠١ ان «دخول اليورو حيز التنفيذ سيكون حدثا زلزاليا بالنسبة للبريطانيين الذين عندما يتحققون من سهولة الانتقال من فرنسا الى المانيا او اسبانيا أو بلجيكا فانهم سيتآكدون من حسنات اليورو» [٤٩].

في انتظار الاستفتاء الشعبي حول اليورو بعد عامين تقريباً كما تقول التوقعات، تبقى آمال «البليريين» معقودة على اولئك الذين سيذهبون لقضاء العطل في بلدان اوروبية مختلفة. هؤلاء لن يعودوا الى بريطانيا وفي جيوبهم بقايا عملات عديدة مختلفة بل عملة واحدة هي اليورو. عندئذ سوف يحسدون المواطنين الاوروبيين على عملتهم الموحدة هذه ويدفعون في اتجاه تبنيها في بلادهم.

ورشة التوسيع: نحو القوة الاعظم؟

بعد التوقيع على معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢ فتح جدل مستفيض في أوروبا

بين مؤيدي تعميق الاتحاد قبل توسيعه باجراء الاصلاحات المؤسسية الضرورية لاستيعاب قادمين جدد، وانصار التوسيع قبل الانتهاء من هذه الاصلاحات، والتي سيكون للمنخرطين الجدد آراء فيها يتوجب اخذها في الاعتبار. وجاءت معاهدة امستردام في صيف ١٩٩٧ لتعلن فتح الباب امام التوسيع واطلاق ورشة التعميق التي رسمت معاهدة نيس، في كانون الاول ٢٠٠٠، اطرها العملية وعيّنت محطاتها الرئيسية.

معاهدة نيس هي المراجعة المؤسسية الاخيرة قبل وضع دستور اوروبي ثم الاتفاق على ورشة صوغه في قمة ليكن في بلجيكا في كانون الاول ٢٠٠١ حيث تم تعيين فاليري جيسكار ديستان رئيسا لهذه الورشة، وهذه المعاهدة تضع اسس الاصلاحات المؤسسية الضرورية لاستيعاب ١٢ عضوا جديدا على الاقل [٥٠]. ويلاحظ المراقبون ان الدول المرشحة للانضمام الى الاتحاد الاوروبي تبدي حماسة كبيرة للانخراط فيه باسرع وقت فلا تقاوم الشروط السيادية والاقتصادية التي يبديها الاتحاد، وهذا ما ساعدها على التقدم وتحقيق انجازات تجعل موعد انضمامها اقرب مما كان متوقعا.

وهكذا فان الاتحاد الاوروبي والمرشحين للانضمام اليه يعيشون ورشة كبيرة هي التوسيع الذي سيكون له وقع كبير على منطقة اليورو. ذلك ان الدول المرشحة للانضمام قريبا (تشيكيا وبولندا والمجر) وكذلك الاثنتي عشرة دولة التي دخلت في مفاوضات الانضمام، لن تستطيع الاستفادة من الاعفاءات والاستثناءات التي استفادت منها اسوج والدانمرك وبريطانيا. سوف يكون عليها الانضمام الى اليورو-لاند التي صارت حقيقة واقعة شريطة ان تكون جاهزة لمثل هذا الانضمام.

واذا بدأ انضمام الاعضاء الجدد انطلاقا من ٢٠٠٤ فان التوسع الحقيقي لمنطقة اليورو سيأخذ وقتا اطول. ورغم ان المرشحين يرغبون عموما بالانضمام في اسرع وقت فان العقبات لا تزال عديدة متنوعة. فعليهم اولا الدخول في النظام النقدي الاوروبي لمدة عامين، وهو نظام يضع اطارا صارما لتقلب اسعار العملات الوطنية لبلدان الاتحاد الاوروبي غير الاعضاء في منطقة اليورو. وبعد ذلك عليهم تحقيق «معايير التقارب» التي وضعتها معاهدة ماستريخت، وهي نفسها المعايير التي مرت بها الدول المؤسسة للاتحاد. وهنا تكمن التحديات واولها

مكافحة انفلات الاسعار. فهذه الدول تعاني من نسب تضخم تزيد بنسبة ٦ الى ٧ في المئة عن المتوسط السائد في منطقة اليورو، ومراقبة الأسعار ليست بالعملية اليسيرة في الدول التي تسعى لاسترجاع صحتها الاقتصادية [٥١].

وتقوم السلطات الاوروبية، خصوصا المصرف المركزي الاوروبي، بما يمكن القيام به لمساعدة هذه الدول المرشحة لتعميق حركة التقارب الحقيقي التي بدأتها منذ سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩. وبرأي المفوضية الاوروبية فان التقارب ليس محصورا باحترام معايير ماستريخت فحسب بل يتعداه الى حيازة اقتصاد سوق قابل للعيش وقادر على تحمل المنافسة الداخلية قبل كل شيء. ويقول نائب حاكم المصرف المركزي الاوروبي كريستيان نوايه ان «التقارب الحقيقي هو الذي يؤدي الى التناغم الاقتصادي في الاتحاد النقدي وتشجيع الاندماج بين الدول الاعضاء. وفي حال توسيع الاتحاد فان انضمام الجدد الى اليورو سيستغرق سنتين على الاقل بالنسبة لافضل المرشحين، واكثر بكثير بالنسبة الى الآخرين (..) وهذه البلدان لا تشكل اكثر من ستة في المئة من الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة اليورو، لكن يجب ان نكون صارمين حتى يمر كل شيء في شكل جيد على المدى الطويل»[٥٢]. والجدير بالذكر ان الخلافات بين الدول الاوروبية، التي ظهرت في غير مناسبة، خصوصا في امستردام عام ١٩٩٧ وليس عام ٢٠٠٠، جعلت الشكوك تحوم حول قدرتها على تحقيق الاصلاحات الضرورية للتوسيع. لكن «اعلان لكين» الصادر في كانون الاول ٢٠٠١ تعمد تفادي الاخطاء التي قادت الى الفشل الجزئي في امستردام ونيس. وقد وصفه المستشار شرودر «بالتاريخي» لانه قام برسم اطار واضح لمشروع اصلاحي يقبل به الجميع [٥٣].

هذا الاعلان اطلق ورشة نقاش مستفيض حول مستقبل اوروبا دون اي محظورات كما قال رئيس الوزراء البلجيكي غي فرهوفستادت. وقد بدأت هذه الورشة في آذار ٢٠٠٢ في بروكسل وضمت ١٠٥ اعضاء منهم ممثلون لحكومات وبرلمانات وطنية (تضم ايضا الدول المرشحة للدخول في الاتحاد) والبرلمان والمفوضية الاوروبيين. وقد انضم الى نقاشاتها ممثلون عن المجتمع المدني.

وبعد سنة من الاعمال سوف يقدم رئيسها جيسكار ديستان «خيارات» او «توصيات» يدرسها «مؤتمر حكومي» قبل ان يقرر تبني ما يقتنع به من اصلاحات يتوجب المباشرة بها، وقرارات هذا المؤتمر الزامية.

هذا «الاعلان» سوف يقود بالضرورة نحو دستور اوروبي موحد، كما يعتقد فرهو فستادت رئيس الوزراء البلجيكي الذي يضيف بان «العالم متعدد الاقطاب الذي ينفتح امامنا يدعونا الى شيء آخر غير مجرد حل المسائل الاقتصادية والاجتماعية الذي نقوم به حتى الآن. هذا هو هدف «اعلان لكين». ستصبح اوروبا ٢٥ عضواً او ٢٧ (مع رومانيا وبلغاريا) او ٢٨ (مع تركيا) وربما اكثر. وفي عام ٢٠٠٤ قد تنضم عشر دول الى الاتحاد، لذلك صار الوقت متأخرا للتساؤل عن مخاطر التوسيع الذي اصبح حقيقة واقعة» (٥٤).

لكن السؤال الخطير هو كيف يمكن تفادي ان يعني هذا الحدث التاريخي، في الوقت نفسه، نهاية المغامرة الاوروبية بالاختناق؟ في امستردام ونيس حاولت الحكومات الاجابة عن هذا التساؤل ولكنها وقعت في شباك انانياتها الوطنية فعجزت عن تقديم الجواب. هذا العجز دفعها للتوجه صوب البرلمانات والمجتمع المدني كما حصل في ليكن في الايام الاخيرة للرئاسة البلجيكية الدورية للاتحاد.

لا شك في ان توسيع الاتحاد الاوروبي الى الشرق يشكل فرصة عظيمة له، اذ ان وزنه الديموغرافي والاقتصادي والسياسي سيجعل منه عندها مركز ثقل العلاقات الدولية في هذا القرن الجديد. ان انضمام الجدد سيكون فرصة للتفكير في اتحاد اقوى واوسع واكثر استقرارا، والسوق الموحدة الجديدة المترامية الاطراف ستجعل اوروبا اكثر استقلالا من اي وقت مضى.

لكن للعملة وجهها الآخر كما يقول المتشائمون. فقد تنوء اوروبا تحت احمالها الثقيلة الجديدة وقد تغلب فيها الانانيات والمصالح الوطنية على الانتماء الى الجموع فينفرط عقدها وتعود الى ما كانت عليه في القرن التاسع عشر وقبله، او قد تبقى موحدة في الشكل ولكن تعجز عن التقدم والحركة بسبب ضخامتها ووزنها الثقيل فتكون حالها كحال طائر النورس الذي يعجز عن الطيران بسبب ضخامة جسمه وجناحيه.

المتفائلون، من جهتهم، على يقين بأن «اوروبا العظمى» سترى النور بعد حوالي عقد من الزمن.

شروط الانضمام الى اليورو - لاند

وضعت معاهدة ماستريخت خمسة معايير ضرورية لانضمام الدول الاعضاء

في الاتحاد الاوروبي الى العملة الموحدة:

١- يجب ألاّ يتخطى العجز العام في الدولة المرشحة نسبة ثلاثة في المئة من الناتج المحلي الاجمالي.

٢- يجب ألاّ يزيد دينها العام عن نسبة ستين في المئة من هذا الناتج المحلي الاجمالي.

٣- يجب ألاّ يتخطى التضخم فيها نسبة ١,٥ في المئة من متوسط التضخم السائد في ثلاثة دول اعضاء حققت افضل النتائج في مجال استقرار الاسعار.

٤- يجب ألاّ تزيد نسب الفوائد فيها على المدى الطويل عن أكثر من اثنين في المئة من تلك السائدة في ثلاثة دول اعضاء حققت افضل النتائج في مجال نسب الفوائد .

٥- ان تكون الدولة المعنية منضوية في النظام النقدي الاوروبي SME منذ عامين على الاقل دون ان تكون قد اضطرت خلالهما الى زيادة او خفض عملتها باكثر مما يسمح به هذا النظام النقدي.

اعتبرت المعاهدة هذه الشروط ضرورية لتحقيق التقارب CONVERGENCE الذي لا بد منه بين الاقتصادات الاوروبية المختلفة كي تستطيع الاندماج في ما بينها.

لكن سعي الدول لتلبية هذه الشروط لم يكن دون عثرات كادت تطيح البناء الاوروبي برمته. فقد كان على بعض الدول ان تعيد النظر في سياساتها الاجتماعية في وقت اشتدت فيه ازمة البطالة. وبدا توحيد التشريعات الوطنية المختلفة، او تحقيق التقارب الاقصى في ما بينها عملا شاقا لا تقدر عليه كل الدول في ظل الاختلافات التقليدية التي تعود الى عهود، بل عصور طويلة. وكادت دول مثل الدانمرك ان تترك المجموعة الاوروبية عندما اقترع شعبها ضد معاهدة ماستريخت في حزيران ١٩٩٣ قبل ان يعود للتصويت لصالحها بعد عام واحد على ذلك اثر حملة تخللها الكثير من الوعيد والتخويف من العزلة عن المصير الاوروبي الواحد. والاخطر من هذا الازمة المالية التي دفعت بريطانيا للخروج من النظام النقدي الاوروبي في ١٦ ايلول ١٩٩٢ عندما انخفض سعر الليرة الاسترلينية بنسبة ١٢ في المئة، سعيا وراء دعم القوة التنافسية للمنتجات

البريطانية ومحاربة الركود الاقتصادي، والأمر نفسه حدث في ايطاليا التي اضطرت الى خفض قيمة ليرها بنسبة ٢٣ في المئة مما دفعها للخروج من النظام النقدي الاوروبي. وكان على وزراء اقتصاد ومال المجموعة الاوروبية ان يسارعوا الى اتخاذ تدابير اعادت ايطاليا الى هذا النظام في حين اصرت بريطانيا على البقاء خارجه. وكانت الدانمرك وبريطانيا والنمسا والسويد قد حصلت على «استثناءات» و«اعفاءات» خاصة من بعض الشروط.

في العامين ١٩٩٥ و١٩٩٦ كان التفكير سائدا في الاوساط الاقتصادية الاوروبية بان عددا قليلا جدا من الدول الاوروبية سوف ينجح في تحقيق المعايير الضرورية للدخول في الاتحاد النقدي، وأنه لا بد من تأجيله لسنوات عدة. لذا كانت المفاجأة كبيرة عندما نشرت المفوضية الاوروبية في آذار ١٩٩٨ اسماء الدول التي تمكنت من تحقيق هذه المعايير وعددها احدى عشرة دولة: اسبانيا والبرتغال وايطاليا وفرنسا والمانيا واللوكسمبورغ وهولندا وبلجيكا والنمسا وفنلندا وايرلندا. لقد بذلت هذه الدول جهودا خارقة لقهر التضخم وضبط العجز العام وتحقيق انجازات بنيوية، بمعنى انها تتمتع بالديمومة والاستمرار.

وهكذا ولدت منطقة اليورو في مطلع العام ١٩٩٩ قبل ان تنضم اليها اليونان في بداية العام ٢٠٠١ بعد ان نجحت في تلبية المعايير المذكورة والتي باتت جسرا لا بد من عبوره للراغبين بالانضمام الى اليورو-لاند.

بيبليوغرافيا منتقاة

-Didier CAHEn "L'euro: enjeux et modalites pratiques" ed. d'organisation, Paris 1998
- Andre GARON. "Le malentendu europeen", ed. Hachette, Paris 1998
- Michel FAUCHER (sous la direction de). "L'europe prochaine", BBV documents, Billao, 1994
- Jean-Paul FITOUSSI (sous la direction de). "Rapport sur l'etat de l'union", ed. Fayard, Paris 2000
- Louis DUBOUIS (sous la direction de) "L'union Europeenne", ed. la documentation francaise, Paris 1999
- Christophe DEGRYSE "dictionnaire de l'union europeenne", Universite de Bruxelles, 1995.
-Jean-Philippe MELCHIOR "L'etat entre Europe et nation" ed. Agone, coll "contre-feux", Marseille 1999
- Yves SALESSE "L'Europe que nous voulons", ed. Fayard, Paris 1999.
- Jean-francois DREVET "La nouvelle identite de l'Europe", ed. P.U.F, Paris 1997
- George ROSS "Jacques Delors and european integration", Polity Press, Oxford 1995
- IPPR "About Turn, forward march with Europe", Institute for public policy research (IPPR), London, 1996
- Doug NICHOLLIS, "The Euro: Bad for trade unions", G.D.F 2000
- Bernard H.Moss and Jonathan MICHIE "The single european currency in national perspective: a community in crisis?" Mac Millan 2001
- Patrick O'BEIRNE "Managing the euro in information systems: strategies for successful changeover", Mac Millan, 2001
- Philippe JURGENSEN "L'euro pour tous", ed. ODILE JACOB. Paris 1998
- Pascal KAUFFMANN "L'euro", ed. Dumos/Topos, Paris 1997
- Guy RAIMBAULT "le dictionnaire de l'euro" JVDS, Paris 1996

هوامش

❖ هي ايرلندا، فرنسا، المانيا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال، فنلندا، النمسا واليونان.

١) انظر من اجل قراءة مستفيضة وشرح مسهب لكل المعاهدات الاوروبية منذ بداية الخمسينات حتى ماستريخت ١٩٩١ انظر البيبليوغرافيا

2- Daniel VERNET "25 mars 1957, la communaute europeenne est cree a Rome", Le Monde 24/3/1997

3- ibid

4- Le Monde 12/2/2001

5- Le Monde 14/3/1989

6- ibid

7- Philippe LEMAITRE "17 Fevrier 1986, l'acte unique", Le Monde 19/2/1996

8- ibid

9- ibid

10- Philippe LEMAITRE "Naissance a Masstricht de L'union Europeenne", Le Monde 8/2/1992

11- ibid

١٢) المقصود بهذا المبدأ تنظيم عملية اتخاذ القرار بين مستوياتها المختلفة: المحلية والوطنية والاروبية المركزية.

13- Monique CHEMILLIER-GENDREAU "Le principe de subsidiarite:enjeu majeur, debat confus", Le Monde Diplomatique, Juillet 1992

١٤) معاهدة ٦ ايار ١٩٨٥ التي تشكل دول المجموعة الاوروبية ما عدا الدانمرك وايرلندا واليونان التي تتعهد بموجبها الدول الموقعة بالتدخل عسكريا لحماية اي دولة عضو تتعرض لعدوان عسكري. لم تضطر الدول المواقعة الى تنفيذ هذه المعاهدة ولا مرة حتى الآن. وفي ٢٨ آب ١٩٩٢ عقب مؤتمر لندن المتعلق بالنزاع اليوغوسلافي قررت دول هذه المعاهدة وضع خمسة آلاف جندي تحت امرة الامم المتحدة للتدخل في يوغوسلافيا اذا لزم الامر، وكانت هذه هي المرة الاول التي يتحرك فيها اتحاد اوروبا الغربية (ueo) بشكل رسمي.

١٥) انظر «شروط الانضمام الى اليورو-لاند» في الملحق.

١٦) من اجل قراءة مستفيضة وشرح مسهب لبنوده معاهدة ماستريخت انظر البيبليوغرافيا.

17- Philippe BONS "Le japon observe l'emergence de l'euro", Le Monde 22/11/2001

18- ibid

19- Eric LEZER "Une faiblesse chronique qui inquiete", Le Monde 22/11/2001

20- ibid

21- Bernard CASSEN "Des citoyens sans cesse tenus a l'ecart", Le Monde Diplomatique, maniere de voir 61, P.32

22- ibid

23- Cf. Alain RAOUX et Alain TERRENOIRE "L'Europe et Maastricht, le pour et le contre", ed. Cherche-midi, Paris 1992

24- Cf. Philippe de VILLIERS "Notre Europe sans Maastricht:, ed. Albin Michel, Paris 1992

25- Cf. Marie-France GARAUD "Maastricht, pourquoi non", ed. Olivier Orlan,

Paris 1992
26- Cf. Henri EMMANUELLI "Plaidoyer pour L'Europe", ed. Flammonion. Paris 1992.
27- Bernard CASSEN "L'introuvable defense europeenne", Le Monde Diplomatique, maniere de voir 61, P.88
28- ibid
29- ibid P.89 .
30- Nicole GNESOTTO "La puissance et l'europe" Presses de Sciences - Po. Paris 1998
31- ibid
٣٢) يضم اتحاد اوروبا الغربية ueo عشرة من اعضاء الاتحاد الاوروبي الخمس عشرة (ما عدا الدانمارك والدول الاربعة «المحايدة»: النمسا وايرلندا والسويد وفنلندا) وعدا ذلك يضم ست اعضاء مشاركين (هنغاريا، ايسلندا، النروج، بولونيا، تشيكيا وتركيا). اما حلف الاطلسي فيضم كل دول الاتحاد الاوروبي ما عدا الدول الاربعة «المحايدة» اي ١١ عضوا اوروبيا بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا وتركيا والنروج. منذ نيسان ١٩٩٩ التحقت بالحلف ثلاثة دول من اوروبا الوسطى هي هنغاريا وبولونيا وتشيكيا فاصبح يضم تسع عشرة عضوا.
٣٣) المادة ١٧ من معاهدة امستردام والمتعلقة بالسياسة الخارجية والدفاعية تذكر حرفيا المهام التي اتفق على ان يقوم بها اتحاد اوروبا الغربية في الاجتماع الوزاري المنعقد في بطرسبورغ في عام ١٩٩٢: مهمات الاجلاء الانسانية، حفظ السلام، قوات ادارة الازمات بما فيها اعادة الامن. من اجل فهم افضل لهذا الموضوع انظر: Jean-Michel DUMOND et Philippe SETTON "La politique etrangere et la securite commune", La documentation francaise, call "Reflexe Europe", Paris 1999
34- ibid
35- Victor HUGO "Oeuvres completes, actes et paroles", paris Hetzel et compagnie, 1882, Tome i, pp. 425 - 426
36- Le Monde 26/3/1998 "Une conjoncture exceptionnellement favorable"
37- ibid
38- Jacques CHIRAC, TF1, 16/4/1998, L'Elysee
39- Le Monde 5/5/1998
40- ibid
41- Armand LEPARMENTIER, Le Monde 22/11/2001
42- ibid
43- ibid
44- ibid
45- The Independant, January 4, 2002
46- ibid
47- The Daily Telegraph, January 7, 2002
48- The Independant, January 5, 2002
49- the Gardian, October 19, 2001
٥٠) هم: استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، تشيكيا، سلوفاكيا، المجر، سلوفينيا، رومانيا، بلغاريا، قبرص، مالطا وتركيا.
51- Liberation 24/11/2001
52- in Philippe RICARD, Le Monde 22/11/2001
53- ibid
54- Liberation 23/11/2001

الدفاع الوطني

تراجع حزب العمل الإسرائيلي وتداعياته المحلية والاقليمية

احسان مرتضى *

حزب العمل الإسرائيلي (مفليغيت ها عفوداه) هو وريث حزب «مباي» (حزب عمال إسرائيل) الذي كان حزبا اشتراكياً صهيونياً، ينادي بالاقتصاد الموجه وإقامة المزارع الجماعية (كيبوتسات) وتأميم بعض المرافق و الخدمات العامة وتشجيع القطاع الخاص. وقد تمتع هذا الحزب بتقاليد ثابتة و مستقرة من الناحية التنظيمية، إذ اتسم بدقة التنظيم و المرونة والسيطرة المطلقة على أعضائه. كما أنه أقام علاقات متشابكة وقوية مع جميع الأجهزة والمؤسسات داخل الدولة، وذلك من خلال سيطرته على والكيبوتسات الهستدروت والجيش والوكالة اليهودية، فضلا عن علاقاته القوية مع دول الشرق والغرب .

وقد هيمن حزب المباي و من بعده المعراخ (الذي هو تحالف بين حزبي المباي والمبام عام ١٩٦٩) ثم حزب العمل (عفوداه) على النشاط الصهيوني في فلسطين منذ العام ١٩٣٠ وحتى وقت غير بعيد، فيما عدا فترات متقطعة، حكم فيها الليكود (الذي هو تكتل بين حزبي حيروت والليبراليين) منذ العام ١٩٧٧ وحتى اليوم، كما وأن حزب العمل حكم أيضاً من خلال الحكومات الائتلافية أو حكومات الوحدة الوطنية. وهو يعتبر الحزب المؤسس للكيان الصهيوني في فلسطين، حيث قاد عمليات جلب الجماعات اليهودية من دول العالم

(*) باحث في الشؤون الإسرائيلية

المختلفة، وعمل على توطينها، وكان له الفضل الأكبر في قيام الدولة وتعزيز أمنها وضمان تدفق المساعدات المادية والمعنوية لها، هذا بالإضافة إلى توجيهه نشاط المنظمات الصهيونية العسكرية المختلفة قبل عام ١٩٤٨ وما بعده مثل الهاغاناه والبالماخ اللتين شكلتا نواة ما سمي جيش الدفاع الاسرائيلي (تساهال). والحزب هو الذي قاد أيضاً عمليات التهجير والإبادة بحق الشعب الفلسطيني، وشن جل الحروب التوسعية ضد الدول العربية المجاورة [1].

وعلى الرغم من تاريخ الحزب المليء بكل صور المجازر والإرهاب والتنكيل والاغتصاب، فإنه يوصف خطأ بصورة الاعتدال لكونه يناور في طرح أو تبني بعض مشاريع الحلول الوسط والتسويات الإقليمية مع الفلسطينيين والعرب، والتي ليست في الواقع سوى مشاريع تخدير و تضليل، الهدف من ورائها كسب الوقت وترسيخ الأمر الواقع وإثارة الفتن والخلافات في الصفين العربي والفلسطيني.

لقد احتل حزب العمل الموقع المركزي بين اليسار الصهيوني والمجموعات السياسية الأخرى من المتدينين وممثلي اليمين، وبالتالي فإن جميع الحكومات الصهيونية التي شكلت في إسرائيل حتى العام ١٩٧٧، كان يتولاها الحزب بالتحالف مع الأحزاب الأخرى من مختلف ألوان الطيف السياسي المتوفرة في الكيان، والتي لم يكن خروج أحدها من الائتلافات يشكل أية معضلة بالنسبة إليه، وهو بقي صاحب الدور الأساس في تشكيل الائتلافات الحكومية حتى هزيمته المدوية أمام الليكود عام ١٩٧٧. فما هي الخلفيات السياسية والاجتماعية والتنظيمية التي استنزفت هذا الحزب وجعلته فاقد المكانة وفاقد القوة؟! وما هي بالتالي تداعيات كل ذلك على الصعيدين المحلي والإقليمي؟! إن الجواب عن هذه الأسئلة من شأنه أن يسلط الضوء على العديد من القضايا الهامة التي لها دور بارز في صياغة القرار السياسي الاسرائيلي الذي يعاني مآزق كثيرة من الارتباك والتعقيد ويربك بالتالي قضايا التسوية على شتى المسارات.

١. المرحلة الحرجة بين العام ١٩٦٧ ومطلع السبعينات:

لقد كانت شخصية الزعيم الصهيوني دافيد بن غوريون وشعبيته ونفوذ «المباي» في التجمع الاستيطاني اليهودي من أهم أسباب احتفاظ هذا الحزب بالسلطة طيلة ثلاثين عاما من الزمن. فقد كان بن غوريون بالنسبة للمهاجرين الوافدين

رمز السلطة والنفوذ والانتصار، مما أضفى على مكانته هالة كبيرة، بحيث أصبح الولاء لبن غوريون يمثل الولاء للدولة. إلا أن هذه الهالة ما لبثت أن تبددت تدريجيا في أعقاب الخلافات الداخلية في الحزب ثم بعد ابتعاد بن غوريون عن القيادة والسلطة، ونشوء جيل جديد ابتعد عن أحلام الجيل السابق، ولم تؤثر فيه كثيراً دعاوى وادعاءات الطلائعية الصهيونية التي فقدت بريقها مع الوقت. وهذا هو واحد من الأسباب الكثيرة التي تفسر الانحسار النسبي والتراجع الدراماتيكي لهذا الحزب، والذي بلغ ذروته في الانهيار الكبير عام ١٩٧٧.

لقد تزعزعت الوحدة التنظيمية لحزب العمل بعد أن اتسعت قواعده وكبر حجم العضوية فيه، وأخذت وحدته الفكرية والتنظيمية في التراجع، وبدأت تظهر فيه الكتل والمعسكرات المختلفة ألتابعة لشخصيات مخضرمة أو فتية مثل ليفي أشكول وغولدامئير وزلمان شازار، وأيضا المجموعة الأصغر سناً مثل موشيه ديّان وشمعون بيريس وإسحاق رابين وحاييم بارليف، وهذه الكتل كانت تتصارع فيما بينها على خلفيات سياسية، وهنا نشأ ما يسمى صراع الحمائم والصقور في الحزب، أو على خلفيات شخصية تسعى لوراثة الجيل المؤسس.[٢]

ولقد كانت قضية لافون التي انفجرت في مطلع الستينات أخطر أزمة يتعرض لها حزب المباي بعد قيام الدولة. ولافون كان في العشرينات قائدا لإحدى الحركات الشبابية. وقد تسلم وزارة الدفاع لعدة أشهر في حكومة موشيه شاريت التي شكلت عام ١٩٥٣، ثم استقال منها اثر فشل عملية أمنية ضد أهداف أميركية وروسية وبريطانية في مصر نفذها يهود مصريون لصالح الموساد الاسرائيلي وكان يرمي من ورائها إلى إفساد العلاقات الثنائية ما بين مصر عبد الناصر وهذه الدول، وجاءت الاستقالة تحت تأثير الضغوطات التي مارسها بن غوريون وأنصاره في الحزب حين اتهم لافون بتحمل المسؤولية بالفشل. الا أن لافون جمع أدلة وثائقية تنفي عنه هذه التهمة، مما شكل طعنة كبيرة في نزاهة بن غوريون، وشجع العديد من أصدقائه للمطالبة بتطبيق الديمقراطية في الحزب. وشكلت هذه الأزمة مع عوامل أخرى، الأرضية المناسبة لتصدع المباي وخروج حزب جديد منه اسمه (رافي) بزعامة بن غوريون نفسه. وتتابعت العوامل السلبية الواحدة تلوى الأخرى ما ادى الى تآكل متسارع في شعبية الحزب ومكانته الاجتماعية والسياسية وأبرز تلك العوامل:

أ- الفساد والفضائح المالية التي طالت عناصر قيادية في الحزب، وأوجدت انطباعا سيئاً لدى العامة وهشمت مثاليات الحزب. فقد ضبط أشير يا دلين متلبسا بفضيحة مالية أدخلته السجن لمدة خمس سنوات، وكان يتولى المسؤولية عن صندوق المرضى في الهستدروت[٣]. ولحق به صديقه وزير الإسكان إبراهام عوفر الذي انتحر اثر فضيحة مالية أيضا. أما الطامة الكبرى فتمثلت في الفضيحة المالية التي تورطت بها زوجة رابين (بسبب فتح حساب بالعملة الصعبة في أحد البنوك الأميركية خلافاً لأنظمة وزارة المال) مما أجبر هذا الأخير على التنحي عن رئاسة لائحة المعراخ للكنيست وفتح المجال أمام خصمه بيريس لخلافته في زعامة الحزب.[٤]

هذه الفضائح ظهرت في وقت كانت البلاد تعاني من صعوبات مالية واقتصادية سيئة، وفي وقت طلب من الإسرائيليين شد الحزام لتحمل ضرائب جديدة وثقيلة، إلى جانب انخفاض سعر العملة الإسرائيلية وتزايد البطالة. الأمر الذي وضع الأحزاب العمالية وجهاً لوجه ضد رغبة العمال في تحسين أوضاعهم[٥].

ب - التطورات الأنفة الذكر أدت إلى تزايد القلق الاجتماعي والى خفض نسبة الهجرة من الخارج وتنامي النزوح من الداخل، وهي ترافقت مع انشقاق جماعة من حزب العمل شكلت حزبا جديدا هو حزب «داش» أو حزب الديمقراطية و التغيير الذي ما لبث أن انضم إلى معسكر الليكود المناوئ الذي اكتسب المزيد من النمو والنجاح.

ج - لقد تأثرت التركيبة السكانية في الكيان الصهيوني، تأثرا كبيرا بموجات القادمين الجدد من الوافدين من الأقطار الشرق أوسطية (الدول العربية وإيران والهند...) بحيث تكونت فجوة اجتماعية عميقة بين هؤلاء الذين يسمون باليهود الشرقيين (مزراحيم) وبين المهاجرين الجدد والقدامى من اليهود الغربيين أو الأشكنازيم، الذين كانوا يحتلون المراكز الاجتماعية والإدارية والمالية الأساسية في الدولة، بينما تم دفع اليهود الشرقيين ليكونوا في الدرجات السفلى من السلم الاجتماعي. يضاف الى ذلك الفوارق الملحوظة في نمط الحياة ومستوى التعليم وطريقة التفكير. وقد حصل هذا التغيير في الوقت الذي فقد فيه النظام الطلائعي للرواد وحركة الكيبوتسات بريقهما والهالة السحرية التي كانت لهما.[٦]

د ـ إنه لمن دواعي السخرية أن تكون سياسة حكومات العمال الخاصة بجلب المهاجرين من دول الشرق الأوسط إلى إسرائيل في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، هي التي أنتجت التغييرات الأثنية والسياسية في المجتمع، الأمر الذي حول إسرائيل من كونها مجتمعا أوروبيا بصورة غالبة، الى مجتمع شرقي في غالبيته (٦٠٪ من المجتمع الاسرائيلي آنذاك كانوا من اليهود العرب والإيرانيين والأتراك والأكراد والهنود...)[٦]. وكان هؤلاء اليهود محافظين في غالبيتهم وغير متعلمين ومتمسكين بتعاليم دينهم، وهم صوّتوا لصالح العماليين لمدة جيل كامل إعرابا منهم عن الامتنان. لكن العماليين خذلوهم، وعاملوهم كمواطنين من الدرجة الثانية، وقد شعر هؤلاء بالاغتراب أكثر فأكثر من جراء العلمانية الحادة للعماليين، فانتقلوا إلى حزب حيروت التصحيحي (أو تحالف الليكود بقيادة حيروت) وليس إلى الأحزاب الدينية، لأن هذه الأخيرة كان يسيطر عليها الحاخامات الأشكنازيون الاوروبيون.[٨]

هذا الخليط الديموغرافي اللامتوازن بسبب الهجرات الشرقية، لم يغير فقط التوازن السياسي بين أحزاب إسرائيل ومدارسها الأيديولوجية، بل غير أيضاً الطابع السياسي للدولة إذ أصبح غالبية الشباب الإسرائيلي في سن ١٨ـ٢٠ سنة وعلى نحو متزايد في الجناح اليميني. وقد دعت هذه الأوضاع المستجدة كلاً من الحزبين العماليين مباي وأحدوت ها عفوداه إلى التوحد داخل التجمع العمالي (معراخ)، وهذا يعني أن يخوض الحزبان سوية انتخابات الهستدروت والكنيست في قائمة واحدة، لمواجهة الأوضاع المستجدة.

هـ ـ ساهمت الصراعات الشخصية والمواقف الجدلية التي لا تنتهي بين قيادات المعسكرات في الحزب، في انخفاض شعبيته، خاصة بين معسكري رابين وبيريس. وقد كتب الصحافي بوعاز شابيرا عن هذا الموضوع فقال: «منذ مدة طويلة كفّت السياسة عن أن تكون حلبة سباق بين الأيديولوجيات، وتحولت إلى حلبة للسباقات الشخصية فقط. والساسة عندنا ينتهجون هذا النهج لأنه، في خاتمة المطاف، لا فارق بينهم. ويبدو أن الهوة الأيديولوجية غير عميقة، ليس فقط بين الأشخاص الأعضاء في الحزب ذاته، وإنما أيضاً بين الأحزاب ذاتها»[٩].

وكان عضو الكنيست موشيه شاحال قد حاول التنافس على رئاسة حزب العمل ضد كل من رابين وبيريس وقال: «يجب منع بيريس ورابين من تدمير الحزب.

فكلاهما قد فات أوانه خيراً أم شراً، وعلى الحزب أن ينهمك أكثر فأكثر في المجال الأيديولوجي في مواجهة الليكود وبالانطلاق من ذلك يتعين انتخاب قيادة جديدة له»[١٠]. أما الصراع بين بيريس ورابين فكان يتمحور حسب رأي الصحافي دان مرغليت حول موضوع هام وأساسي وهو أن الأول يريد خوض المعركة تحت عنوان السلام في حين أن الثاني يعطي الامن موقع الأسبقية على السلام، فضلاً عن أنه شرط له[١١]. ويضيف مرغليت أن رابين كان يطمح إلى حسم الصراع قريباً في حين أن بيريس كان يؤثر تأجيله. أما المعلق أ. شفايتسر فرأى أن الوصفة الأكيدة لبعث حزب العمل من جديد هي إيجاد زعيم، ولو من الصف الثاني، مقارنة مع بيريس ورابين، يؤمن بحزبه ومستقبله كحزب حاكم حقيقي، ويكون مستعداً لتكريس كل جهده في بنائه من جديد وفقاً لطراز حزب مباي التاريخي[١٢].

و. في العام ١٩٧٣ استقالت غولدا مائير من رئاسة الحكومة التي تولاها بعدها اسحق رابين. ولكن هذا الأخير ما لبث أن فقد المنصب بسبب الفضيحة المالية التي سببتها له زوجته كما سبقت الاشارة. وفي العام ١٩٧٧ تولى شمعون بيريس زعامة حزب العمل بدلاً من رابين. وفي حقبة السبعينات هذه، شهد الحزب انشقاقات مثل انشقاق حركة حقوق المواطن «راتس» عام ١٩٧٣ ثم انشقاق حركة التغيير «شينوي» في العام نفسه وانسحاب مجموعة مائير عميت عام ١٩٧٦. ثم ظهرت حركة «داش» - الديموقراطية و«التغيير» عام ١٩٧٧ كتيار وسط أدى الى تراجع مواقع حزب العمل المتحالف مع حزب مبام ضمن التجمع «معراخ» مما مهد السبيل أمام إنهاكه واستنزافه وسقوطه أمام الليكود بقيادة مناحيم بيغن في وقت لاحق.

وقد أدى الصراع مع الليكود طيلة السنوات السبع التي قضاها حزب العمل في المعارضة، إلى استعادة تجميع قواه المفككة. وفي المعركة الانتخابية عام ١٩٨٤ جرى تنافس هادئ ما بين شمعون بيرس الذي استطاع أن يحتفظ بدفة القيادة واسحق رابين الذي كان منافساً دائماً على زعامة الحزب واسحق نافون الذي كان قد ترأس الدولة. ولكن حدة الصراع مع الليكود دفعت هذه المنافسة الى الخلف وجعلت هؤلاء القادة يتوافقون على تسلم بيريس الزعامة على أن يكون نافون ثانياً ورابين ثالثاً في تراتبية تسلم المناصب الهامة.

ز ـ لقد ساهم التقصير الكبير «هامحدال» في العام ١٩٧٣ والخسائر البشرية التي تكبدها الجيش الإسرائيلي في حرب تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، في سقوط هيبة العديد من القيادات في الحزب وفي إعطائه صورة الحزب الضعيف، خاصة بعد تزايد مؤيدي خط الحمائم داخله، والذي تجلى فيما يسمى وثيقة آرييه اليئاف التي تضمنت اقتراحاً بأن تعلن إسرائيل «إن ما بين البحر والصحراء في أرض الأسباط الأثني عشر، يوجد مكان لدولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة، دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية ـ أردنية، مع استعداد إسرائيل للاعتراف بحق تقرير المصير للعرب الفلسطينيين شريطة ألا يكون هذا الحق على حساب وجود إسرائيل و أمنها و سلامتها»[١٣]. كما جاء في الوثيقة أيضاً اقتراح بإعادة سيناء إلى السيادة المصرية مع احتفاظ إسرائيل بمنطقة مضائق تيران، وكذلك إعادة أجزاء من هضبة الجولان لسوريا مع إقامة وجود استيطاني ودفاعي اسرائيلي دائم فيها. وأكدت الوثيقة أن القدس هي «العاصمة الخالدة لشعب إسرائيل»[١٤].

ح ـ في هذا السياق كشفت صحيفة عال همشمار عن أن حزب العمل واجه أزمتين في الواقع لا أزمة واحدة فقط وهما: أزمة قيادة وأزمة نهج وعليه أن يحسم الأزمتين [١٥]. وحسم أزمة النهج يتطلب ـ برأي الصحيفة ـ تحديد الفوارق بين حزب العمل وحزب الليكود في القضايا الأساسية الاجتماعية والسياسية. أما صحيفة هآرتس (١٣/٥/١٩٩٠) فرأت أن الحزب بحاجة لقيادة شابة تثبت قوتها وتوضح طريقها السياسي بما يفضي إلى تبني نهج يدعو بحزم إلى التخلي عن السيطرة على مليون ونصف مليون عربي. وأوضح وزير العلوم الأسبق عيزر وايزمان أنه ما كان لينتخب أياً من الزعيمين بيريس ولا رابين وقال: «لو توجب علي اليوم أن أصوت لما كنت لأنتخب لا هذا ولا ذاك. إن سبب ما نحن عليه الآن هو المشاكسات المستمرة بينهما منذ ١٦ سنة. العالم يشتعل، الانتفاضة على بعد كيلو مترين منا، الجماهير العربية في إسرائيل ثائرة كالبركان في الخليل ووادي عاره، يجب الخروج بحل واضح»[١٦].

٢. مرحلة نهاية السبعينات و بداية الثمانينات : ترسخ الخلل في قوة الحزب

يحلل رئيس مركز الانتخابات في المعراخ في الثمانينات، حاييم بارليف،

الأسباب التي أدت الى هبوط قوة الحزب على النحو التالي: «إنني أرى أن هناك أسباباً رئيسية بعضها ناتج عن الوضع الموضوعي، وبعضها ذاتي ... فمنذ حرب يوم الغفران (١٩٧٣) أصبح الوضع الموضوعي صعباً جداً على جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. والإسرائيلي العادي يكتشف كل صباح وضعاً مختلفاً فبعد ٢٩ سنة من الاستقلال وبعد خمسة حروب، كنا نرغب أن يتركونا في النهاية نبني الدولة بهدوء، ولكن الواقع مختلف. فالدول العربية لا تتصرف كما كنا نرغب، والولايات المتحدة كذلك لا تتصرف حسب رغبتنا. كما أن الاقتصاد العالمي لا يدار حسب مشيئتنا والهجرة تقلصت والنزوح ازداد، وأصبح الجمهور أكثر نقداً. فالسلطة لم تعد سلطة، ولا يمكن الاعتماد على المؤتمنين على القطاعات المختلفة. أما الانضباط الداخلي فقد ضعف، وطبيعي أن يوجه اللوم إلى القيادة. والسبب الآخر الذاتي يتعلق بالحكم أو بالمؤسسة التي لم تستطع التغلب على الخلافات بين أعضائها. إن الخصومات والعلاقات الشخصية السيئة داخل الحكومة أصبحت حديث الجمهور ومركز اهتمامه. وأقصد مثلاً العلاقات بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع وبين سكرتير عام الهستدروت ووزير المالية» [١٧].

كذلك فإن التفكك الأيديولوجي وفقدان الواقعية السياسية، والتي كانت سرّ قوة حزب العمل في الماضي، ساهما في سقوطه. وقد علق الأستاذ يرمياهو يوفال على ذلك بالقول: «إن حركة العمل لم تخطئ قط في الغوص في الرومانطيقية السياسية، فالأحلام لم تكن لديها أساساً للسياسة العملية، وإنما قامت بترجمتها للغة الواقع حسب الإمكانيات في الظروف الحقيقية. وفي سنوات حكم غولدا مائيير، بدأت حركة العمل تفقد لأول مرة صفة الواقعية السياسية وقد أصيبت الدولة بحالة من الوهن الذاتي وفقدان الشعور بالواقع، الأمر الذي انتهى بصدمة يوم الغفران [١٨]. و لم يستيقظ حزب العمل من هذه الصدمة إلا في عام ١٩٧٧ عندما خسر ولأول مرة سدة السلطة. ومنذ أن شكلت حكومة الليكود الأولى في ذلك العام بزعامة مناحيم بيغن، طفق العنف في المجتمع الإسرائيلي يزداد حدة، أولاً في الأراضي المحتلة، بين الفلسطينيين والجيش وبين الفلسطينيين والمستوطنين، ثم بعد عام ١٩٨١، عندما شكلت حكومة بيغن الثانية. واتسمت حملة عام ١٩٧٧ الانتخابية بقدر كبير من العنف وفاقتها في ذلك حملة عام ١٩٨١. فقد حطّم أنصار الليكود الاجتماعات السياسية لمرشحي حزب العمل،

وأهانوا الذين يحضرونها. وكانت انتخابات ١٩٨٤ أقل عنفاً بسبب اغتيال أحد أنصار حركة السلام الآن في المسيرة السلمية التي جرت عام ١٩٨٣ احتجاجاً على غزو لبنان. وأعلن الرئيس حاييم هر تسوغ أنه قد يثبت أن العنف المادي واللفظي، وعدم التسامح والتعصب والتخلي عن القيم الديمقراطية تشكل خطراً أكبر من تهديد الأعداء.

وبلغت حملة العنف الكلامي بين الليكود والعمل ذروتها عام ١٩٨٣ في أعقاب صدور التوصيات التي وضعتها لجنة كاهان بشأن التحقيق في مسؤولية الجيش الإسرائيلي عن مذابح صبرا وشاتيلا، الامر الذي فتح المجال أمام دخول حزب الليكود في منزلق من التراجع وأتاح الفرصة بالتالي أمام حزب العمل ليعاود التقاط أنفاسه من جديد، فيعود الى السلطة شريكا طيلة الثمانينات، ورئيساً في العام ١٩٩٢.

خلال هذه الفترة شارك حزب العمل مع حزب الليكود في حكومة وحدة وطنية عام ١٩٨٤ سميت بحكومة الرأسين (بيريس شامير) وذلك في أعقاب الضربات العسكرية والمعنوية القاسية التي تلقاها جيش الاحتلال الإسرائيلي أثناء غزوه لبنان على أيدي رجال المقاومة، مما أجبر قيادات الحزبين الكبيرين الليكود والعمل على كبت خلافاتهما وصراعاتهما لصالح لفلفة الهزيمة التي لحقت بالنوايا الصهيونية التوسعية والإجرامية التي كان لا بدّ لها من غطاء سياسي كبير لسحبها والانسحاب معها من الأراضي اللبنانية المحتلّة في الجنوب. كما وأن حزب العمل شارك أيضا في حكومة وحدة أخرى عام ١٩٨٨ ما لبثت أن انهارت في شهر آذار من العام ١٩٩٠ بسبب الأزمة التي افتعلتها الأحزاب الدينية.

بالإضافة إلى ما تقدم شهد الحزب العديد من التصدعات والاستنزاف في قوته التمثيلية الشعبية والبرلمانية. ففي عام ١٩٨٤ تفكك المعراخ (التجمع) وانسلخ حزب المبام عن حزب العمل مبرراً هذه الخطوة بصعوبة حل مشكلات البلد من خلال برنامج حكومة الوحدة الوطنية التي قيل عنها أنها حكومة الشلل الوطني، الامر الذي تجسد في جمود «مسيرة السلام» وتدهور الأوضاع الاقتصادية. وانسحب من المعراخ أيضا يوسي ساريد زعيم حزب راتس (حقوق المواطن) احتجاجاً على حكومة الوحدة الوطنية.

في هذا السياق بدأت في حزب العمل عملية نقد ذاتي قاسية، فقد رأى أسحق

رابين و مؤيدوه ان («الصبغة اليسارية» التي اكتسبها حزب العمل هي السبب الأساسي في تراجع شعبيته منذ عام ١٩٧٧، وان نزع هذه الصبغة هو ما سيعيد للحزب مكانته السابقة. وتوضيحا لذلك يقول: «لقد دفعنا كثيراً نحو اليسار ...نحن نتهم بأننا نتحول إلى ليكود رقم٢ وأخشى ان نكون نتحول فعلا وأكثر مما يجب، إلى راتس رقم٢»[١٩]. والتخلص من هذه الصيغة، بحسب وجهة نظر اسحق رابين، هو ما سيجلب مقترعين جدداً لصالح حزب العمل.

وتابع يقول: «علينا ان نفهم ان ناخبينا المحتملين موجودون عن يميننا. علينا أن نتحرر مرة وإلى الأبد، من الصورة الحمائمية الفلسطينية، التي ترتسم لنا بأكثر مما هو مكتوب في برنامجنا، حتى لو خسرنا مقعدين لراتس ومبام»[٢٠].

في مقابل ذلك رأى شمعون بيريس والمعسكر المؤيد له ان طريق الحزب إلى السلطة يمر عبر تأكيد الفوارق بينه وبين الليكود، وان مشاركته في حكومة واحدة مع الليكود (مثلما حصل ما بين ١٩٨٤-١٩٩٠) تساهم في طمس لونه السياسي. وقد وصف أحد المحللين الإسرائيليين الفارق بين مواقف الزعيمين من قضايا السياسة متعلقة بالتسوية على النحو التالي: سان رابين، بالرغم من امتناعه عن التقدم بمشروع شامل كمشروع آلون، فإنه يمثل في حزب العمل خط المقاربة الأمنية المتشددة، الذي صاغه جيل البالماخ... وهو يرفض التحرر من المواقف القديمة. أما بيريس الذي قدم في السابق عدة مشاريع وتخلى عنها كلها، فيمثل موقفاً براغماتياً مرناً، وأحياناً مداهناً. ان مواقفهما من منظمة التحرير الفلسطينية متشابهة على صعيد التصريحات، لكنها مختلفة على صعيد الأفعال. فرابين يعتبر المنظمة عدواً حقيقيا ويواصل العمل على تحييدها من دون ان ينجح في ذلك. بينما بيريس مستعد للتحدث مع المنظمة، بل ولقد فعل ذلك بطرائق غير مباشرة. وقد أوضح رابين أنه ينظر الى عملية السلام على أنها طويلة ربما لعشرات السنين، أي أنها لن تتم في عهده أو في ظل ولايته. أما بيريس فيبشر بعملية سياسية حقيقية تقاس بسنوات معدودة». [٢١]

من ناحية أخرى رأى جاد يعقوبي (الوزير الأسبق من حزب العمل)، «أن على حزب العمل، ألا يكتفي فقط بحساب داخلي، أو بالجَلد الذاتي، بل عليه أن يوضح برنامجه السياسي بالتعاطي مع الظروف القائمة التي تؤكد أن شركاءنا هم الفلسطينيون فقط، وبالاستعداد لتقسيم البلاد بيننا وبينهم، للابتعاد عن قيام

«ابارتهايد»، وعن تحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية»[٢٢]. وأضاف أن استمرار الوضع القائم يؤدي إلى مس إضافي بقدرة الحزب على إحداث تغيير على المستويين القومي والاجتماعي، وقد يؤدي أيضاً إلى إنزال كارثة بالحزب.

٣. دور الاحزاب الدينية

على أرضية هذه الاختلافات القاسية في الرأي داخل حزب العمل، أدى التقارب في الوجهة السياسية وفي موازين القوى بين الحزبين الكبيرين في انتخابات عام ١٩٨٨ - العمل (٣٩ مقعداً) و الليكود (٤٠ مقعداً) - إلى تعاظم نفوذ الأحزاب الدينية وممارستها أكثر فأكثر لكل أنواع المساومة والابتزاز تجاه الطرفين، فلم تلتزم الأحزاب الدينية (شاس والمفدال ويهودية التوراة) بمواقف ثابتة وواضحة تجاه أي من الحزبين، بل راحت تقترب من حزب العمل حيناً ومن الليكود أحياناً أخرى، وكان معيارها الثابت دائماً هو كيفية الحصول على قدر أكبر من المكاسب والمنافع والاموال. وكانت انتقادات المتدينين لحزب العمل بنوع خاص، والتي كان لها تأثير كبير على تراجع الحزب واستنزاف قواه، تتمثل في نقاط عديدة أبرزها ما يلي: [٢٣]

١. اقتراب حزب العمل من اليسار العلماني (راتس والمبام) مما يهدد مصالح المتدينين الكامنة فيما يسمى اتفاقية الوضع الراهن التي تضمن للمتدينين خصوصيات معينة من ضمنها الإعفاء من الخدمة العسكرية.

٢. تصالح حزب العمل مع اليهود الإصلاحيين لضمان دعمهم في الولايات المتحدة، الأمر الذي أضر بمكانة اليهود الأرثوذوكس ونفوذهم داخل إسرائيل خصوصاً بالنسبة للحاخامية الرئيسية.

٣. حزب العمل متهم بعلمنة الدولة والقضاء على إجراءات تقرها اتفاقية الوضع الراهن مثل احترام السبت والتعليم الديني ومكانة المحاكم الدينية والحاخامية الرئيسية وما الى ذلك.

٤. إن حزب العمل يقبل بالحلول الوسط بخصوص الاستيطان في الضفة الغربية أو «يهودا والسامرة» في المصطلح الديني اليهودي وهذا يشكل عبثاً «بحق تاريخي» لا مجال للتنازل فيه.

وهكذا يتضح أن الصهيونية الدينية بدأت تشعر بتزايد قوتها ونفوذها منذ

نهاية الثمانينات، وبالتالي بدأت تكتسب الخبرة في المناورة والابتزاز واستغلال النظام الانتخابي في أي شكل كان، مما جعلها تأخذ دور إبرة الميزان في اللعبة السياسية الداخلية، كما وأن الحاخامات اكتسبوا بدورهم نفوذاً كبيراً في الشارع الإسرائيلي، وتبوأت الأحزاب والحركات الدينية الصهيونية موقعا مرموقاً في عملية إدارة وصنع القرار السياسي، سواء من خلال مشاركتها في الائتلافات الحكومية، أم من خلال تأثيرها على سياسات الحكومة.

لقد بدأ حاخامات الصهيونية الدينية ومؤسساتها في تحدي قادة الدولة، وقلصوا عليهم سبل المناورة السياسية، بحيث وصل هذا التحدي إلى ذروته عام ١٩٩٥ عندما أصدر ١٥٠٠ حاخاماً من الحاخامية الرئيسية فتوى تحرم إخلاء القواعد العسكرية الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتسليمها إلى غير اليهود (غوييم) وطالبت الجنود بعدم إطاعة أوامر الانسحاب وذلك رداً على اتفاق أوسلو، وذهب بعض الحاخامين إلى أبعد من ذلك عندما رأوا أن الحكومة نفسها - برئاسة رابين - تفتقد الشرعية، وبالتالي فإن أوامر الجيش المؤتمر بها غير شرعية أيضاً.

إلى جانب هذا ارتفعت أصوات عدد من الحاخامات، التابعين للصهيونية الدينية، تطالب بالانفصال عن العلمانيين لأنهم يرفضون التراث والتقاليد اليهودية ويظهرون العداوة للمستوطنين الأصوليين، ويعلنون أن الدولة لكل مواطنيها وليست «للشعب اليهودي» فقط[٢٤]. و قد دعا أحد الحاخامات الأصوليين إلى تغيير النشيد الوطني للدولة واستبداله بالمزمور رقم ٢٦ من مزامير التوراة. بل وراح بعض الكنس يغير في الدعاء في الصلاة لحفظ زعماء الدولة ليصبح الدعاء بأن يحفظ الله اليهود من زعماء الدولة [٢٥]. و من خلال هذه الأجواء من التطرف والتشنج والنفوذ المتزايد للأحزاب الدينية خرج قاتل رابين مزودا بالسلاح والفتوى الشرعية ليضع علامة فارقة في مسيرة التراجع الطويلة التي شهدها حزب العمل منذ العام ١٩٧٣، ولما تنته بعد.

لقد اتهم الأصوليون اليهود رابين بالخيانة وبتصفية الدولة، ووصفوا اتفاقية أوسلو/بأنها كابوس على الأمة اليهودية وأنها تفرض وصاية «الإرهابي عرفات على إسرائيل» وبالتالي فإن رابين خائن يستحق القتل. وهكذا أيضا تم تصوير رابين في صورة نازي تارة وفي صورة كلب تارة أخرى، أو صورته وهو يعتمر الكوفية

الفلسطينية في ظل شعارات «أيام الحكومة معدودة وكذلك أيام رئيسها أيضا»، و«بالدم والنار سنطرد رابين» و«إلى المتاريس لنوقف تصفية دولة إسرائيل»[٢٦] وأيضا «كل الأراضي لنا ولنا لوحدنا ولا يمكن أن نتقاسمها مع أحد وليس هناك أرض عربية».

باختصار يمكن القول أن حقبة الثمانينات شهدت تراجعاً ملحوظاً في مكانة ونفوذ حزب العمل السياسي، الأمر الذي استصحب معه تداعيات سلبية كثيرة محلياً واقليمياً، خاصة لجهة تنامي القوى الدينية واليمينية الشوفينية على حسابه، و ذلك في سياق متغيرات اجتماعية وفكرية وسياسية دراماتيكية، تفاقمت منذ تسلم مناحيم بيغن السلطة عام ١٩٧٧ ولغاية اعتزاله عام ١٩٨٣. وقد عبر المؤرخ التاريخي شاؤول فريدلندر عن هذه التغيرات السلبية بقوله إن عهد بيغن احدث «تغيرات جوهرية في مساري حياتنا الاجتماعية و السياسية، إذ اصبح قسم منها يشكل اتجاهات لن يكون في الإمكان تغييرها أو إلغائها. ولهذا السبب لم ينته عهده، بل إن عهد حكومة بيغين كان ولا يزال يشكل تحولاً حاسماً في تاريخ الدولة». وقد لخّص هذا المؤرخ تأثيرات عهد بيغين على المجتمع الإسرائيلي والاتجاهات السياسية التي تبلورت في أعقابه بالأمور التالية:

١. لقد اخرج بيغين إلى السطح اتجاهات كانت مطمورة بعمق في المجتمع الإسرائيلي (مثل: الاستقطاب الطائفي، والأسلوب السياسي الديماغوجي)، وعمل على استغلالها لصالحه وضد مصلحة حزب العمل وقياداته.

٢. أعطى بيغن مسألة ما يسمى «ارض إسرائيل الكاملة» دفعاً جديداً، فتحولت إلى تيار جارف ومحور رائد لكل الفكر السياسي للحكم في إسرائيل، وهذا ما تناقض كلياً مع محاولات حزب العمل للتوصل إلى تسويات على قاعدة الحل الإقليمي الوسط، وشكل حاجزاً دينياً وعاطفياً وعقيدياً يضع الحزب باستمرار في موضع الاتهام والتكفير وخيانة الشعب اليهودي.

٣. أوجدت حرب لبنان رواسب من عدم الثقة لدى الجمهور الإسرائيلي من مدنيين وعسكريين بنوايا السلطة السياسية وقياداتها، خاصة لجهة معالجة ابرز القضايا حساسية وحيوية والمرتبطة بالحرب والسلام مع الفلسطينيين والعرب، مما انعكس سلباً على الحزبين الكبيرين معا، الليكود والعمل.

٤. اصبح الجمهور الإسرائيلي أكثر تعصبا من الناحيتين القومية والدينية

وبالتالي أكثر عدوانية وأقل استعدادا للحلول الوسط الإقليمية، الأمر الذي انعكس سلبا بنسبة أكبر على حزب العمل منه على الأحزاب الأخرى. والضربة القاسية التي تلقاها حزب الليكود في مطلع الثمانينات اثر فشل غزو لبنان والتداعيات الاقتصادية والسياسية التي رافقته، لم تنفع حزب العمل كثيرا بل هي أفادت الأحزاب الأصولية الدينية القطاعية مثل حزب شاس و يهودية التوراة، وهذا يعود إلى أن العديد من الأطراف الحزبية والسياسية، ولا سيما أحزاب اليهود الشرقيين، كانت تتحين الفرصة للانتقام من حزب العمل جراء ما ألحقه بها من إجحاف كبير و تاريخي على امتداد سنوات حكمه الطويلة. والاعتذار الذي حاول إيهودا باراك تقديمه في هذا المجال في وقت لاحق لم يترك أي أثر إيجابي في هذا المجال.

٥. فترة التسعينات : تقلباتها وتداعياتها السلبية على حزب العمل

في أعقاب أزمة ١٩٩٠ بين حزبي العمل والليكود ضمن إطار حكومة الوحدة الثانية التي تشكلت منذ العام ١٩٨٨، وفشل الأول في تشكيل حكومة برئاسة زعيم الحزب شمعون بيريس، اتجه حزب العمل إلى تبني الأسلوب الأميركي في اختيار زعيمه، والقائمة الحزبية المرشحة للانتخابات، و هو ما يعرف باسم primaris أي الانتخابات الأولية داخل الحزب. وقد أدت الانتخابات الداخلية التي جرت في شباط ١٩٩٢ إلى فوز اسحق رابين بزعامة الحزب. وعكس برنامج الحزب السياسي المقدم عشية انتخابات الكنيست عام ١٩٩٢، التغيرات التي طرأت على مواقفه إزاء النزاع العربي - الإسرائيلي والفلسطيني - الإسرائيلي، وذلك من خلال النص على الاعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين وإلغاء القانون الذي يحظر الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية والسعي إلى حل مشكلة الجولان مقابل تأمين حاجات إسرائيل الأمنية.

وقد جاء هذا التغيير كثمرة للصراع بين الصقور والحمائم داخل الحزب والذي انتهى لصالح الفريق المعتدل، والذي يضم جماعة الشباب أمثال أبراهام بورغ وحاييم رامون ويوسي بيلن وعوزي يرعام وموشيه شاحال والعربيين نواف مصالحه وصالح طريف [٢٨]. وقد شكل هؤلاء قوة ضغط على زعيم الحزب رابين لحمله على دفع مسار التسوية مع الدول العربية المعنية إلى الأمام. وفي أعقاب انتصار حزب العمل عام ١٩٩٢ وعودته الى السلطة، واصل الحزب ما كان حزب

الليكود قد بدأه عام ١٩٩٠ من مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين وكل من سوريا ولبنان والأردن على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (ثم روسيا الاتحادية). ولكن إذ ادعى حزب العمل أنه يتطلع إلى تحقيق السلام والصلح مع العرب - طوال فترة المفاوضات وحتى وقت لاحق - فإن واقع الحال يؤكد على انه عمليا لم يتزحزح قيد أنملة عن ثوابت الحركة الصهيونية والأهداف الحيوية العليا للدولة، والخروج من غزة وبعض المدن والقرى في الضفة الغربية المحتلة بموجب اتفاقية أوسلو لم يكن أكثر من إعادة انتشار لقوات الاحتلال خارج المناطق العربية المأهولة مع بقاء السيطرة الحديدية على مداخل ومخارج الضفة والقطاع، وإحلال السلطة الوطنية الفلسطينية محل الإدارة العسكرية لم يكن أكثر من مشروع يرمي إلى تحويل «الحكم الذاتي» إلى مشروع «للقمع الذاتي» بأيد فلسطينية.

إلا أن العديد من القيادات والجماهير الشعبية لم تستوعب فحوى ومغزى أوسلو، فانبرى من داخل حزب العمل فريق يقوده أبناء الجيل الوسط الذين دخلوا الحياة السياسية من بوابة المناصب العسكرية العليا (من أمثال أفيغدور كهلاني الذي انشق عن الحزب وأسس ما سمي بحزب الطريق الثالث بالإضافة أوري أور وافرايم سنيه وأيهود باراك وبنيامين بن اليعزر). وتجدر الإشارة إلى أن كهلاني انضم إلى الائتلاف الليكودي بزعامة نتنياهو عام ١٩٩٦ وتولى منصب وزير الامن الداخلي فيه.

إزاء كل هذه السلبيات التي رافقت مسيرة حزب العمل، لا بد من طرح السؤال الضروري حول استعادة هذا الحزب مكانته وانتصاره في انتخابات عام ١٩٩٢، وحول العوامل والأسباب التي ساعدته على تعويم نفسه. والجواب عن هذا السؤال يكمن في النقاط والاعتبارات التالية:

أ - تعفن الليكود من جراء السنين الطويلة له في الحكم. فالليكود حسب رأي الصحافي الإسرائيلي يوئيل ماركوس[٢٩] - «على غرار حزب مباي في حينه، تعفن و فقد كل صلة بالواقع» والعفونة في الليكود بدأت مع اعتزال مناحيم بيغن للحياة السياسية، حيث لم يكن في الليكود من يمكنه أن يملأ الفراغ الذي تركه على صعيد الحزب الذي تحول إلى «تعاونية» من الانتهازيين.

ب - السبب الثاني يتعلق بالأداء الوظيفي. ففي الأحد عشر عاما (١٩٧٧-١٩٨٨)

تورطت حكومات الليكود في حرب لبنان وفي أزمة الأسهم المصرفية وتكلفتها الباهظة وبالتضخم المالي. وهذه ألاخفاقات الثلاثة ما كان ليتسنى إصلاحها لولا مشاركة وزراء من حزب العمل في حكومة الوحدة الوطنية عام ١٩٨٤. في المقابل لم تقم حكومة شامير بأي شيء يمكن أن يسجل لصالحها، لا على صعيد التشريعات الأساسية، ولا على صعيد عملية التسوية في المنطقة، ولا على صعيد الاستقلال الاقتصادي.

ج ـ إخفاق الليكود على الصعيد الاجتماعي، إذ خان جمهوره الذي رفعه إلى سدة السلطة من الطوائف الشرقية وكذلك المهاجرين الجدد حيث تتفشى البطالة في اوساط الطرفين.

د ـ انعدام القدرة لدى الليكود على منح الشعب أية رؤية أو رسالة أو أي وعد للمستقبل، بل المزيد من الدماء والدموع والشقاء.

هـ ـ تصلب الليكود وارتكازه على الأيديولوجيا المجردة «أرض إسرائيل الكاملة» وعرقلة عملية السلام والخلافات بين قادته، ولا سيما الوسط المتردد الذي يقترع عادة للطرف الأقوى والذي أدرك في حينه أن الولايات المتحدة الاميركية تفضل حزب العمل بعد قضية ضمانات القروض وارباكاتها ما بين شامير وبوش.

و ـ شخصية اسحق رابين المعروف بصداقته للأميركيين منذ كان سفيراً لإسرائيل في واشنطن، وماضيه العسكري والسياسي ومواقفه المتشددة تجاه قضايا التسوية وهو المعتبر «صقراً أمنياً» إضافة إلى مرونته وواقعيته، مما اكسبه من يسمون بأصحاب الأصوات العائمة في الجمهور عامة وحتى من جمهور الليكود نفسه.

ز ـ الانتفاضة الفلسطينية التي أربكت الحكومة الإسرائيلية العاجزة عن وقفها ولا سيما العمليات الإستشهادية مما ساهم بتفاقم أجواء القلق واليأس لدى الإسرائيليين الذين فضلوا رابين على شامير.

ح ـ المتغيرات الإقليمية والدولية المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية و«رعب الصواريخ» العراقية وانعقاد مؤتمر مدريد، مما فتح باب الأمل لدى الإسرائيليين بعقد سلام مع العرب بأقل قدر من التنازلات الممكنة [٣٠].

ط ـ لقد بالغ حزب الليكود في ادعاء الولاء التلقائي والمفروغ منه لابناء الطوائف الشرقية الى جانبه، خاصة بعد ان أثر على ولائهم هذا موت بيغن

والاستخفاف بمكانة دافيد ليفي المغربي الأصل داخل الليكود.

ي ـ خضوع السياسة الإسرائيلية الداخلية لمسار من «ألامركة»، سواء من حيث التركيز على الكاريزما التي يتمتع بها المرشحون شخصياً، أو من حيث الانتخابات التمهيدية الداخلية، والتأييد الشعبي لتغيير طريقة الانتخابات، وتبني أسلوب الانتخابات المباشرة، وهي قضايا تمتع فيها حزب العمل بتفوق كبير على حزب الليكود.

ك ـ وحدة حزب العمل والإصلاح الديموقراطي الذي اجتازه، واتحاد أحزاب اليسار الصهيوني في حزب واحد هو حزب ميرتس مقابل المعسكرات في الليكود والانقسامات داخله وداخل حزب اليمين.

ل ـ التأثير البالغ للأصوات العربية التي أعطت العمل أكثر بكثير مما أعطت الليكود.

م ـ تقريرا مراقب الدولة ومحافظ بنك إسرائيل، اللذان وجها انتقادات قاتلة لأداء حكومة الليكود بزعامة شامير، وللفساد الذي استشرى في أدوات السلطة وللسياسات الاقتصادية الفاشلة للحكومة [٣١].

هذه الأسباب والاعتبارات جميعها خدمت حزب العمل لفترة قصيرة من الزمن ولكنها ما لبثت أن ارتدت عليه بصورة كارثية مع عملية اغتيال زعيم الحزب ورئيس الحكومة رابين في الرابع من تشرين الثاني ١٩٩٥، علماً بأن رابين لم يكن يسعى إلا إلى شق الصف العربي وتصعيد الخلافات في داخله، من طريق الوعد بإحراز تقدم على أحد المسارات (الحكم الذاتي الفلسطيني ـ أوسلو) وإهمال مسارات أخرى خصوصاً في لبنان والجولان. والهدف من هذا كله لم يكن في أي وقت من الأوقات إحراز السلام الحقيقي القائم على العدل كما يطالب العرب، بل فقط إنهاك الموقف العربي من الداخل وإثارة النعرات والتناقضات إلى حد الاقتتال الأهلي، وهو ما يعتبر مرتكزاً أساسياً للسياسة الصهيونية البراغماتية العمالية بنوع خاص، وعنصراً أساسياً من عناصر الأمن القومي الإسرائيلي، وأحد ضمانات الهيمنة الإسرائيلية والصهيونية العالمية على المنطقة بدولها وشعوبها. وهذا ما تجلى في رفض تنفيذ القرارات الدولية رقم ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ وسواها إلا بصورة استنسابية ومجزوءة وتأجيل بت القضايا الجوهرية إلى فترات زمنية مفتوحة وغير محددة، للإبقاء على باب الرفض مفتوحا أمام الانتهازية

الصهيونية التي تعرف كيف تستغل الظروف وتستفيد من تناقضات مصالح الأنظمة خدمة لمشروعها غير المحدود.

على الرغم من كل «الدجل السلمي» الذي تعاطاه حزب العمل بأسلوبه الانتهازي المزري منذ مشروع آلون عام ١٩٦٨ وحتى اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، فإن دعاة الصهيونية الدينية في إسرائيل، شرعوا على امتداد الثمانينات والتسعينات، في المطالبة بفك عرى التحالف مع الدولة العلمانية، الأمر الذي تمثل في ما بيّناه سابقا من تحدي زعماء الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية وفي إصدار الفتاوى الحاخامية برفض إطاعة الجنود المتدينين قادتهم في الجيش، وصولا إلى إصدار فتوى بقتل رابين نفسه اثر اتهامه بالخيانة العظمى، و هنا تقاطع صراع المتدينين والعلمانيين بصراع دعاة التسوية مع العرب ودعاة «إسرائيل الكبرى».

وفي هذا السياق أعلن عضو الكنيست عن حزب الليكود بنيامين نتنياهو «إن رابين لا يحب بلاده ويعتبر إسرائيل وطناً له، إنه يبيع وطنه كسلعة». وشارك نتنياهو أيضا في تظاهرة رفع خلالها نعش أسود كتب عليه «رابين يدفن الصهيونية»، وشّبه نتنياهو أساليب رابين في إدارة سياسة إسرائيل بأساليب تشاوشيسكو في تشيكوسلوفاكيا [٣٢]. وقبل شهر واحد من مصرعه، تعرض رابين، أثناء حضوره اجتماعا للمهاجرين الأنكلوساكسون الجدد في معهد للرياضة في تل أبيب، لسلسة من الشتائم والتهديدات، من بينها التهديد الذي وجهه إليه حاخام الجامعة العبرية بالقدس، مما اضطر رابين الى قطع خطابه ومغادرة المكان، وأثناء الفترة ذاتها طالب اريل شارون بمحاكمة كل من رابين وبيريس معاً[٣٣]. ومما قاله: «إن رابين وبيريس وكل وزراء الحكومة وموظفيها سيحاكمون يوما ما على انصياعهم لأعدائنا وعلى الذل الذي يلحقوه بالشعب»[٣٤]. و شكلت أقوال رئيس الدولة عيزر وايزمان تهديداً لمصداقية سياسات الحكومة، و مما قاله «إن رابين لا يعرف جيداً ما يفعله، وانه يتسرع كثيرا ... وغير حذر. ينبغي وقف مسيرة السلام وإعادة تقييم الوضع... إن اتفاقية أوسلو لا قيمة لها لأنها لم تقر إلا بغالبية صوت واحد». كما جاءت تصرفاته اللاحقة لمصلحة تيار اليمين، فقد رفض مقابلة بضعة آلاف من المستوطنين الذين قرروا مغادرة الاراضي المحتلة الى داخل الخط الأخضر بمساعدة حركة «السلام الآن»، في الوقت الذي دأب على زيادة المستوطنات ومقابلة معارضي التسوية [٣٥].

لقد أدت تصفية رابين جسدياً وتهميش بيريس سياسياً، إلى فتح المجال أمام الديماغوجي المشهود له بقدراته الكلامية والإعلانية بنيامين نتنياهو، لتولي سدة السلطة كزعيم لليكود ثم كرئيس للحكومة الإسرائيلية. و بذلك تحرر الليكود مجدداً من تهمة البراغماتية التي فرضتها عليه ظروف السلطة وموجباتها، وعاد كحركة أيديولوجية واضحة المعالم وحيدة الاتجاه، يمينية، قومية، شوفينية، بحيث قيل أن الليكود عاد كحركة حيروت الأصلية مثلما أسسها بيغن وأوصى بها جابوتنسكي - حزب متجانس من الناحيتين الأيديولوجية والتنظيمية على السواء[٣٦]. وقد استفاد نتنياهو من ضعف بيريس الناجم عن افتقاره العمق العسكري ومن تردده واتهامه بالحمائمية، وبأنه الفاشل الأكبر وهو الذي عجز عن تشكيل حكومة عام ١٩٨٨ وهُزم في زعامة حزبه أمام رابين عام ١٩٩٢ مثلما هزم أمامه أيضا عامي ١٩٧٤ و١٩٧٧. كما واستفاد كذلك من التعديل في قانون الانتخابات الذي تم تطبيقه عام ١٩٩٦ والذي فصل السباق من أجل رئاسة الوزراء عن تنافس الأحزاب على مقاعد الكنيست. وهذا التعديل ساهم في زيادة سلطات رئيس الحكومة وتقليص القوة التفاوضية للأحزاب الصغيرة، إنما أدى أيضا إلى تقليص مفاجئ وبارز في نسبة التصويت للحزبين الكبيرين: الليكود والعمل على ٤٤ مقعداً وعلى ٣٤ مقعداً عام ١٩٩٦، و٢٦ مقعداً عام ١٩٩٩. أما الليكود فحصل تباعاً على ٤٢ و٢٦ و١٩ مقعداً في السنوات ذاتها.

وقد انبثقت هذه النتائج الدراماتيكية عن النمو الهائل في عدد الأحزاب القطاعية والطائفية المتمثلة في الكنيست، والتي يعكس تكاثرها، أكثر من أي برلمان سابق، حجم الانقسامات والشرذمة داخل المجتمع الاسرائيلي، ومن هذه الأحزاب حزب شينوي بزعامة الصحافي السابق تومي لابيد (٦مقاعد) وحزب الوسط بزعامة اسحق موردخاي (٦مقاعد) وحزب اسرائيل بيتنا بزعامة افيغدور ليبرمان (الذراع اليميني السابق لنتنياهو) (٤مقاعد) وحزب شعب واحد بزعامة عمير بيريس (رئيس حركة النقابات المهنية والعمالية) و«حزب بلد» الخاص بالعرب الموجودين داخل الكيان بزعامة عزمي بشارة (مقعدان)[٣٧].

هكذا إذن تمكن نتنياهو في انتخابات ٢٩ أيار ١٩٩٦ من إلحاق الهزيمة المذلة بشمعون بيريس الذي فشل في استغلال موجة التعاطف الشعبي مع حزب العمل في أعقاب اغتيال رابين. وكانت النتائج متقاربة جداً، ولكنها مع ذلك شكلت

صدمة لزعامة بيريس أولاً ولحزب العمل عموماً ثانياً.

و كان من بين الاسباب التي أدت إلى هذه النتائج الكارثية على حزب العمل ما يلي:

أ ـ انحسار التأييد لاتفاقات أوسلو والسياسة «السلمية» المنسوبة إلى بيريس من جهة الرأي العام الإسرائيلي، وذلك بشكل خاص بسبب العمليات الإستشهادية التي نفذها المقاومون الممنوعون من حقوقهم الشرعية في كل من القدس وتل أبيب وعسقلان في شهري شباط وآذار من عام ١٩٩٦.

ب ـ عودة المهاجرين السوفيات للتصويت لصالح نتنياهو والليكود إذ صوّت ثلثاهم له، فيما صوت الثلث فقط لبيريس، وذلك بسبب عدم تحقيق حزب العمل مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية.

ج ـ ثبات أغلبية الناخبين من أبناء الطوائف الشرقية والمتدينين والطبقة الفقيرة وسكان البلدات الهامشية والصغيرة على التصويت لصالح نتنياهو واليمين القومي الديني.

د ـ إحجام فئة من العرب (نحو عشرة آلاف صوت) عن التصويت لصالح بيريس واقتراع قسم منهم (٢,٥٪) لصالح نتنياهو، احتجاجا على سياسة بيريس المتطرفة عبر إغلاق المناطق وحصارها وتجويعها، وأيضا احتجاجا على ارتكاب مجزرة قانا في نيسان ١٩٩٦ أثناء العدوان على لبنان تحت اسم «عناقيد الغضب»[٣٨].

د ـ الأخطاء التي ارتكبها بيريس أثناء حملته الانتخابية التي كانت دعايتها دفاعية وسلبية، إذ اكتفت بشعار «إسرائيل قوية مع بيريس» بينما كانت الدعاية الانتخابية لنتنياهو هجومية، وقد صورت بيريس بأنه «سوف يقسم القدس وسيسيء الى أمن إسرائيل وسيضع الأمن في يد عرفات» كما قال له نتنياهو في المناظرة التلفزيونية التي جرت قبل يوم من الانتخابات عام ١٩٩٦[٣٩].

هـ ـ النظام الانتخابي الجديد الذي مكن الإسرائيليين من الاقتراع المباشر لرئيس الوزراء والذي حصر المنافسة الشخصية بين رجلين فقط هما بيريس ونتنياهو، وهذا ما جعل مؤيدي الأحزاب، الصغيرة منها على الأخص، يصوتون لأحد المرشحين وفقا لاقتناعاتهم، دون أن يؤثر ذلك في تصويتهم لمرشحي أحزابهم في الانتخابات البرلمانية (الكنيست) على غرار النظام الانتخابي السابق.

و ـ نجاح حزب الفريق الثالث الذي انشق عن حزب العمل في جذب أصوات ناخبين متشددين كانوا يعتبرون من مؤيدي حزب العمل سابقا [٤٠].

ز ـ أنانية بيريس وشخصانيته التي جعلته يخوض انتخابات عام ١٩٩٦ وهو يخطط لانتخابات عام ٢٠٠٠ إذ رفض الإعلان عن عزمه تعيين ايهود باراك وزيراً للدفاع وحاييم رامون وزيراً للخارجية، خوفاً من منافسة الرجلين له في انتخابات العام٢٠٠٠، إذ كان ذلك الإعلان سيطمئن الناخبين المترددين من الوسط، لوجود شخصية أمنية في منصب وزير الدفاع على غرار اسحق رابين.

ح ـ وضع نحو ٧٠ ألف ناخب يهودي بطاقة بيضاء، و هو ما مثل احتجاجاً يهوديا على سياسة بيريس. وقد أظهرت النتائج فيما بعد أن الوسط اليهودي أعطى نتنياهو نحو ٥٥,٥٪ من الأصوات مقابل ٤٤,٣٪ لبيريس. أما الوسط العربي فأعطى بيريس ٩٤,٣٪ من الأصوات مقابل ٥,٢٪ لنتنياهو.

إلا أن السياسة المتطرفة والمتعنتة والمذبذبة لنتنياهو، أدت إلى جمود عملية التسوية على جميع المسارات وإلى فتور ظاهر في العلاقات الإسرائيلية الاميركية خصوصاً على ضوء تهديد نتنياهو بإحراق واشنطن من خلفية الصلف والثقة المبالغ بها في النفس. كما أدت السياسات المغالية في الانفاق على المستوطنات ولاسيما في الأماكن ذات الحساسية والإشكالية الفائقة مثلما حصل في جبل أبو غنيم في القدس، بالإضافة الى طبيعة تركيبة الإئتلاف الحكومي الخاضع لابتزاز الأحزاب الدينية واليمينية الشوفينية، إلى حصول ركود اقتصادي وعدم استقرار سياسي خلال ولاية نتنياهو التي شهدت فضائح مالية وقانونية كثيرة ناهيك عن الفضائح الأخلاقية المتعلقة بسلوك نتنياهو نفسه. وقد تجمعت كل هذه العوامل السلبية على امتداد ولاية نتنياهو ما بين حزيران ١٩٩٦ وحزيران ١٩٩٩ وتقاطعت مع اشتداد حدة الخلافات داخل الحكومة كما في داخل حزب الليكود، والتي توجت بانسحابات من الحزب واستقالات من الحكومة، الأمر الذي أرغم الكنيست على حل نفسه في كانون الثاني ١٩٩٩ والدعوة الى انتخابات مبكرة مزدوجة للكنيست ولمنصب رئاسة الوزراء. وقد فاز باراك على منافسه نتنياهو من الدورة الأولى للانتخابات المباشرة لرئاسة الوزراء بفارق ١٢,١٦٪ من الأصوات مستفيدا من دعم العرب واليهود الروس وبعض اليهود الشرقيين المؤيدين لحزب غيشر بزعامة دافيد ليفي، بالإضافة إلى المتدينين من حزب ميماد المعتدل والمؤتلف مع

حزب العمل ضمن ما سمي قائمة «إسرائيل واحدة».

الجدير بالملاحظة هنا هو أنه بالرغم من فوز باراك على نتنياهو فإن كلاً الحزبين (العمل والليكود) قد خسرا في انتخابات الكنيست عددا من مقاعدهما، ومُني الليكود بنوع خاص بهزيمة ساحقة.

إلا أن باراك لم يتمكن من تشكيل ائتلاف منتظم ومتوافق، بل ان ائتلافه الحكومي ضم ست كتل انتخابية غير متجانسة بل متعارضة سياسياً واجتماعياً مثل إسرائيل في الهجرة وحزب المفدال المعارضان للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ولإزالة أي مستوطنة منها، وحركة شاس الدينية المتشددة والتي نالت لوحدها ١٧ مقعدا في الكنيستش مما جعلها ثالث حزب من حيث القوة التمثيلية في إسرائيل.

لقد أثبت باراك بعد انتخابه رئيسا لوزراء إسرائيل خلفاً لنتنياهو انه لا يقل تصلبا وتعنتا عن هذا الأخير على جميع المسارات ولا سيما المسار الفلسطيني حيث طالب بثمن تبادلي لقاء أي إعادة انتشار، وكذلك فعل أيضا على المسارين السوري واللبناني، حيث رفض ما سمي بوديعة رابين على المسار السوري، وحاول عبثا الحصول من لبنان على تنازلات أمنية، الأمر الذي حمل الكاتب الإسرائيلي المعروف يوئيل ماركوس في صحيفة هآرتس على إعطائه لقب «باراكياهو»[٤١] باعتباره نموذجاً مستنسخاً عن نتنياهو في عناده وتصلبه.

وكشفت الصحف الإسرائيلية خلال المفاوضات على تعديل اتفاق واي ريفر والجدول الزمني لتنفيذه، أن ايهود باراك الذي عارض اتفاق «أوسلو» عام ١٩٩٥ عندما كان وزيراً في حكومة رابين، لا يزال من المنطلق نفسه يرفض التنازل عن الأراضي الفلسطينية في المرحلة الانتقالية، و يرى أن أي انسحاب أو إعادة انتشار يجب أن ترتبط بتنازلات يقدمها الفلسطينيون في مسائل الوضع النهائي كالقدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والمياه. وقد علق الكاتب في صحيفة هآرتس جدعون ليفي على مواقف باراك هذه بالقول: «كلما انكشفت الملامح السياسية التفصيلية لباراك أكثر، وضح الشبه بينه وبين من يفترض أن يكون خصمه، بنيامين نتنياهو... فهو استخرج من هوة النسيان مشروع آلون... وقدمه بصفته برنامجه الأساسي. انتفاضة، أوسلو، لم يتغير شيء تحت شمس باراك. مشروع أكل الدهر علية وشرب، ولم يقبله في أي وقت من الأوقات، أي طرف

عربي، هو البرنامج السياسي البديل من برنامج نتنياهو... ومع بديل كهذا من يحتاج حقاً إلى تغيير في السلطة؟!»[٤٢]. وهو على الرغم من موافقته المبدئية أثناء مؤتمر حزب العمل السادس عام ١٩٩٧ على قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح، إلا أنه عاد فاقترح كونفدرالية إسرائيلية ـ أردنية ـ فلسطينية معتبراً أن ذلك هو أفضل من دولة فلسطينية مستقلة.

على خلفية ما تقدم تجدر الملاحظة بأنه على الرغم من الانتصار الشخصي الذي أحرزه باراك على نتنياهو في انتخابات عام ١٩٩٩، إلا أن حزب العمل لم يقترب من الحصول على أغلبية كلية في الكنيست. وتقدم باراك الكاسح باثنتي عشرة نقطة في سباقه الى رئاسة الحكومة، لم يحفظ لقائمة ترشيحه إلى الكنيست، التي حظيت بمجرد ثلث الأصوات التي أعطيت لزعيمها، سوى الفوز بـ٢٣ مقعداً في المجلس التشريعي (الكنيست) المؤلف من ١٢٠ عضواً. ولم يمثل الاقتراع في عام ١٩٩٩ تحولا كبيرا وسريعا للرأي العام، وهذا ما عكسته بصورة اوضح حقيقة أن أحزاب ائتلاف نتنياهو المهزومة قد فازت بـ٦٠ مقعداً. وهكذا تبيّن أن الانحياز إلى باراك لم يكن أكثر من رفض لنتنياهو وأسلوب حكومته المراوغ، ولا يمثل تخليا عن أيديولوجيا جناح اليمين الذي يمثله.[٤٣] وفي هذا السياق يرى اليهود الشوفينيون، المغالون في القومية، والأصوليون المتدينون، أن الطموح إلى بسط الحكم اليهودي على سيناء وأجزاء من لبنان ومعظم الضفة الشرقية للأردن يجب ألا ينسى، وقد يمسي ذات يوم ملائماً من الناحية السياسية. لكن في غضون ذلك، يمكن تأجيل العمل المباشر لتحقيق هذه الأهداف في محاولة لتعزيز الحكم اليهودي غرب الأردن في الضفة الغربية[٤٤]. ويعتقد الكثيرون من الأصوليين والمغالين في القومية أن لليهود المخلصين لما يسمى «ارض إسرائيل» الحق في مقاومة الحكومة الإسرائيلية المنتخبة وحتى إطاحتها ان هي وافقت على التخلي للحكم العربي عن أجزاء من «أرض إسرائيل» وترتبط ارتباطا وثيقا بهذه النظرية التوسعية النظرة القائلة إن السلام مع الفلسطينيين والعالم العربي مستحيل، وان على إسرائيل الاستعداد للحرب، التي تتبع ضرورتها، مهما بدت مواقع التفاوض الفلسطينية معتدلة، من عدم إتمام المهمة الصهيونية. وبالتالي فإن أية تنازلات إقليمية تقدم ثمناً للسلام إنما هي عمل أحمق[٤٥].

على هذا الأساس قبل أن وصول شارون إلى السلطة على أنقاض باراك لم يكن لبراعة شارون نفسه، ولكن لفشل باراك في أن يكون حاسما في تحقيق سياساته التي وعد بها، وعدم حسمه لأمره أثناء مفاوضات التسوية في كامب ديفيد.[٤٦] وكان باراك قد وصل الى الحد الأدنى الذي تراه إسرائيل اليمينية المتطرفة كخط أحمر للتسوية، بصرف النظر عن المرجعيات والوثائق المتفق عليها من قبل وهذا ما سمي بأسلوب الإعاقة والتهرب (Stalling Tactis) حتى يصل بالمفاوضات الى ما يرجوه. وهكذا صاحب عملية التسوية الجارية ببطء، التراجع عن بعض ما كان قد اتفق عليه من قبل، وتم تاجيل إجراءات كان يجب على اسرائيل تنفيذها ضمن اوقات محددة ولم تتم. وبرزت عادة اعادة التفاوض حول الاتفاقيات الموقعة وتجزئتها، الأمر الذي كشف ضعف باراك وحزبه امام اشتراطات اليمين القومي والديني، كما وكشف مدى الاعاقة التي يعاني منها باراك بسبب هذه الاشتراطات والقيود، مما أدى الى جمود العمل السياسي كلياً والى فشل الثلاثي: باراك ـ كلينتون ـ عرفات في تحريك الوضع قيد أنملة. وهذا العجز أدى الى سقوط باراك واعتزاله والى فشل كلينتون وخروج عرفات بخفي حنين من كل هذه السنوات العجاف المليئة بالتضحيات الدامية والمماحكات السياسية العقيمة.

٤-باراك و التوازن في السلبية بين العمل والليكود:

لقد أثبت ايهود باراك الذي يعني اسمه البرق، أنه يستحق هذا الاسم اذ أنه صعد كالبرق ثم اختفى كالبرق أيضاً. فلقد شهدت مسيرته السياسية بعض النجاحات بتحقيق الانسحاب من لبنان وتوقيع اتفاقية واي بلانتايشن في شرم الشيخ بتاريخ ١٩٩٩/٩/٤ وتوقيع اتفاقية التبادل الديبلوماسي مع موريتانيا في ١٩٩٩/١٠/٢٨ وتعزيز العلاقات مع مصر والأردن، وشهدت مسيرته على الصعيد الداخلي طرح ما يسمى بالثورة المدنية لتعزيز الطابع العلماني للدولة.

إلا أن مناورات باراك السياسية ما لبثت أن انكشفت للجميع حين عاد وأكد لاءاته الثلاث: لا عودة إلى حدود عام ١٩٦٧، لا عودة للاجئين الفلسطينيين، لا تقسيم للقدس. وقد كشفت أبواب الموازنة التي أعدتها حكومته لعام ٢٠٠١ أن هذه الحكومة لم تغير سياسة نتنياهو الاستيطانية، فقد رصد فيها مبلغ ١,٢ مليار

شيكل جديد (حوالي ٣٠٠ مليون دولار) للاستيطان، وهو مبلغ قريب جداً من المبلغ الذي كان رصده سلفه نتنياهو وقدره ١,٥ مليار شيكل جديد في موازنة عام ١٩٩٩ للغرض ذاته. وأنشأ باراك خلال فترة حكمه ٢٨٣٠ وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغت نسبتها ١٦,٧٪ من مجموع ما تم بناؤه خلال سبع سنوات منذ اتفاق أوسلو والتي بلغت ١٦٩٠٠ وحدة سكنية.(٤٧)

وبالإضافة إلى ذلك صوّت باراك مع المعارضة اليمنية بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٧ على قانونين أساسيين يضعان قيوداً على حرية المفاوض الإسرائيلي بشأن مستقبل القدس واللاجئين.

إلى جانب هذه المواقف اليمينية البارزة والمتصلبة والتي تحول دون تميّز العمل عن الليكود، واجه باراك العديد من نقاط الفشل أبرزها انه فشل:

١ـ في الوصول إلى اتفاق مع لبنان وسوريا يسمح له بالانسحاب من جنوب لبنان ويحافظ على كرامة الجيش الإسرائيلي ويضمن الأمن لشمالي إسرائيل.

٢ـ في الإفراج عن الجنود الإسرائيليين الذين أسرهم حزب الله في مزارع شبعا المحتلة.

٣ـ في تحقيق أي اختراق حقيقي على المسار الفلسطيني وصولاً إلى كامب ديفيد الثانية.

٤ـ في منع نشوب انتفاضة الأقصى.

٥ـ في وقف تردي العلاقات المتوترة، داخل المجتمع الإسرائيلي وخاصة بين الفلسطينيين واليهود مما أدى الى سقوط ١٣ شهيدا عربيا من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨.

٦ـ في تجسيد تفاهم شرم الشيخ الداعي إلى وقف الاشتباكات بين الفلسطينيين والقوات المسلحة الإسرائيلية.

٧ـ في منع انعقاد مؤتمر القمة العربي في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢١.

٨ـ في عجز تكتل حزب «إسرائيل واحدة» (الذي يضم حزب العمل وحزب ميماد الديني وحزب غيشر) الذي يقوده باراك نفسه، عن تسويق أي اتفاق مع الفلسطينيين داخل المجتمع الإسرائيلي المائل الى التطرف.

وإزاء عجزه هذا، وقع باراك في الفخ الذي وقع فيه نتنياهو من قبل، فتكاثرت الدعوات إلى إسقاط حكومته العاجزة في أوساط متعددة بما فيها أوساط حزبه.

ولم يجد باراك إزاء كل ذلك سوى الاستقالة من رئاسة الوزراء، مصحوباً باتهامه بالأنانية والتآمر لقطع الطريق على إعادة ترشيح نتنياهو الذي كان يعتزم خوض المعركة على منصب رئاسة الوزراء. وفي سباقه للمناورة على الوقت اقترح باراك تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسته ولكن الاقتراح سقط، ولم يتبق أمامه سوى خيار إنجاز اتفاق سريع وطارئ مع الفلسطينيين يطلب الثقة على أساسه من الجمهور في استفتاء شعبي، متجاوزاً سائر الأحزاب والكنيست. أما الخيار الثاني الذي كان متاحا أمامه فهو الدخول في منافسة مع مرشح الليكود آرييل شارون على الرغم من تفوق الأخير عليه في استطلاعات الرأي المتكررة. وعلى الرغم من التنازلات الكبيرة - المزعومة - بالمعيار الإسرائيلي، التي قدمتها حكومته للفلسطينيين في كامب ديفيد الثانية بغرض الوصول الى «صفقة العمر» بإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الى الأبد، فإن الفلسطينيين كشفوا ألاعيبه ورفضوا بهلوانياته السياسية المفضوحة.

ومع اقتراب موعد الانتخابات، مارس باراك ضغوطا على الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والدول العربية لإقناع الفلسطينيين بالعودة إلى محادثات جديدة في واشنطن على مستوى المفاوضين. وكانت نتيجتها تقديم كلينتون اقتراحاته التي تلاها بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٣ على الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي شفهياً طالباً منهما الموافقة عليها قبل تقديم أي تفسير أو إيضاح من طرفه. إلا أن الفلسطينيين أدركوا ما يحاك لهم من فخ خطير، فامتنعوا عن قبول هذه المقترحات كأساس لحل نهائي قبل استكناه مضمونها وتفاصيلها وإزالة الغموض عن صياغتها، وهم الذين اكتووا بنار تفاصيل اتفاق أوسلو. وهكذا أقفلت الدائرة على باراك الذي وجد نفسه عند نقطة الصفر في مواجهته مع شارون.

من هنا انهار الائتلاف الحكومي على رأس باراك خصوصا لجهة تصادم المصالح المتعارضة بين حزبي شاس والمفدال من ناحية وحزب ميرتس العلماني اليساري من ناحية اخرى بشأن الخلاف حول مسيرة التسوية. وتبين على ضوء الابتزاز المالي والسياسي لكل من حزب شاس اليهودي الشرقي والمستوطنين المدعومين من حزب المفدال والليكود، وفشل جهود باراك لضبط السلوك الحزبي داخل حزبه وائتلافه «اسرائيل واحدة»، مدى هشاشة التوليفة الحزبية القائمة. وساهم فشل قمة كامب ديفيد ونشوب انتفاضة الاقصى، في اقصاء باراك

وائتلافه وخسارة حزب العمل فرصة النهوض من جديد لأمد غير محدود.

٥-ملاحظات ختامية:

لقد انتهز الإرهابي العتيق آرييل شارون كل هذه السلبيات التي وقع فيها باراك ونتنياهو، والأجواء الشوفينية المتطرفة في صفوف الشعب الإسرائيلي، ليحرز انتصاراً منقطع النظير في تاريخ الكيان الصهيوني كزعيم لحزب الليكود وكرئيس للحكومة الإسرائيلية دون منازع، في شهر شباط٢٠٠١، وذلك بعد أن فجر انتفاضة الأقصى وتسبب بجريان أنهار من الدماء الفلسطينية التي ما تزال تنزف كل يوم، من دون أن يتمكن أي طرف من الأطراف المعنية محلياً أو اقليمياً او دولياً من أن تكون له الكلمة الفاعلة في وضع النقاط على حروف التسوية المعطلة بفعل الأطماع الإسرائيلية.

والجدير بالذكر ان الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة لرئاسة الوزراء سجلت اقل معدل للمشاركة من قبل الناخبين تشهده إسرائيل منذ تأسيسها، إذ لم يمارس حق الانتخاب سوى ٦٢,٢٨٪ من مجموع أصحاب حق الاقتراع. في حين كانت النسبة في انتخابات عام ١٩٩٩ قد وصلت إلى ٧٨,٨٪.

وتعود هذه الظاهرة إلى عدة عوامل أهمها مقاطعة بعض الجماعات للانتخابات مثل العرب الذين شاركوا بنسبة ٣٥٪ فقط واليهود الروس بنسبة ٣١٪ بالإضافة إلى تراجع مشاركة الوسط واليسار[٤٨]. كما وانها تعود أيضا إلى تصاعد وتيرة صراع الأقطاب داخل الحزبين الكبيرين. وساعد النظام الانتخابي المزدوج في احداث مزيد من الاستقطاب الإثني والطائفي والسياسي في المجتمع الإسرائيلي، مما أدى إلى تكاثر أعداد الأحزاب الصغيرة والمتوسطة على حساب الحزبين الكبيرين، ناهيك عن تلاشي الفوارق الأيدلوجية والاستراتيجية السياسية بين هذين الحزبين، مما أدى إلى تراجع أعداد المنتسبين الجدد إليهما وتزايد أعداد المستقيلين منهما ضمن أجواء من الخيبة والمرارة.

وقد عبّر الكثيرون أيضا عن احتجاجهم وعدم رضاهم عن سياسات المرشحين، باراك وشارون معاً، من خلال وضع بطاقات بيضاء في صناديق الاقتراع.

وفي هذا السياق عبّر يوسي ساريد زعيم حزب ميرتس عن المعضلة الانتخابية بقوله: «مثل الكثيرين منكم، أنا أريد أن أعاقب باراك، ولكن انتخاب شارون

سيكون عقابا مبالغاً فيه». وهكذا تبين أن المرشحين باراك وشارون ليسا أفضل ما يمكن الحصول عليه، واختيار أي منهما يتطلب مخاطرة كبيرة. فباراك يمثل التنازلات المبالغ فيها والتناقض في السياسة الداخلية، في حين أن شارون يمثل القوة المبالغ فيها وانحيازه الى اليمين مهما كان متطرفا.

لقد خيب باراك أثناء فترة حكمه القصيرة آمال اليهود الروس الذين كانت لهم الكلمة الحاسمة في انتخابات عام ١٩٩٢ وانتصار رابين. وفي حين أن ٩٤٪ من هؤلاء شاركوا في انتخابات عام ١٩٩٩ فإن نسبة لا تتجاوز ٦٥٪ منهم شاركت في انتخابات عام ٢٠٠١، و هؤلاء محبطون من باراك لكنهم لا يرغبون في شارون. وترجع أسباب خسارة باراك لليهود الروس إلى السياسات التي انتهجها داخليا وخارجيا. ففي الداخل رضخ باراك لضغوط الأحزاب الدينية مما أغضب الكثير من اليهود الروس الليبراليين. وفي الخارج ظهر باراك أنه يبالغ في التنازلات مثل إعلانه الاستعداد للانسحاب من الجولان و من جنوب لبنان و موافقته على التنازل عن جزء من القدس و٩٦٪ من الضفة الغربية بالإضافة إلى إزالة ١٠٩ مستوطنات!

وفي حين أعطى عرب إسرائيل ٩٥٪ من أصواتهم لباراك عام ١٩٩٩ فإنهم لم يعطوه في شباط ٢٠٠١ سوى ١٨٪ لتكون هذه هي المقاطعة الكبرى من قبل العرب لحزب العمل منذ العام ١٩٤٨.

وقد أتت هذه المقاطعة، التي ساهمت بنسبة كبيرة في تدهورسمعة باراك وشعبيته بصورة مذلة ومهينة أمام شارون، كرد فعل على أحداث تشرين الأول والسياسات القمعية الدموية التي تبناها ضد عرب الداخل، مما أدى الى مصرع ١٣ متظاهراً كانوا يحتجون على قتل إخوانهم وأقربائهم المشاركين في انتفاضة الأقصى التي أتت احتجاجاً على تدنيس شارون لحرم المسجد القدسي في حركة استفزازية ترمي إلى إثارة النعرات والتهييج الأثني اليهودي ضد العرب، الأمر الذي سهّل على شارون الفوز بالضربة القاضية على باراك عندما حصل على ٦٢,٥٪ من إجمالي الأصوات مقابل ٣٧,٤٪ لصالح باراك، وهي نسبة لم تسجل قط في أية انتخابات إسرائيلية على الإطلاق. وهذا السقوط المهين لباراك شكل سبباً مباشراً لتنحيته عن زعامة حزب العمل وعن عضوية الكنيست، الأمر الذي فتح المجال أمام منافسات لا تنتهي بين قيادات ثانوية وضعيفة في حزب العمل،

تدعي لنفسها أحقية قيادة الحزب من دون جدارة. والخلاف على نتائج الانتخابات الداخلية في الحزب بين أبراهام بورغ وبنيامين بن اليعيزر إنما يمثل هذه الحالة من الميوعة والفوضى وفقدان الاعتبار لهذا الحزب.

ويمكن القول أنه بعد أن بدأ باراك حكمه بجمع معظم التيارات الحزبية والسياسية إلى جانبه، فإنه انتهى وقد خسر معظم هذه التيارات، وكانت الخسارة الفادحة هي فقدانه مؤيدي حزبه التقليدين من العرب واليسار، الى الحد الذي تسبب في إحداث أزمة حادة داخل الحزب أدت إلى إسقاطه عن زعامته.

وحالياً ينخرط حزب العمل في حكومة الوحدة الوطنية التي يترأسها آرييل شارون، من خلال التفكير بأن هذه الحكومة ستكون مجرد مرحلة انتقالية ومؤقتة، إذ أن الاعتقاد السائد في هذا المجال هو أن حزب الليكود غير قادر على قيادة إسرائيل نحو أي اتجاه، كما وأن حزب العمل أيضا غير قادر على إسقاط حزب الليكود. وبالتالي جاءت حكومة الوحدة والمشاركة فيها من منطلق اللاخيار. ومع ذلك وجد قسم لا يستهان به من أعضاء الكنيست العماليين أنفسهم في موقع الاعتراض على حكومة الوحدة، سواء لأسباب مبدئية أو لاسباب شخصية. أما شمعون بيريس الذي يتولى منصب وزير الخارجية في حكومة شارون، فرأى أن الجمهور يريد اليمين في الحكومة لكنه يريد سياسة يسارية. إلا أن الأحداث أثبتت أن زعماء حزب العمل المنضوين في حكومة شارون قد تحولوا إلى أضحوكة، وكثيرا ما عانى بيريس من الإهانات من جانب اليمين في وقت كان بنيامين بن اليعيزر، وزير الدفاع، يرتدي زي اليمين لحماية مكانه ومكانته.

وفي الوقت الذي تتعاظم الأصوات داخل حزب العمل لمطالبة بيريس بالاستقالة وبانسحاب الحزب كله من الحكومة، يحاول عدد من المقربين منه الترويج لمشروع آخر معاكس تماما لمعرفة إمكانية تعزيز التحالف بين بيريس وشارون لدرجة احتمال خوض المعركة الانتخابية المقبلة في قائمة واحدة. هذا في حين يخسر بيريس تدريجيا من مكانته داخل حزبه، إذ يسود الشعور بان بقاءه في الحكومة ناجم عن حساباته الشخصية للبقاء في منصب وزير الخارجية وانه في سبيل ذلك مستعد للتغطية على جرائم شارون وأخطائه السياسية والعسكرية.

وهكذا تترسخ أزمة حزب العمل الداخلية، ليس كأزمة زعامة شخصية فحسب بل أيضا كأزمة نهج سياسي من الدرجة الأولى، حيث افتقد الحزب طعمه ونكهته

ورائحته على جميع الأصعدة الفكرية والسياسية والاقتصادية، وهو من أجل ذلك فشل حتى الآن في بلورة مركز استقطاب ذي صدقية. والحزب حتى عهد باراك كان يرتكز على «قضية السلام» ولكنه حسبما تبدّى لاحقاً، فشل في ذلك فشلاً ذريعاً. وهذا ما دفع بعض قادته إلى القول «إن الحزب قد تحطم تماما»[٥٠].

و يرى هؤلاء، ومن بينهم شلومو بن عامي ويوسي بيلين، أن الخطوة الاولى لإعادة بناء الذات في الحزب تكمن في العمل كمعارضة جدية للخط الذي يمثله شارون. ويقول هؤلاء بالتالي بوجوب إظهار فشل شارون للجمهور الإسرائيلي بدلاً من التستر عليه، إلى جانب ضرورة الاستفادة من أخطاء الماضي لاعادة بلورة الخط السياسي الواضح والحقيقي لحزب العمل ولا سيما بالنسبة لقضيتين أساسيتين يجري الخلاف بشأنهما وهما: قضية السعي لإيجاد تسوية تاريخية معقولة لمشكلة العلاقات الجيوسياسية مع الشعب الفلسطيني، وهي قضية يحاول اليمين المتطرف عرقلتها ومنع حصولها، وقضية نوعية ومستوى العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية، التي لا يتحسس منها اليمين ويبدي الاستعداد لارتكاب حماقات في صددها، في حين يبدي حزب العمل قدراً اكبر من الحرص والمداراة بشأنها ويراهن عليها لبناء آماله للمستقبل.

المراجع والمصادر:

١ـ لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن أنظر أسعد رزوق ـ نظرة في الأحزاب الإسرائيلية (مركز الأبحاث. منظمة التحرير الفلسطينية ـ بيروت ١٩٦٦. ص٢٣ـ٣٤). وأيضاً كتاب هاني عبد الله ـ الأحزاب السياسية في إسرائيل ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ١٩٨١ ـ وأيضا حبيب قهوجي ـ الأحزاب الإسرائيلية والحركات السياسية في الكيان الصهيوني ـ مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ـ دمشق ص١٢١ وما بعدها.
٢ـ أنظر حبيب قهوجي ـ الأحزاب الإسرائيلية ـ مصدر سابق ص ١٢٤.
٣ـ نرمين غوانمة ـ إسرائيل ـ الأحزاب الإسرائيلية وتطلعاتها ـ الدار المتحدة للنشر ص ٢٨٢.
٤ـ هاني عبد الله ـ الأحزاب السياسية في إسرائيل ـ ص ١٧٣.
٥ـ نرمين غوانمة ـ الأحزاب السياسية ـ مصدر سابق ص ٢٨٢.
٦ـ حبيب قهوجي ـ الأحزاب الإسرائيلية ـ مصدر سابق ص ١٢٧.
٧ـ مايكل جانسن ـ التنافر في صهيون ـ ترجمة كمال السيد ـ مؤسسة الأبحاث العربية ص٤٠.
٨ـ مايكل جانسن ـ التنافر في صهيون ـ مصدر سابق ص ٤١.
٩ـ هآرتس ١٩٩٠/٦/١.
١٠ـ هآرتس ١٩٩٠/٥/٥/١١.
١١ـ هآرتس ١٩٩٠/٥/١١.
١٢ـ هآرتس ١٤/ ١٩٩٠/٥.
١٣ـ عبد الفتاح محمد ماضي ـ الدين والسياسة في إسرائيل ـ مكتبة مدبولي ـ الطبعة الأولى ١٩٩٩ ص ١٤٤.
١٤ـ المصدر نفسه.
١٥ـ عال همشار ١٩٩٠/٥/٢٨.
١٦ عال همشار ١٩٩٠/٥/٢٨.
١٧ـ الأسباب الرئيسية لسقوط حزب العمل ـ إسرائيليات ـ مجلة شؤون فلسطينية ـ العددان ٦٨ـ٦٩ تموز وآب ١٩٧٧ ص ٢٧٦.
١٨ـ الأسباب الرئيسية لسقوط حزب العمل ـ المصدر السابق ص ٣٨٩.
١٩ـ دافار ١٩٨٩/٤/٢٤ ـ (حركة راتس بزعامة يوسي ساريد هي حركة يسارية تقول بضرورة الإسراع في التوصل الى حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي والعربي الإسرائيلي).
٢٠ـ المصدر السابق.
٢١ـ روبيك روزنتال ـ «الحسم» ـ عال همشار ـ الملحق الأسبوعي ١٩٩٠/٤/١٧. وانظر أيضا مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٣ صيف ١٩٩٠ ص ٢٠٠ وما بعدها.
٢٢ـ دافار ٢٠/ ١٩٩٠/٥ وأيضا الملف رقم ٧٥ ـ المجلد السابع ـ حزيران/يونيو ١٩٩٠.
٢٣ـ انظر في هذا الشأن تفصيلياً ـ رشاد عبد الله الشامي ـ القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة ـ سلسلة عالم المعرفة ـ رقم ١٨٦ ـ ص ٢٢٩ـ٢٣٠ ـ وأيضا ص ٢١٥ الفصل الثالث ـ الأحزاب الدينية في إسرائيل من المساومة إلى الابتزاز.
٢٤ـ في هذا المجال تجدر الإشارة إلى التصريحات التي أدلى بها رابين والتي سخر فيها من قول الحاخامات بأن التوراة هي بمثابة سند تمليك الهي للشعب اليهودي، وإن حسابات الأرض هي حسابات سياسية واستراتيجية من منطلق فكره العلماني.
٢٥ـ جعفر هادي حسن ـ ١٥٠٠ حاخام يصدرون فتوى تثير الانقسام في إسرائيل ـ صحيفة الحياة ١٤ـ١٥ أيلول ١٩٩٥.
٢٦ـ آمنون كابليوك ـ حلقات من كتابه ـ الحياة ١٩٩٦/٧/٢٤.
٢٧ـ هآرتس الملحق ١٩٨٤/٩/٢.

٢٨. عبد الفتاح محمد ماضي ـ الدين والسياسة في إسرائيل ـ مصدر سابق ص ١٤٥.
٢٩. هآرتس ١٩٩٢/٦/٤ ـ وأيضا مجلة شؤون فلسطينية ـ حزيران ـ تموز/يوليو ١٩٩٢ العددان ١٣١ و٢٣٢ ص ١٤٠.
٣٠. سمير صراص وخالد عايد ـ وثائق تأليف الحكومة الجديدة ونتائج انتخابات الكنيست ـ مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ١١ ـ بيروت صيف ١٩٩٢ ص ١٤٧-١٥١.
٣١. مجلة شؤون فلسطينية آب ـ ايلول ١٩٩٢ العدادان ٢٣٣-٢٣٤ ص ٣٤ و٣٥.
٣٢. آمنون كابليوك ـ رابين ـ اغتيال سياسي هآرتس ١٩٩٦/٧/٢٥ وكذلك انظر عبد الفتاح ماضي ـ الدين والسياسة ـ مصدر سابق ص ٤٨٤.
٣٣. المصدر نفسه.
٣٤. المصدر نفسه.
٣٥. المصدر نفسه.
٣٦- هآرتس ١٩٩٣/٥/١٨.
٣٧. جوئيل بيترز و بيكي كوك ـ مختارات إسرائيلية ـ دار الأهرام ـ الرقم ٥٧ ـ حكومة إسرائيل الجديدة ص١٥.
٣٨. أحمد خليفة ـ الانتخابات الإسرائيلية ـ النتائج من زاوية الوضع السياسي الداخلي ـ مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد ٢٧ (بيروت صيف ١٩٩٦) ص١٤-٢٠
٣٩. بن كسبيت وحنان كريستال وريلا كافير ـ صحيفة الاتحاد ـ الحلقتان ١٥.١٦ ـ أبو ظبي ٦و٧ أيلول ١٩٩٨، مقال بعنوان الانتحار ـ ترجمة غسان محمد.
٤٠. معن أحمد الحلقي ـ حزب العمل في المعارضة ـ مجلة الأرض للدراسات الفلسطينية العدد ٤ دمشق نيسان ١٩٩٧ ص ٦٤-٩٦.
٤١. هآرتس ١٩٩٩/٨/٦:
٤٢. جدعون ليفي ـ مع بديل كهذا ـ هآرتس ١٩٩٦/١٠/٦.
٤٣. نور الدين مصالحة ـ إسرائيل الكبرى والفلسطينيون ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ الطبعة الأولى بيروت ٢٠٠١ ص٢٩٠.
٤٤. المصدر نفسه ص ٢٩١.
٤٥. المصدر السابق.
٤٦. أحمد عبد الحليم ـ الدلالات الاستراتيجية لوصول شارون إلى رئاسة الوزراء ـ السياسة الدولية العدد ١٤٤ نيسان ٢٠٠١ ص ٢٢٦.
٤٧. جيروزاليم بوست ٢٠٠٠/١١/٢٧.
٤٨. نانيس مصطفى الانتخابات الإسرائيلية ـ جدل السياسة والثقافة ـ السياسة الدولية العدد ١٤٤ ـ ص١٠٥.
٤٩. المصدر السابق ص ١٠٧.
٥٠. السفير ٢٠٠١/١٠/٢٤ ـ حزب العمل الإسرائيلي ـ الحطام السياسي ـ حلمي موسى ـ وانظر أيضا صحيفة الشرق الأوسط ـ نظير مجلّي ـ ٢٠٠١/١١/٢٩.

première moitié du 21éme siècle. La menace, venue du ciel, qui a cherché à en déstabiliser les fondements, a plutôt servi, comme une manne céleste, à la renforcer. Tout est bien qui finit bien, dit le proverbe. A juste titre d'ailleurs.

NOTES

1- Karl MANNHEIM, Le problème des générations, éd. Nathan, Paris, 1990, pp. 46-50.
2- Entretien avec Craig MONAHAN, Le nouvel Observateur, 13 Décembre 2001, p. 7.
3- Samuel P. HUNTINGTON, "The Clash of Civilizations?", in Foreign Affairs, summer 1993, pp. 22-49.
4- Entretien avec Abdallah HAMMOUDI, Le Monde, 8 janvier 2002 (Propos recueillis pas Sylvain CYPEL).
5- Georges GURVITCH, Les cadres sociaux de la connaissance, P.U.F., Paris, 1965.
6- La assabiyya, que nous décrit très précisément Ibn Khaldoun dans ses Prolégomènes, est un sentiment de solidarité tribale, de nature politique, basé sur une structure de décision non-hiérarchique, incarée par le chef de la tribu considéré à la fois comme père, comme chef et comme guide unique de la tribu.
7- Voir Le Monde du 18 janvier 2002: Un garde du corps de Georges Bush expulsé d'un avion à cause de son "profil racial".
8- "لا إكراه في الدين"
9- Philippe CONTAMINE, La guerre de Cent Ans, P.U.F., Paris, 1977, p. 112.

sécuritaire, politique et économique, n'avait pu venir à bout de la société américaine, cette société qui donnait la fausse impression d'être incapable de s'articuler sur un système déterminé, sur un code de valeurs spécifique et sur une pratique unifiée. Or ce que le monde découvrit, cent jours après la catastrophe, allait dans un tout autre sens: les choix de vie et de pensée américains étaient inébranlables et de loin beaucoup plus solides qu'on ne l'aurait cru.

C'est ainsi que les Etats-Unis ont démontré au monde entier qu'ils ne constituaient pas un conglomérat disparate d'individu venus, par vagues successives, de tous les coins du monde, mais plutôt une société organique dûment convaincue de la justesse de ses choix politiques, sociaux et économiques. Le citoyen, homme ou femme, adulte ou jeune, constitue la pierre angulaire du système américain qui est à la fois un mode de vie et de pensée. Si bien qu'il est incassable de l'extérieur. Seule une menace intérieure, développant de nouvelles attitudes de base, pourrait en modifier la nature.

C'est pourquoi les attentats du 11 septembre ont rendu service, sans le vouloir, à la mentalité américaine de base. S'attaquant à la coquille de la noix, ils furent incapables d'en entamer le coeur. Or c'est exactement le coeur de la noix qui fait sa vie.

La connaissance, mutilée, des islamistes djihadistes, ne leur a pas permis de percevoir la force interne de la mentalité américaine. Cette mentalité faussement permissive et dont la libéralité s'arrête aux frontières des choix essentiels: foi en Dieu, foi dans le mode de vie américaine (en tant que structure de pensée et de vie), foi dans la suprématie civilisationnelle.

Les attentats du 11 septembre, confirmant ces choix identitaires et ne les entamant nullement, n'ont servi qu'à leur ajouter un nouvel élément: le sentiment d'insularité.

Désormais, les Américains traiteront avec le monde entier, mais avec un sentiment constant de "menaçabilité". Ils intégreront pour cela ce sentiment, implicitement, dans tous leurs contrats ou initiatives à venir. Ils ne traiteront plus d'une manière décontractée avec leurs "amis" ou même avec leurs "ennemis", car jamais plus les Américains n'auront de partenaires.

Les attentats du 11 septembre peuvent désormais être qualifiés de secousse sécuritaire profitable à la mentalité américaine qui, restructurée, n'en est que mieux armée pour affronter l'ensemble de la

reprenne sa vie économique normale, pour que le cycle économique reprenne son cours normal. Or ce cycle, aux Etats-Unis, est bâti sur un élément essentiel: la consommation, vu que cette dernière représente plus de 70% du Produit National Brut américain.

La relance de l'économie américaine reposait donc sur la volonté des individus beaucoup plus que celle des autorités économiques ou politiques du pays. Ces dernières pouvaient proposer un retour à la consommation d'avant le 11 septembre, mais elle ne pouvaient pas l'imposer. Le citoyen américain disposait de l'initiative et en était le maître véritable.

Or de nombreux économistes craignaient qu'une économie de la peur ne s'installe aux Etats-Unis après les attentats terroristes. Ils craignaient que les Américains ne s'arrêtent de consommer et que, par conséquent, ils ne provoquent un stockage des marchandises chez les commerçants et dans les entreprises de production; stockage qui devrait se traduire par une récession économique, puis par le licenciement des effectifs. En effet, si les supermarchés et autres entreprises ne vendaient plus comme avant, ils seraient contraints, après un certain temps, de mettre à la porte un certain nombre de leurs employés; ce qui accroîtrait le taux de chômage dans le pays et créerait une crise socio-économique qui ferait autant mal au pays que les attentats du 11 septembre.

Et c'est là que'apparaît toute l'importance de la dimension sociale, et par conséquent politique aussi, de l'économie américaine qui est foncièrement tributaire de la volonté des citoyens. Ce sont eux le véritable moteur économique du pays. Il faut donc, pour cela, qu'ils mettent la main à la pâte dans le redressement économique national.

Ce qui s'est passé, après une semaine d'ahurissement et de panique, est que "soldier Smith", c'est à dire la ménagère américaine comme la nomment les économistes américains, a rapidement repris ses habitudes de consommation d'avant les attentats. Voire même plus, à la mi-octobre 2001, c'est à dire un mois après le 11 septembre, l'indice de la consommation des ménages connut la plus forte hausse depuis que cette statistique avait été mise en place aux Etats-Unis en 1959! Grâce au soldier Smith, l'économie américaine avait remporté la victoire et - comble de l'ironie - des femmes avaient constitué le fer de lance de cette victoire.

De sorte que le projet d'Ibn Laden, qui se voulait à la fois

Et, dans la foulée de ce retournement positif de situation, l'armée américaine jouira désormais d'un crédit de confiance aussi bien à l'intérieur du pays qu'à l'extérieur. Car, lorsqu'on nous parlera de telle ou telle organisation terroriste ciblée par une opération militaire américaine, nous ne pourrons plus nous séparer de l'image traumatisante - pour les Américains et pour nous tous - de l'effondrement des deux tours de New York et de la catastrophe humaine qui s'en est ensuivie.

6) La confirmation des choix économiques stratégiques

L'un des principaux enjeux des attentats du 11 septembre fut la déstabilisation économique des Etats-Unis. En effet, le choix des tours de l'OMC portait un message clair: les terroristes islamistes cherchaient à mettre l'économie américaine à genoux, en la frappant sur son talon d'Achille. Et les économistes américains s'accordent pour avouer que le timing des attentats concordait avec une vague de récession profonde de l'économie américaine.

La croissance économique qui s'était maintenue au cours des cinq dernières années à un rythme de 5% par an, était tombée à moins de 1% en 2001. Le Dow Jones était, lui aussi, repassé sous la barre des 10,000 points, tandis que le Nasdaq, indice des valeurs de haute technologie, perdait 50% de sa valeur.

Partout on commençait à licencier et l'Amérique vivait, au cours de la première année du 21éme siècle, sa plus mauvaise année économique. Et c'est comme si les conseilles d'Ibn Laden suivaient de très près l'évolution négative de la courbe économique des Etats-Unis. Le coup fut porté à un moment où la santé économique du pays était fort vulnérable.

Mais c'était sans compter sur la créativité américaine dans ce domaine. La Banque Fédérale Américaine déclarait immédiatement après la catastrophe qu'elle était prête à injecter toutes les sommes nécessaires pour éviter que l'économie américaine ne sombre dans l'inflation. 200 milliards de dollars des caisses du Trésor américain, rassemblés au cours des années grasses qui avaient précédé, furent injectés dans l'économie américaine.

Mais cela ne suffisait pas. Il fallait que l'individu américain

conception stratégique militaire américaine ne peut plus se passer, si elle compte poursuivre en toute tranquillité ses guerres justes.

D'autre part, il est utile de signaler que le blanc-seing donné à l'intervention militaire américaine est véritablement global, puisqu'il n'est pas venu seulement des alliés traditionnels des Etats-Unis (OTAN. Japon et pays à l'économie libérale), mais également des anciens adversaires des Etats-Unis, comme la Russie et la Chine, qui ont immédiatement épousé les thèses américaines.

Si bien qu'aux yeux de l'opinion publique mondiale, toute intervention militaire américaine contre "le terrorisme" trouvera un écho favorable puisqu'elle reposera sur l'idée d'une justice aux dimensions universelles.

Tout le jeu de l'administration américaine a été d'avoir habilement reformulé les règles du jeu des conflits mondiaux à venir sur le schéma de justice et de liberté américain, avec pour antagoniste le terrorisme, et pour protagoniste le soldat américain épaulé par une multitude d'alliés locaux, à travers le monde entier.

L'armée américaine a désormais les bras libres, car jouissant d'un prestige à la fois et diplomatique qui n'aurait jamais vu le jour sans le attentats du 11 septembre.

Pour finir, l'armée américaine aura eu en Afghanistan, là où toutes les grandes puissances ont échoué (l'Angleterre au 19éme siècle et l'URSS au 20éme), une victoire facile et à peu de frais. Et si la guerre du Golfe demeure controversée, la guerre d'Afghanistan recueille les suffrages de toutes les opinions publiques.

Son caractère punitif est validé par la monstruosité des attentats du 11 septembre. Nul ne lèvera le petit doigt, au niveau officiel, pour défendre les Talibans; pas même leurs parrains pakistanais qui se sont empressés de les lâcher et d'ouvrir leur espace aérien à l'aviation américaine.

Son caractère politique est passé inaperçu, durablement et efficacement couvert par le droit de justice clamé par les dirigeants américains et reconnu par le monde entier.

Ainsi donc, l'armée américaine peut se mouvoir à l'extérieur des Etats-Unis sans tomber sous le coup de la réprobation de l'opinion publique mondiale, comme cela était le cas au cours de ses interventions militaires précédentes, toujours soumises à la contreverse.

tous les moyens pacifiques.

4. Que son intention soit le désir de justice.
5. Que ce soit une autorité souveraine qui la déclare et non une personne privée[9].

Or, toutes ces conditions sont remplies par la guerre de l'armée américaine en Afghanistan.

Il s'agit d'une guerre menée contre des fanatiques religieux par des individus appartenant à une nation démocratique.

Il s'agit également de réparer une injustice majeure et, par conséquent, d' uvrer pour la justice.

On y recours aux armes parce que les terroristes d'Ibn Laden ne peuvent être neutralisés que par des moyens militaires.

L'armée américaine y mène un véritable combat pour la justice, aux Etats-Unis et à travers le monde.

L'ONU approuve totalement l'initiative militaire américaine et en prend la relève diplomatique immédiatement après la chute de Kaboul, en réunissant un gouvernement afghan provisoire à Bonn, puis en lui accordant de généreuses aides financières a Tokyo.

Donc les Etats-Unis ont désormais la conscience militaire et politique tranquille. Ils mènent une guerre juste, paradoxalement, contre une organisation à l'allure moyen-âgeuse. Ils ont le rôle des chevaliers blancs de la paix, et ont en face d'eux de répugnants et fanatiques barbares uvrant malignement dans le noir.

C'est pourquoi l'Amérique peut enfin dépasser le stade du syndrome vietnamien et se lancer désormais dans des guerres justes. Car, il ne faut pas l'oublier, l'ennemi de cette guerre juste moderne que les Etats-Unis ont redéfini à leur manière, n'est plus l'islamiste djihadiste, véritable et seul responsable des attentats du 11 septembre, mais "le terroriste".

C'est la raison par laquelle il y a eu une "guerre juste", mais également pour laquelle il y aura autant de "guerres justes" que l'Amérique le voudra, vu que le terroriste, en tant qu'ennemi de la société juste, peut désormais être toute partie portant offense à la politique extérieure des Etats-Unis.

D'ailleurs, dans le commentaire de la presse écrite et télévisuelle mondiale, le terme de terroriste a définitivement remplacé celui de djihadiste islamique, non pour éviter de froisser les musulmans, mais pour commercialiser un nouveau concept politique duquel la nouvelle

C'est pourquoi, la confiance en soi regagnée, les Etats-Unis se sont prudement engagés dans les guerres des Balkans, en Bosnie puis au Kosovo, à partir des années quatre-vingt-dix. Mais dans aucun des deux cas, l'Amérique n'a pu reconquérir son image de prestige, à savoir celle d'un défenseur des libertés. Car, si les Bosniaques et les Kosovars applaudissaient les frappes militaires aériennes américaines, les Serbes et une bonne partie de l'opinion publique européenne leur donnaient tort. Et les Américains gardaient ainsi un visage mi-bon mi-mauvais, sans pouvoir tourner les choses à leur avantage et se redonner une image de marque démocratique saluée par tous.

Ce n'est qu'avec les attentats du 11 septembre que s'est présentée cette occasion tant attendue de redorer le blason des Etats-Unis et de leur redonner du prestige. L'administration du président Bush, a vite compris cet aspect inopiné de la catastrophe et en a immédiatement tiré profit, une fois le choc passé.

Très rapidement, une contre-attaque militaire a été organisée, sous les applaudissements du monde entier, et l'intervention américaine en Afghanistan a pu se faire sans même soulever une réprobation politique arabe ou islamique crédible.

Les islamistes djhidistes, avec beaucoup d'ignorance, avaient offert aux Etats-Unis l'occasion inespérée de reprendre le coeur de l'Asie Centrale, en tant que région stratégique, à un prix relativement modeste. L'armée américaine n'avait plus besoin de se baser sur un discours idéologique de libéralisme militant (comme ce fut le cas avec le président Reagan au Nicaragua, où les Etats-Unis soutenaient semi-ouvertement les anti-sandistes, décrits comme "combattants de la liberté"); elle pouvait se contenter de faire référence aux événements du 11 septembre pour obtenir la justification immédiate de son intervention militaire, quelque soit sa forme ou son envergure.

Les Etats-Unis peuvent maintenant s'appuyer sur le concept médiéval de "la guerre juste", arbitrée à l'époque par le Saint-Siège et aujourd'hui par les Nations Unies. Pour qu'une guerre soit juste il fallait au Moyen-Age, comme l'a décrit Raymond de Penafort, qu'elle remplisse les conditions suivantes:

1. Que ce soient des civils qui la mènent et non des hommes de religion.
2. Que sont objet de redresser une injustice.
3. Qu'on n'y ait recours aux armes, licitement, qu'une fois épuisés

étaient librement et volontairement acceptées.

C'est pourquoi, de loin beaucoup plus organique que la société libanaise, la société démocratique américaine a immédiatement fait la part des choses: il ne s'agissait que d'attentats barbares, venus d'une autre époque, qui visaient à détruire des valeurs suprêmes.

Dans le cadre de cette équation cognitive, le projet des islamistes djihadistes était inéluctablement perdant, car il n'avait aucune chance d'ébranler des convictions. La conviction par la force est une conviction futile, épidermique et inconcevable dans les sociétés contemporaines. D'ailleurs si les islamistes djihadistes avaient bien lu leurs textes sacrés, ils auraient pu y lire que les valeurs religieuses ne peuvent se transmettre que par la conviction[8].

Pour cela, dans la bouche d'une multitude de citoyens américains, commentant ce qui s'était passé le 11 septembre, un stréotype s'est longuement répété: les auteurs des attentats n'étaient autres que des "loosers" qui en voulaient à la civilisation américaine, et qui enviaient aux Américains leur liberté et leur richesse.

Le seul résultat obtenu par les disciples d'Ibn Laden a pour cela été de confirmer les Américains dans leurs convictions et de les pousser à une vigilance extrême, tout en signalant que cette vigilance aura désormais une dimension stratégique. On veillera dorénavant à la sécurité nationale à l'intérieur du pays, mais aussi à travers le monde entier. Les "terroristes islamistes" auront dorénavant la vie dure, constamment poursuivis par une vigilance américano-internationale.

5) Le blason de l'intervention militaire redoré:

Les Etats-Unis vivaient depuis les années soixante-dix ce qu'on a, à juste titre, appelé le syndrome vietnamien. La défaite militaire de l'armée américaine devait avoir des retombées négatives sur la vie politique américaine dont les valeurs principales avaient perdu l'essentiel de leur crédibilité.

La guerre du Vietnam était, aux yeux de l'opinion publique américaine, une "sale guerre", une guerre inhumaine de laquelle on n'avait récolté que des malheurs. C'est pourquoi il fallait absolument en effacer le souvenir néfaste. La fin de la guerre froide, en 1989, devait en apaiser la douleur, puisque l'Amérique avait en définitive gagné.

société américaine dans sa totalité allait sombrer dans le chaos après les coups du 11 septembre. Or, ces coups n'ont constitué que des attentats à la sécurité publique, très douloureux certes, mais nullement menaçants pour la structure d'ensemble sur laquelle était et est toujours bâtie la société américaine. La répartition horizontale des responsabilités et de la conscience civile, n'y avait rien à voir avec la vision de assabiyya[6] sur laquelle l'islamisme djihadiste d'Ibn Laden avait bâti son scénario subversif.

Bien au contraire, les Américains ont vu dans ces attentats une occasion en or pour réaffirmer leur civisme et leur attachement aux valeurs de la civilisation américaine, liberté en tête. Et la vigilance citoyenne dont ils font désormais preuve, sur terre comme dans les airs, démontre au monde entier la force de leur esprit de corps, au niveau social et politique, même si cette vigilance accuse parfois un certain nombre de cas de débordement, dûs au zèle civique des uns et des autres[7].

L'incompréhension structurelle de la mentalité américaine contemporaine n'a pas permis aux islamistes djihadistes d'aboutir au changement profond qu'ils escomptaient. Ils se sont contentés de projeter sur la société américaine un regard superficiel, si bien que leurs attentats sécuritaires n'ont pas pu causer autre chose qu'une blessure épidermique, les Américains retrouvant rapidement leur solidarité citoyenne et démocratique qui paraissait jusque là inexistante, mais qui n'avait jamais quitté leur conscience collective.

C'est pourquoi nous pouvons dire que la myopie idéologique des islamistes djihadistes a causé leur perte. Jetant sur la société américaine le même regard qu'ils auraient jeté sur la société somalienne, ils se sont avérés incapables de comprendre la nature véritable de la conscience collective de cette société, et par conséquent de la toucher en profondeur. Secouer l'état de sécurité d'une société convaincue de ses idéaux a toujours abouti à la confirmation de ces idéaux et non à leur ébranlement. Il suffit pour cela de se souvenir de ce qui s'est passé dans notre propre pays, au cours de ce qu'on a nommé la guerre libanaise. Plus la situation sécuritaire du pays était secouée, et plus les gens faisaient appel à l'Etat et à "la légalité", comme pour faire comprendre aux milices partisanes en guerre qu'elles n'étaient pas légales, et que par conséquent elles ne véhiculaient pas d'idéaux crédibles. Seuls les valeurs de l'Etat libanais

vestimentaire inspiré de temps anciens, leurs barbes et leur discours religieux fermé.

C'est pourquoi les citoyens américains n'avaient qu'une seule alternative devant eux, à savoir réagir et contre-attaquer civilisationnellement. Tout le monde se sentait impliqué par ce qui semblait être une menace profonde des acquis de la civilisation américaine.

Les islamistes djihadistes, leurrés par le laxisme moral des Américains, s'attendaient à voir le pays entier, voire l'Occident dans sa totalité, sombrer dans le chaos. Mais cela était sans prendre en compte la capacité de mobilisation des sociétés organiques modernes, basées sur une solidarité horizontale, impliquant chaque membre de la communauté au même titre que n'importe quel autre; si bien que la responsabilité commune, en cas de déstabilisation, est assumée par l'ensemble de la communauté et non pas par ses seuls responsables politiques. Tous les citoyens se sentent alors responsabilisés et tenus de défendre la chose publique, qui leur appartient à tous et n'appartient pas aux seuls ministres ou députés et sénateurs.

Or, les attentats du 11 septembre n'ont nullement pu constituer un complot pour cette raison exactement. Ils n'ont pas pu menacer l'ensemble de la structure sociale américaine pour la simple raison qu'ils n'en avaient pas compris la nature.

Les attentats ont secoué la sécurité du pays, sans pouvoir pour autant aller plus loin et constituer un ébranlement en profondeur de la structure sociale américaine. Les islamistes djihadistes, sans le savoir, étaient partis dans leur projet de déstabilisation d'une fausse hypothèse: ils s'attendaient à voir la société américaine crouler, parce que frappée à la tête, par le haut. Pour eux, et dans la conception traditionnelle et tribale de la politique, il suffit de décapiter la communauté pour aboutir à sa neutralisation ou à sa paralysie.

Or, la société américaine n'a rien d'une société tribale, afin de pouvoir espérer que la décapitation de cette dernière puisse donner le résultat de destruction escompté. Un tel schéma aurait été logique dans une société tribale, bâtie verticalement, où la disparition de la tête aboutit automatiquement à la paralysie des membres, comme il s'est agi à titre d'exemple pour tous les Talibans afghans après la débandade du Mollah Omar.

Une évaluation erronée a fait croire aux islamistes djihadistes que la

monde entier, un sentiment de justice aux dimensions de l'univers, et une foi inébranlable dans l'avenir.

4) Le retour de la vigilance civile:

La vigilance civile est le propre des sociétés organiques, où l'esprit de corps est développé au point d'impliquer chaque citoyen dans la responsabilité publique. Chacun s'y sent concerné par la chose publique. D'ailleurs la république a vu le jour, au lendemain de la Révolution Française de 1789, sur cette base, vu que le terme république a été bâti de deux termes latins, res publica, qui signifient la chose publique.

Cette mentalité citoyenne, et républicaine à la base, vit en état de latence au sein des sociétés occidentales modernes. Et même si ces dernières font preuve de beaucoup de laxisme et de laisser-faire, cela ne veut nullement dire que l'esprit de corps les a quittés. La conscience citoyenne est un acquis cognitif qui ne se sépare plus de la personne qui l'a adoptée.

Et c'est précisément cette conscience citoyenne qui a, du jour au lendemain, mobilisé l'ensemble des citoyens des Etats-Unis. Du jour au lendemain, une vigilance civile s'est instaurée, faisant que chaque citoyen une sorte de policier-citoyen volontaire et de garde civil veillant au bon déroulement de la sécurité publique. Il est utile de signaler que la vigilance civile a toujours accompagné les situations révolutionnaires. Ainsi, au cours de la Commune de Paris, en 1871, les habitants de chaque quartier avaient spontanément organisé leur vigilance civile, afin d'éviter toute intrusion extérieure susceptible de menacer les acquis de la situation révolutionnaire.

Aux Etats-Unis, une situation semblable a vu le jour au lendemain des attentats du 11 septembre. Mais plutôt que d'une vigilance révolutionnaire,il s'est agi d'une vigilance démocratique. Tout citoyen se sentait menacé dans ses acquis démocratiques les plus précieux. Il fallait donc défendre ces acquis démocratiques de liberté, de justice sociale et de mode de vie moderne, contre les attaques de la barbarie.

Car le terrorisme a été présenté aux Américains comme le prolongement, dans l'époque moderne, da la barbarie des temps anciens. Il faut dire que les islamistes djihadistes d'Ibn Laden ont facilité la tache de visualisation de la barbarie avec leur attirail

Et comme ce que les Américains avaient découvert relevait à leurs yeux du sacrilège, vu le caractère sacré des tours de l'Organisation Mondiale du Commerce, leur réaction avait été ultime: de l'attitude de tolérance qu'ils avaient jusque là adoptée vis à vis des islamistes, ils passèrent sans crier gare à un attitude de rejet total et populaire, de l'islam, de l'islamisme et de tous les Arabes en général. L'extrêmisme allait désormais remplacer chez eux la tolérance et le laisser-faire.

Les islamistes djihadistes allaient, de leur côté, comprendre ce qu'ils avaient orgueilleusement ignoré jusque là, à savoir qu'il existait bel et bien un peuple américain, et que ce peuple était bâti sous la forme d'une société citoyenne. Le laisser-faire et le laisser-aller américains avaient longtemps été compris par les islamistes djihadistes comme étant un manque de solidarité, voir même une dépravation sociale et morale basée sur un individualisme total ou extrême.

Or, ce qu'allaient découvrir les adeptes d'Ibn Laden allait tout à fait à l'encontre de leur diagnostic: la société américaine n'était pas impie, mais croyante. Les Américains croyaient aussi fermement qu'eux en Dieu, que nous retrouvons d'ailleurs sur le billet vert. Il est bon de savoir sur ce plan qu'un sondage effectué l'an dernier à travers le monde occidental avait permis d'observer que seulement 3 % d'Américains ne croyaient pas en Dieu, contre 18 % de Français.

Mais la foi chez les habitants des Etats-Unis est intimement reliée à la pratique de la démocratie. Il s'agit de la foi citoyenne d'une société organique au vrai sens du terme. Les islamistes djihadistes croyaient avoir affaire à une société décousue, or voilà qu'ils découvraient que la société américaine possédait des mécanismes de solidarité à toute épreuve.Au lieu de se désolidariser de leurs dirigeants, voilà les Américains qui s'alignaient fermement derrière le discours de leur président, ce président dont la cote de popularité est la plus élevée depuis Theodore Roosevelt.

Georges W. Bush allait d'ailleurs donner à cette popularité une dimension extrême, en déclarant, dans un discours historique devant le Congrès américain, une semaine après les attentats du 11 septembre: "Le sort de la liberté, la grande réussite de notre temps et le grand espoir de tous les temps, est maintenant entre nos mains".

On aurait dit un prophète en train de parler. Et la longue ovation qui avait suivi ces paroles traduit bien le tempérament social américain d'après la catastrophe: un sentiment de fierté aux dimensions du

Et, par conséquent, l'islamisme djihadiste n'était nullement solvable ou apte à l'intégration; il avait plutôt comme ambition d'intégrer les Américains dans sa propre identité. Ce qui voulait tout simplement dire que les citoyens américains gagnés à la cause de l'islamisme djihadiste, devaient quitter l'identité américaine et la remplacer par l'identité islamiste, dans une logique très nette d'affirmation identaire.

Les islamistes djihadistes qui tissaient leur propre toile d'araignée dans le secret des réunions tenues dans les mosquées des quartiers, avaient également été trompés par leur succès sur le terrain. L'ouverture officielle du pouvoir à leur "culture", durant une très longue période, leur avait permis de gagner beaucoup de terrain; et cela avait fait tourner la tête aux islamistes qui avaient rapidement surévalué leur propre force idéologique et mésestimé du même coup la force de l'idéologie américaine. Cette dernière, diffuse et pacifique, avait le ventre mou, se disaient les islamistes; et elle serait pour cela très facilement vaincue.

En effet, en 2001, il y avait déjà sept millions de musulmans aux Etats-Unis, et l'islam était alors la religion qui progressait le plus vite, puisque le nombre de mosquées y avait augmenté de 25% en l'espace de sept ans seulement.

La politique de portes culturelles ouvertes adoptée par l'Amérique depuis plusieurs siècles déjà avait faussement flatté l'orgeuil des islamistes qui se sentaient agir en toute liberté dans un pays sans identité autre qu'économique. Pour leur part, les Américains avaient eux aussi été trompés par l'ilamisme dont ils n'avaient pas compris le caractère identitaire ni la propension à la subversion politique.

De ce quiproquo assez étrange est donc née une situation trompant les deux parties à la fois. Les islamistes djihadistes se croyaient tout simplement chez eux, et libres d'agir selon leur propre logique subversive, alors que les Américains ne se souciaient nullement, pour leur part, de ce petit monstre qu'ils nourrissaient dans leur sein.

Or, ce qui allait avoir lieu par la suite allait surprendre les deux parties, simultanément. Les Amériacains allaient découvrir qu'ils avaient mal compris, et aux dépens de leur sécurité nationale, les islamistes djihadistes, dont la rancune idéologique dépassait celles des rouges communistes, leurs anciens ennemis. Les Américains allaient comprendre d'un seul coup ce qu'ils avaient longtemps refusé de comprendre, poussés par leur tolérance culturelle traditionnelle.

propre image sociale. Or, dans le cas américain, il n'est plus question de communiquer avec l'image de l'Autre, vu que ce dernier a été résolûment rejeté hors de champ de la connaissance du Soi.

Cette cassure profonde causée par la catastrophe du 11 septembre revêt un caractère traumatique. Et c'est pourquoi elle agit de manière sournoise et profonde. Si bien que le citoyen américain se sent maintenant sous l'emprise d'un rejet global de l'Autre qui lempêche, d'une autre part, de bâtir une communication dans les deux sens avec ce dernier. Car, au fond de lui-même, l'Américain souhaite aujourd'hui qu'il n'existe plus sur terre que des Américains.

Cette incompréhension culturelle de l'Autre, bien que volontaire, n'est pas tout à fait consciente. Elle n'exitait pas avant la catastrophe et n'aurait jamais existé sous cette forme avant son avènement.

La sociabilité de l'image de l'Autre n'a plus cours et les Etats-Unis considèrent qu'ils peuvent se passer désormais du reste du monde. Les liens économiques, communicationnels et même politiques et culturels sont maintenant vidés de leur substance sociale. L'image de l'Autre y est figée et incapable de jouer le rôle positif qui lui incombe naturellement.

3) La mobilisation socio-politique:

Le coup porté par le complot d'Ibn Laden et de son organisation terroriste aux Etats-Unis visait à casser le pays et à le déstabliser de manière chronique. Le second volet du complot aurait été de tirer profit de cette déstabilisation pour instaurer un climat favorable aux islamistes, à travers le monde entier et non seulement au niveau des Etats-Unis.

Dans ce domaine, les comploteurs avaient été trompés par deux faits. Le premier était que les Américains avaient jusque-là considéré l'islamisme dans leur pays comme une affirmation culturelle, d'une maniére très ouverte et très libèrale. La "culture" islamiste était considérée alors du même oeil que la "culture" mexicaine ou polonaise ou jamaïcaine, ou n'importe quelle autre culture manifestant de la vie aux Etats-Unis, la politique de ce pays ayant toujours été d'intégrer socio-culturellement la culture importée.

Or, avec l'islamisme il n'était nullement question de culture. L'islamisme djihadiste était bel et bien une affirmation identaire.

sont très peu dans les circuits décisionnaires et au Congrès. J'ai été frappé par un reportage télévisé; après le 11 septembre, à Dearborn, une ville du Michigan où existe une très ancienne immigration syro-libano-palestinienne. Certains sont là de la troisième ou de la quatrième génération; or beaucoup déclaraient: "Je ne sais pas si je suis américain ou non. Je ne sais pas si je suis accepté". Quelle influence peut avoir une communauté où, après trois générations, on en est encore au stade de l'acceptation ?"[4].

La leçon est toute claire: le rejet des Américains vis-à-vis des Arabes est tellement fort que la négation de l'américanité des citoyens de souche arabe est directement sentie par ces derniers qui en sont désorientés.

Le résultat du rejet américain des Arabes n'est pas difficile à imaginer: les Américains diabolisent les Arabes qui, à leur tour, les démonisent, comme le note également Hammoudi.

Mais les Américains n'ont nul remords sur ce plan-là. Ils ne se soucient nullement de ce que pensent les Arabes d'eux; ni même de ce que penserait qui que ce soit d'eux. Renfermés dans leur coquille cognitive, ils ne reconnaissent au monde extérieur aucun droit de regard sur les affaires de la société américaine.

Dans cette optique, le sentiment de suprématie et le rejet de l'Autre se mêlent. L'Américain rejette tout ce qui ne fait pas partie intégrante de sa propre personne. Il le fait violemment quand il s'agit d'Arabes ou de musulmans; mais il le fait également, d'une manière détournée, quand il s'agit d'Autres en général.

L'Américain a désormais dessiné un cercle de feu autour de lui; et hors de ce cercle tout Autre est soit un ennemi soit un ami, mais jamais plus un partenaire crédible. La ligne rouge qui sépare désormais les citoyens des Etats-Unis des habitants du monde entier appartient à ce qu'on pourrait appeller une insularité cognitive; un peu à la manière des Japonais ou des Britanniques qui, retranchés dans leurs îles, cherchent peu à mêler aux US et coutumes des autres peuples. A cette différence près que les Americains, géographiquement intégrés dans un continent, cherchent maintenant à bâtir leur Amérique insulaire dans leurs têtes.

L'image de l'Autre, au niveau social et comme l'a si bien démontré Georges Gurvitch[5], est avant tout une conception. Et le propre de cette conception est qu'elle nous permet positivement de retructurer notre

échanges avec l'Autre. Un long monologue s'est instauré aux Etats-Unis, où l'Autre n'a plus sa raison d'être. Ainsi, à la rupture de ponts entre l'Occident et l'Orient, proposée par Huntington, s'est substituée la rupture de ponts entre l'Amérique et le reste du monde. Et ce scénario imprévu par le professeur de Harvard, le gêne énormément pour deux raisons: la première est que la dynamique socio-culturelle d'un peuple ou d'une nation demeurera toujours tributaire des traumatismes politico-militaires qui peuvent surgir, un jour ou l'autre, et déstabiliser le statu quo mental qui régnait jusque là (la défaite ottomane en 1917, militaire au départ, se répercuta immédiatement psychologiquement et socialement); la deuxième est que l'implosion cognitive provoquée par l'explosion des deux tours va désormais couper les Américains de tout dialogue véritable avec l'Autre.

Ce nouvel état d'esprit fera sans doute du mal a plus d'un intellectuel américain, mais il est inéluctable vu l'engrenage de défense profonde déclenchée par la catastrophe du 11 septembre.

Désormais, l'Autre occidental est écarté du champ de perception stratégique, et l'Amérique ne verra plus dans l'Européen qu'un être en position de neutralité positive. Il ne peut pas compter sur lui, vu qu'il ne compte plus que sur lui-même. Cela n'empêchera pas la diplomatie américaine, transformée en prolongement volontaire du Ministère de la Défense américain et de la CIA, d'exiger (et non plus de solliciter ou de demander) de tel ou tel pays européens, tel ou tel comportement, telles ou telles informations, telle ou telle initiative.

C'est ainsi que le président Chirac, que le chancelier Schroeder et que le premier ministre Blair se verront confier des missions de simples vassaux, sans qu'ils aient à discuter l'opportunité de la tournée qu'il leur a été individuellement demandé de faire dans leur propre zone d'influence, mais non dans leur propre intérêt. Tout en notant qu'un tel comportement aurait été froidement reçu un mois auparavant.

Mais là où la relation avec l'Autre s'est structurellement figée et radicalisée, c'est avec le musulman et l'Arabe. Un anthropologue marocain, professeur à Princeton, décrit ce qu'il en est à ce niveau-là aux Etats-Unis aujourd'hui, au cours d'une entrevue avec le journal Le Monde.

"Les Arabes américains ressentent une certaine suspicion générale, même si les gouvernements ne cessent de répéter que ce n'est pas une guerre contre l'Islam. Ils se sentent aussi en position de faiblesse. Ils

n'exportera que les marchandises de ce mode de vie, sans plus croire à l'effet de conviction de ces produits économiques qui sont également des produits culturels, désormais malgré eux. L'Américain ne croit plus qu'en lui-même. Le monde a sombré dans sa conscience, emportant avec lui l'Occident. L'Américain ne veut plus avoir affaire aux autres. Il se suffit désormais de lui-même et de ceux qui partagent sur son propre sol, ses valeurs et convictions. Et les pompiers, en tant que héros, représentent cette silencieuse restructuration cognitive qui a vu le jour au lendemain du 11 septembre et qui a fonctionnellement répondu au besoin de définition vécu par l'Amérique.

2) La radicalisation de l'image de l'Autre:

Dans le même temps où l'Américain restructurait son rapport avec lui-même et avec sa communauté de base, il radicalisait son rapport avec l'Autre. Ce dernier était globalement rejeté hors du champ socio-culturel de l'Américain qui, jusque là, se targuait d'être l'individu le plus tolérant du monde. Et ce rejet a englobé l'Autre dans sa totalité, sans épargner l'occidental, qui était jusque là l'alter ego de l'Américain. Désormais plus rien ne pèsera dans la conscience collective américaine où seuls cohabiteront, serrés l'un contre l'autre, le Soi et le Nous américains.

Mais si l'Autre occidental n'est plus considéré que comme un lointain voisin pacifique, l'Autre oriental, et plus spécifiquement arabe et musulman, n'existe plus que comme ennemi. Là aussi une rupture s'est faite avec la mentalité traditionnellement conservatrice américaine, qu'avait si bien visualisée Samuel Huntington dans son ouvrage sur le choc des civilisations, paru en 1997, mais basé sur une problématique déjà développée dans un article paru dans la revue américaine Foreign Affairs[3]. Pour lui, les grandes cultures (occidentale et orientale) étaient en train de reformuler les principales frontières entre les civilisations, ainsi que les lignes de fracture conflictuelle entre les hommes de l'après-guerre froide.

Après le 11 septembre, ce directeur de l'Institut d'Etudes Stratégiques de l'Université de Harvard, évite de revenir sur ses encombrantes thèses et ne met plus l'accent que sur "la nécessité de dialogue". Il a spontanément compris que ses compatriotes avaient rompu avec le dialogue et qu'ils n'étaient plus prêts à tisser des

"J'ai choisi Hawaï parce que c'est aux Etats-Unis. Je suis très patriote: pour rien au monde je n'irais passer mes vacances dans un autre pays"[2].

Le monde s'est rétréci pour ce pompier qui est considéré par l'ensemble des Américains aujourd'hui, au même titre que tous ses autres collègues, comme le nouveau héros du pays. N'avait-on pas spontanément accroché sur les casernes des pompiers de la ville de New York, comme une consécration populaire générale, trois mois après la catastrophe, des banderoles portant l'inscription suivante: "Pompiers de New York, vous êtes nos héros!".

Le pompier est un héros pacifique, menant un combat défensif, concordant exactement avec le retournement de mentalité des Américains. Ajoutons aussi que ce héros - qui n'est pas un soldat - a une tache domestique. Il combat les incendies et catastrophes ayant lieu à l'intérieur de la ville, à laquelle s'identifie le pays entier. Ce qui indique clairement une intériorisation de la connaissance populaire américain, du Soi ainsi que des idéaux de ce Soi qui, avant les événements du 11 septembre tournaient encore autour du GI, le soldat de la Marine américaine.

Le soldat de la marine américaine (qui se battait en fait pour sauve-garder les intérêts stratégiques des Etats-Unis à travers le globe) était alors perçu comme le combattant des idéaux suprêmes du pays le plus riche et le plus puissant du monde. Or, actuellement, les choses ont changé et le nouvel idéal-type a pour orbite le pompier. La mentalité américaine, abandonnant ses ambitions cognitives extra-territoriales, se tourne maintenant vers le très casanier pompier qui ne s'occupe que de soucis domestiques.

Le pompier, nouveau héros de la nation, incarne parfaitement le mariage cognitif entre le Soi et le Nous. On y retrouve, côte à côte, le dynamisme personnel, protégé par le rassurant pompier qui tient le rôle de la communauté entière. Et l'Américain se sent à l'aise à l'intérieur de cette nouvelle équation dont l'effet est à la fois endogène, collectif et apaisant. L'important désormais est de continuer à vivre comme on le veut, à l'intérieur des Etats-Unis, entouré d'une communauté partageant les mêmes idéaux et les mêmes valeurs.

L'Américain a ramené son Nous aux dimensions locales de sa collectivité et de sa propre nation. Il ne cherchera plus à se faire du souci pour exporter son modèle de vie et de perception ailleurs. Il

Et c'est de cette peur profonde, que part le rejet de l'Autre et la retsructuration de Soi. Désormais le citoyen américain se sent enfermé dans ce qu'il considère le distinguer: la liberté, le mode de vie américain en tant que mode de vie avancé et unique au monde, le niveau de vie correspondant à ce mode de vie, etc.

L'Américain ne se sent plus supérieur aux autres citoyens du monde, il se sent désormais différent d'eux et menacé par eux à cause de sa différence même. Et, s'il est vrai que les Arabes et les musulmans sont les principaux impliqués dans cette nouvelle conception de la différence; il n'en demeure pas moins que tous les autres citoyens du monde, y compris les Européens, sont impliqués dans cette vision.

L'Américain ramène aujourd'hui sa vision de lui-même, non plus à une dimension occidentale, comme cela a été le cas jusqu'ici (et comme les Européens continuent de le vivre vis à vis des Etats-Unis avec lesquels ils se sont immédiatement solidarisés) mais à une vision de Soi américaine. Et cette différence de base traduit la restructuration profonde entamée par la mentalité américaine de l'après-déluge.

Car la catastrophe du 11 septembre ressemble en tous points à un déluge mental par rapport aux Américains. Un déluge qui a fait le vide autour d'un Américain qui en vit dorénavant le syndrome. Sur l'Arche de Noé Américain sont montés tous les stéréotypes de la personnalité de base de ce conquérant du Nouveau Monde qui ne cherche plus à partager son patrimoine culturel avec le reste du monde.

Ce qu'il importe de noter ici est le fait que le nouveau Soi américain se confond avec le Nous au pays de l'Oncle Sam. Si l'Américain ne se sent plus aussi occidental qu'auparavant c'est bien parce qu'il se sent plus américain plus jamais. Et américain ne se conjugue plus au singulier, comme cela était le cas avant le 11 septembre, mais au pluriel. Cette double opération mentale et sociale, dans deux sens opposés, trace le profil de cette nouvelle mentalité qui fait moins de place, dans son soi, à l'Occidental, et beaucoup plus de place au Nous américain. La solidarité inter occidentale, poussant tout le monde presque à affirmer, surtout au niveau des classes moyennes, qu'il préfère désormais faire du tourisme à l'intérieur des Etats-Unis, ou encore à Hawaï pour la raison suivante, avancée par un pompier new-yorkais qui affirmait, au terme de dix jours de vacances passés dans cette île de l'Atlantique.

nouvelle population, pour pouvoir nous attendre à la cristallisation objective d'une nouvelle mentalité, comme le suppose le schéma mannheimien. A cette aspérité théorique nous répondrons que le choc des événements du 11 septembre aux Etats-Unis a provoqué la naissance psychologique d'une nouvelle génération d'Américains, dans la tête de tous les citoyens du pays. Car même si cette population virtuelle a tous les airs d'un public, elle n'en constitue pas moins une nouvelle génération au niveau psychologique.

Ce ne sont plus les mêmes Américains qu'hier. Il s'agit plutôt d'une nouvelle génération de citoyens qui ont désormais une nouvelle perception d'eux-mêmes et du monde extérieur et qui ne cessent de répéter, de New York jusqu'à San Francisco, que plus rien ne sera désormais comme avant.

Ce slogan n'en est pas un. C'est la profession de foi d'une génération qui a de nouveaux yeux, de nouvelles oreilles et un nouvel état d'esprit. Psychologiquement donc, il s'agit d'une nouvelle génération, même si elle continue d'emprunter le corps et la voix de l'ancienne. Une mutation cognitive en profondeur s'est opérée, et de la génération d'avant le 11 septembre a surgi, en moins de quarante-huit heures (comme ces plantes du désert qui surgissent et fleurissent de deux jours, après une averse bien fournie) une nouvelle génération, structurellement différente de la précédente, bien que portant son appareil physiologique.

1) La restructuration de l'image de soi:

Le prisme à travers lequel les Américains se voient désormais, se limite à leurs préoccupations internes. Dans l'écrasante majorité des talk-shows du célèbre Larry King, qui ont suivi la chute des Twins, une même idée se répète: celle du rejet de Soi par les autres. Ainsi on entendait fuser de partout des commentaires affirmant le rejet par l'Autre. "On ne nous aime pas". "Ils sont jaloux de notre liberté". "Ils ne veulent pas que nous vivions libres".

Cette manière endogène de voir les choses concorde bien entendu avec le traditionnel égocentrisme américain. Elle en diffère toutefois désormais par le fait qu'elle ne traduit plus une simple sensation de fierté démesurée, mais plutôt un mécanisme profond de défense, lié à une peur profonde.

LES NOUVELLES STRUCTURES DE LA MENTALITE AMERICAINE APRES LE 11 SEPTEMBRE 2001

*Dr. Frédéric MAATOUK**

Il est peut-être encore tôt pour parler de manière définitive des fondements de la nouvelle structure de la mentalité américaine, telle qu'elle a surgi au lendemain des événements du 11 Septembre 2001; par contre il n'est nullement tard pour saisir les contours de cette nouvelle mentalité, vu que ses tendances sont désormais clairement discernables dans la vie pratique des citoyens des Etats-Unis. La crispation collective qui a suivi l'effondrement des Twin Towers de l'Organisation Mondiale du Commerce, de même que la mobilisation totale de la population américaine - toutes classes comprises - ne trompe pas: une nouvelle vision du monde émerge au pays de l'Oncle Sam.

Cette nouvelle vision du monde repose sur un certain nombre de piliers que nous allons analyser successivement. A notre avis une nouvelle mentalité est en train de voir le jour aux Etats-Unis, et cette mentalité laissera sans doute sa trace sur l'ensemble de la vie politique, économique et militaire de la première moitié du 21e siècle. Notons tout de suite que l'hypothèse dont nous partons ne concorde pas avec les théories classiques de la mentalité. Car pour karl Mannheim, à titre d'exemple, l'émergence d'une nouvelle mentalité est tributaire de l'émergence d'une nouvelle génération. Car toute nouvelle mentalité a besoin de s'appuyer, selon lui, sur une population nouvelle, susceptible de lui apporter une armée de défenseurs inconditionnels[1].

Or, dans le cas américain, nous ne sommes pas en présence d'une

* *Professeur à l'université Libanaise- Institut des Sciences Sociales. Sociologue de la connaissance.*

70- Ibid.
71- Ibid.
72- Patricia Carley, op.cit.
73- Celak, op.cit
74- Ibid.
75- Ibid.
76- Ibid.
77- BBC.com

31- Ibid.
32- Ibid.
33- Ibid.
34- Ibid.
35- Ibid.
36- Ibid.
37- Ibid.
38- Ibid.
39- Ibid.
40- Ibid.
41- Ibid.
42- Council of Europe, Report on the conflict in Nagorno Karabakh, 17 October 1994, http://stars.coe.fr.
43- Cornell, op.cit.s
44- Ibid.
45- Ibid.
46- Council of Europe, op.cit.
47- Cornell, op.cit.
48- Ibid.
49- Ibid.
50- Jean-Christophe Peuch, "Caucasus: Iran Offers To Mediate In Nagorno-Karabakh Dispute" Radio Free Europe - Radio Liberty (RFE/RL), July 25, 2001
51- Ibid.
52- Cornell, op.cit.
53- Ibid.
54- Ibid.
55- Patricia Carley, op.cit.
56- Ibid.
57- Selak, op.cit.
58- Ibid.
59- Ibid.
60- Ibid.
61- Council of Europe, op.cit.
62- Ibid.
63- Ibid.
64- Ibid.
65- Ibid.
66- Ibid.
67- Ibid.
68- Ibid.
69- Jan Knippers Black, "Ethnic Conflict and Pipeline politics in the Caucasus", USA Today, May 2000.

Endnotes

1- Meline Karakashian , "Armenia: a country's history of challenges", Journal of Social Issues,Summer, 1998.
2- Sergiu Celac, Romanian Ambassador, "The Nagorny Karabakh conflict : An update", 20 May 2000, http://cbw.grmbl.com.
3- Azerbaijan International, Key West Talks, Azerbaijan Embassy in Washington, www.Azer.com.
4- Ibid.
5- US Department of State, International Information Programs, History of the Nagorno-Karabakh Conflict, http://usinfo.state.gov.
6- Karakashian, op.cit.
7- Audrey L. Altstadt, "Republic of Azerbaijan", in Encylopedia Americana, 1997, vol.2, p.892.
8- Vernon V. Aspaturian, "Republic of Armenia", in Encyclopedia Americana, 1997, vol.2, p. 337
9- Patricia Carley, Nagorno Karabakh searching for a solution, United States Institute of Peace, www.usip.org.
10- Karakashian, op.cit.
11- Svante Cornell, "Undeclared war. The Nagorno-Karabakh Conflict Reconsidered", Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, vol. 20, no. 4, Fall 1997.
12- Ibid.
13- Ibid.
14- Ibid
15- Ibid.
16- Ibid.
17- Ibid.
18- Ibid.
19- Ibid.
20- Cornell, op.cit.
21- US Department of State, op.cit.
22- Ibid.
23- Ibid.
24- US Department of State, op.cit.
25- Cornell, op.cit.
26- Ibid.
27- Vicken Cheterian, " Grand Jeu pétrolier en Trancaucasie ", Le Monde Diplomatique. Manière de voir n?60, Novembre-Décembre 2001.
28- Ibid.
29- Azerbaijan International, op.cit
30- Ibid.

displaced persons and refugees[75].

On the Economic and human development level, the sheer size of the domestic markets, complementarity of resources, and interconnection of infrastructure networks would warrant a regional approach rather than go-it-alone strategies. Although the economies of both Armenia and Azerbaijan have been able to adapt to a certain extent to the post-war situation, their bilateral trade is virtually nil, and the Nagorno-Karabakh conflict continues to affect in a perverse manner their relations with the neighboring countries and the rest of the world. Significant foreign direct investment is not likely to happen unless and until the conflict is resolved[76].

For hundreds of years the Nagorno Karabakh region has been ethnically mixed. The Armenians have left more physical evidence behind them in the form of dozens of medieval churches, but the Azeris also built two mosques in the town of Shusha, where famous musicians and poets lived.[77]

The fact above proves that two communities with different cultural, ethnic and religious backgrounds can coexist.

Nagorno-Karabakh would receive security guarantees, a permanent land corridor to Armenia, and de facto (though not de jure) independence. Though Nagorno-Karabakh has rejected such status, it has not as yet been offered this kind of horizontal relationship with the government of Azerbaijan. Azerbaijan would preserve its territorial integrity and regain the six occupied provinces. Nakhichevan's future security as part of Azerbaijan would also be guaranteed.

In addition, Turkey would acquire Armenia as a more friendly neighbor on its border, ensuring the ease of the development of the Baku-Ceyhan pipeline, among other things. Russia would continue as the most influential power in Armenia, but U.S. involvement in the security pact would reassure Azerbaijan. Finally, the United States would see the realization of two of its key foreign policy goals: a safe and practical export route for Caspian oil and the consolidation of the independence and political development of both Armenia and Azerbaijan.

Conclusion

Most analysts accept that the status quo cannot endure indefinitely and cannot provide the basis for a permanent settlement. The stalemate has so far favoured the ascent of more radical elements in both Armenia and Azerbaijan ("It's not just land, it's honour!")[73].

On the territorial level three aspects need to be more thoroughly examined: The legal status of the Nagorno-Kharabakh province and the nature of its relationships with Azerbaijan and Armenia; Transitional arrangements concerning the territories of Azerbaijan which have never been part of the Nagorno-Karabakh Autonomous Region and are now occupied by the Armenian forces, including the strategic corridor linking Nagorno-Karabakh to Armenia; and the Symmetrical or similar arrangements for free access to the Azerbaijani enclave of Nakhichevan along Armenia's border with Iran[74].

On the conflict level, the cease-fire should be replaced by a legally binding political commitment. Here again two possible solutions can be realistically envisioned, both of them requiring an involvement of, and guarantees by, the international community: a bilateral political treaty between Armenia and Azerbaijan; more comprehensive multilateral arrangement for the Southern Caucasus; the safe return of

the way for greater-and much needed-Russian-American military cooperation.

The other stipulations of the settlement plan proposed by Aivazian involve military and legal provisions within the political framework outlined above. Regarding military matters, the NKAR military forces would withdraw from the six provinces of Azerbaijan that they currently occupy, and the army of Azerbaijan would withdraw from certain areas of Nagorno-Karabakh. The NKAR, nominally under Azeri sovereignty, would maintain separate armed forces as a defensive military force and a 25,000-man army during peacetime. (Limits on armed forces can be negotiated within the confines of the CFE Treaty.) The Lachin corridor would remain under the control of the NKAR defense force, which could not maintain certain offensive weaponry. Armenia, Azerbaijan, and the NKAR would sign a limitation-of-forces agreement under which demilitarized zones would be established along the most sensitive and potentially tension-filled borders. The zones would be patrolled by a small OSCE or UN monitoring force. And Armenia, Azerbaijan, and the NKAR would hold talks on the border issues with the understanding that some of the more "unnatural" borders would be revised to provide certain Armenian regions (Nagorno-Karabakh and Siunik) with a greater depth of defense.

The proposed plan would also contain the following legal provisions. First, the NKAR would receive the right to have its own government, constitution, flag, and coat-of-arms, and could determine on its own the extent of its trade and other economic relations with Azerbaijan. However, its financial institutions would be governed by Azerbaijan's central bank. The citizens of Azerbaijan, or at least those residing in the NKAR, would have the right to dual citizenship. Finally, the extent of the NKAR's cooperation and coordination with the foreign policy of Azerbaijan and its defense, security, and law enforcement apparatuses would be determined according to negotiations between Stepanakert and Baku. According to Aivazian, the implementation of this settlement plan would give all parties the necessary prerequisites to ensure their security and access to economic development. Armenia would see the end of the blockade against it, enabling it to build its badly damaged economic, social, and other spheres and to benefit from the development of the Azeri oil industry.

the preservation of its territorial integrity. All of these outcomes would have to be implemented simultaneously.

The political elements of the plan would begin with a tripartite agreement among Armenia, Turkey, and Azerbaijan, each recognizing the territorial integrity of the others. Second, the currently self-proclaimed Republic of Nagorno-Karabakh would be renamed the Nagorno-Karabakh Armenian Republic (NKAR) and recognized by Armenia as a part of Azerbaijan. Relations between the NKAR and Azerbaijan would be established on a confederative or horizontal basis. Third, the United States, Russia, Armenia, and Azerbaijan would sign an agreement recognizing Armenia as a guarantor of the NKAR's security. (This is similar to the Moscow Agreement of 1921, which recognized Turkey and Russia as the guarantors of Nakhichevan.) Fourth, there would be no mention of the Armenian genocide in any of these documents.

The fifth element of the political framework of this plan, would be a tripartite defense agreement among Armenia, Russia, and the United States, guaranteeing the long-term strategic security of Armenia. Anything less than this, will not serve the security needs that Armenia requires, given its current security predicament. This security arrangement should include the provision that any attack on the Republic of Armenia will be considered an attack on the United States and Russia; the United States would not make this commitment unilaterally-nor, in any case, would it be accepted by Russia.

The current security agreement between Russia and Armenia is not sufficient for a number of reasons. First, Russia remains an unpredictable state, perhaps bound for disintegration; second, after the withdrawal from the occupied territories of Azerbaijan, Armenia's geostrategic importance would diminish, causing Moscow to lose interest in its defense accord with Yerevan; and third, Russia's financial position in the foreseeable future will remain dependent on Western loans and other support. It should be pointed out, Aivazian continued, that as part of this three-way agreement the United States would not need to engage combat troops directly, which it would be unlikely to do. American political and diplomatic backing would be enough to ensure Armenia's security. Furthermore, this agreement would be of great geostrategic importance, in that it would be the first Russian-American military pact since World War II, possibly paving

about the company it keeps. The great cost for Armenia lies in the blockage of trade routes. Sealed borders with both Turkey and Azerbaijan leave only Iran and Georgia as overland outlets, and transit through Georgia to Russian markets is still precarious. Western routes through Abkhazia remained blocked by the unresolved conflict there and to the east. Even as secessionist South Ossetia appeared to be coming to terms with Georgia, the Chechens and Dagestanis across the border were by no means coming to terms with Russia.[71]

An Alternative Settlement Plan[72]

Two other solutions have been proposed since 1992 in addition to the plan offered by the OSCE's Minsk Group. The first involved the recognition of Nagorno-Karabakh as an independent state and the simultaneous withdrawal of Armenian forces from all occupied territories except the Lachin corridor. However, this solution has been completely rejected by Azerbaijan and would not be supported by the international community. A second proposal involved a territorial swap between Armenia and Azerbaijan that would have united Karabakh with Armenia but also would have resulted in the loss to Armenia of some of its provinces in the south, making it unacceptable to Armenia. Another possibility would have been a different swap-essentially of Nakhichevan for Karabakh-but this would be opposed by both Azerbaijan and the Armenians of Nagorno-Karabakh; it would also be opposed by Turkey, which would be separated even more from Azerbaijan. In any case, none of these proposals would be desired by the international community, because all would require border changes of some sort. Nevertheless, the Nakhichevan-Nagorno-Karabakh swap may still contain the best strategic solution to this conflict and should be kept in mind, especially as other solutions prove to be unacceptable or unworkable.

Aivazian's settlement plan.

The plan suggested by Armen Aivazian, a Fulbright fellow from Armenia at Stanford University consists of three interrelated agreements: political, military, and legal. This plan would give Armenia the necessary level of defense; Karabakh, de facto (but not de jure) independence and security guarantees; and Azerbaijan, the return of all currently occupied territories (except the Lachin corridor) and

Although neither side seems interested in renewing the conflict, there is almost no movement in the peace process.

It is not surprising that the Azeris, having the greater number of refugees and having lost territory to their adversary, would support in principle external intervention to enforce a return of territory and resettlement of refugees. Nor is it surprising that the Armenians, having the upper hand with respect to occupation of territory would oppose such intervention.[69]

Western companies have already invested about $40,000,000,000 in Azerbaijan's oil industry, but so long as the conflict with Armenia remains unresolved, many of them will keep their suitcases packed. Like so many other Azeris, the director of a foreign affairs think tank in Baku blames the Russians for the hostilities between the two neighbors. He sees Armenian military occupation of Nagorno-Karabakh and surrounding territory as an expression of Russian intent to regain lost influence in the Caucasus and Caspian regions. Russian military support and security guarantees are important to Armenia now, as often in the past, because of Turkish hostility, Armenian diplomat Garik Israelian observes, but that has nothing to do with Nagorno-Karabakh. The issue in the enclave, he says, is not geopolitics or even the rights of states or nationalities, but, rather, human rights[70].

Azeri security forces sought to suppress the rebellion, whereupon Armenian military forces came to the support of their beleaguered kin in the enclave. Along with occupying Nagorno-Karabakh and a corridor connecting it with Armenia, the Armenian armed forces claimed and, in effect, depopulated a security zone around it. Azeris argue that more than 1,000,000 of their kinsmen are now refugees. Armenians counter that the estimate includes all the refugees, of whom about 400,000 are Armenian. Azeris maintain that Armenia is occupying 20% of their land. Armenians say the occupation zone represents just nine percent of their neighbor's territory. For the time being, Nagorno-Karabakh is treating itself like an independent state, including the requirement of a visa for visitors. Meanwhile, the stalemate was enormously costly for both countries. For Azerbaijan, it meant exclusion from most forms of direct U.S. foreign assistance. For Armenia, considerable portions of American assistance serve to ameliorate the scorn of some U.S. diplomats and security strategists

very specific about this.

Nagorno-Karabakh

For Nagorno-Karabakh's leaders, the settlement of the conflict must be based on the international recognition of Nagorno-Karabakh's independence; one of the main conditions that must be met before Nagorno-Karabakh can play a full part in the peace talks is that it should be officially recognised as a party to the conflict. They also demand that Nagorno-Karabakh's political status be addressed in these talks.[66]

The Karabakhi Armenians say they are prepared to be part of Azerbaijan, but only with, as they call it, 'horizontal' links to the government in Baku. Furthermore they want to keep control of the so-called 'Lachin corridor' that links them to Armenia and have security guarantees from Armenia.

The return of the occupied territories, with the exception of the Latchin corridor, will depend on the guarantees obtained for its security, indeed for recognition of its autonomy.[67]

Armenia

The government of Armenia demands not merely a cease-fire, but a cessation of all hostile actions, in particular the blockade of lines of communication. It also insists that Stepanakert should be included in the peace talks as an independent party and puts the emphasis on the security guarantees to be granted to the population of Nagorno-Karabakh.[68]

Consequences of the conflict

The failure to resolve the conflict has severe consequences for the whole region. Around a tenth of the population of Azerbaijan are refugees from the conflict. Many of them still live in misery in camps and they are a cause of great social tension for the country. Armenia's economy virtually ground to a halt as a result of a both Azerbaijan and Turkey closing their borders and three of its four main rail routes are closed. Foreign investors in the oil industry are worried that pipeline routes from the Caspian Sea could be damaged by a resumption of the conflict.

In Resolution 822 of 30 April 1993 the Security Council called for the immediate cessation of hostilities and the immediate withdrawal of all occupying forces. It also made an urgent appeal to the parties concerned to resume the peace talks under the aegis of the OSCE Minsk Group without delay.[61]

In Resolution 853 of 29 July 1993 the Security Council condemned the taking of Agdam and other recently occupied areas of Azerbaijan. It also made an urgent appeal to the parties concerned to refrain from any action which might hinder the peaceful settlement of the conflict, and to pursue talks within the framework of the OSCE Minsk Conference or in the form of direct contacts with a view to finding a definitive solution.[62]

Resolution 874 of 14 October 1993 urges the parties to the conflict to accept the peace plan drawn up by the OSCE on 28 September 1993.

In Resolution 884 of 12 November 1993 the Security Council "strongly urges the parties concerned to resume promptly and to make effective and permanent the cease-fire established as a result of the direct contacts undertaken with the assistance of the Government of the Russian Federation in support of the OSCE Minsk Group, and to continue to seek a negotiated settlement of the conflict within the context of the OSCE Minsk process and the "Adjusted timetable" as amended by the OSCE Minsk Group meeting in Vienna of 2 to 8 November 1993".[63]

Position of the parties to the Conflict

Azerbaijan

Azerbaijan's official line is that Armenia is waging a war of conquest in order to acquire new territory.[64]

Azerbaijan demands the unconditional liberation of all occupied territories, stresses the problem of refugees and maintains that they should be able to return to their homes immediately and in complete safety. The government of Azerbaijan is not particularly favorable to Russia's mediation initiative and has not yet submitted any proposal concerning the legal status of Nagorno-Karabakh.[65] The Azerbaijanis refuse to talk directly to the Karabakhi Armenians and are offering Karabakh a 'high level of autonomy' within Azerbaijan, but are not

followed by a discussion of the final status of Nagorno-Karabakh. The plan was accepted by Azerbaijan, accepted with reservations by Armenia, and rejected out of hand by Nagorno-Karabakh. In February 1998, the president of Armenia, who had conditionally accepted the plan, was forced to resign.[56]

Early in 1999, Russian Foreign Minister Igor Ivanov proposed the convening of a "Forum on the Caucasus" but did not elaborate further.

The "Peaceful Caucasus" initiative conceived by President Eduard Shevardnadze of Georgia was launched at about the same time. It emphasized the common interest of the three countries of the Southern Caucasus to develop a modern revival of the ancient Silk Road[57].

A meeting of the speakers of the Parliaments of Georgia, Armenia and Azerbaijan took place, in October 1999, at Luxembourg under the aegis of the Speaker of the Council of Europe Parliamentary Assembly.

At the OSCE Summit in Istanbul (18-19 November 1999) the presidents of Armenia and Azerbaijan referred in their speeches to the need for a stability arrangement in Southern Caucasus. It is to be noted that the two presidents suggested somewhat different lists of out-of-area participants: while President Aliyev of Azerbaijan suggested the involvement of the United States, Russian Federation and Turkey, President Kocharyan of Armenia mentioned Russia, Turkey and Iran[58].

Reports that have not yet been officially confirmed indicate that, in December 1999, Armenia put forward a proposal for a Security Treaty for Southern Caucasus which was immediately supported in a separate demarche by Moscow[59].

The proposal was apparently tabled again in early January 2000 in a modified version as a preliminary Round Table on Stability in Southern Caucasus according to a 3+3+2 formula (Georgia, Armenia, Azerbaijan + Russia, Turkey, Iran + United States, European Union)[60].

The UN

During 1993 the United Nations Security Council adopted four resolutions on the Nagorno-Karabakh conflict reaffirming the sovereignty and territorial integrity of the Azerbaijani Republic and of all other states in the region.

Turkish actions amounted to nothing more than declamations, and did not have any significant impact on the course of events[53].

In general, Turkey has been very careful not to endanger its relations with Russia, where Turkey has important commercial interests. Thus besides the euphoric pan-Turkic rhetoric of 1992-93, Turkey soon realized that it could not simultaneously safeguard its interest in Russia and assert its influence in the post-Soviet area. Thus Turkey's 'leading role' in the Muslim republics of the Caucasus and Central Asia has amounted to virtually nothing in the political sphere, whereas important economic, cultural, educational and scientific agreements have been reached with these republics, which doubtlessly will have an important impact on Turkey's role in the area in the long term. However, the fact remains that Azerbaijan did not get the supp ort it expected from Turkey. Azerbaijani dissatisfaction was especially strong when Turkey, after American pressure, lifted the total embargo on Armenia that it held together with Azerbaijan, which prevented even humanitarian assistance to Armenia to pass through Turkey. The Azeri reaction was commonly voiced in terms such as 'They claim to be our brothers but give bread to our enemies'. In the final analysis, Turkey did not do much in concrete terms to support Azerbaijan. However, Turkey retained its fri endly attitude, as a contrast to Iran, and lobbied internationally for the Azeri cause-an act in which Turkey was largely alone in the world community.[54]

OSCE

Since 1992, the Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE) has been the primary forum for mediation efforts, led by a subset of OSCE members called the Minsk Group. Unfortunately, little progress has been made by the OSCE, as each side has insisted on incompatible conditions that the other will not accept. The Armenians will not discuss the withdrawal of their troops from Azeri territories until Nagorno-Karabakh is recognized as independent; Azerbaijan insists on its complete territorial integrity and demands the withdrawal of Armenian troops before it will discuss any other matters, including the eventual status of Nagorno-Karabakh.[55]

In September 1997, the Minsk Group proposed a "phased" approach plan, entailing an Armenian withdrawal from seven Azeri provinces

influence in the Muslim republics of the Caucasus and Central Asia. A priori, this may have led to a belief in Baku that Turkey and Iran would both take this opportunity to show their solidarity with their Turkic/Muslim kin.[47]

Unfortunately for the Azerbaijanis, nothing of this kind happened. While both Iran and Turkey announced their willingness to mediate in the conflict, neither was ready to officially support Baku unconditionally.[48]

This development was due to different causes in the two countries. Iran fears that its northwestern provinces and its Azeri minority - estimated to consist of between 8 and 15 million people (10-20% of Iran's population, in any case more numerous than the entire population of the republic of Azerbaijan[49]) - might be contaminated by what it usually describes as "Turkic nationalism." Tehran's concerns were particularly acute during the tenure of nationalist Azerbaijani President Abulfaz Elchibey, who took over from former Communist Party boss Ayaz Mutalibov in 1992.[50]

Authorities in Baku fear that the influence of Iranian religious clerics on the Azerbaijani population might threaten their Turkey-like secular statehood.

Iran sees stability along its 611-kilometer-long border with Azerbaijan as a prerequisite to its security. In early 1992, Tehran began to mediate between the warring sides in Karabakh and succeeded in brokering what turned out to be a short-lived cease-fire[51].

However the Azeris in Iran are well-integrated into Iranian society and have a weak Azeri identity. Hence the authorities in Iran do not fear an immediate upheaval but long-term complications which would arise if the Azerbaijani republic would emerge as a rich oil-producing state while Iran's economic condition would continue to decline.[52]

Turkey being dependent on U.S. aid, especially in the military sphere, and already under hard pressure for its Human Rights record, was forced not to distance itself too much from the European and American policies. Prime Minister Süleyman Demirel nevertheless tried to appeal to President Bush to intervene and mediate in the conflict, ordered the inspection of aircraft en route to Armenia over Turkish airspace to search for weapons, and even threatened to mobilize the Turkish army on the Armenian border. Nevertheless, the

First, Russia wants to reestablish control over the borders of the CIS (the Commonwealth of Independent States) with Turkey and Iran, and thus wants to have troops posted in Azerbaijan, as it does in Armenia and Georgia. Georgia was brought back into the fold mainly by quite overt Russian support for the Abkhazian separatists but also by Russia's stirrings in South Ossetia; in a similar way, Russia plays the card of stepping up its military support for Armenia to force Azerbaijan to make concessions and return to Moscow's economic and security sphere of influence. Thus Russia is pursuing a classic policy of divide et impera - divide and rule.[43]

Secondly Russia tries to gain control over Azerbaijan's oil riches. This was made very clear by Russia's vehement rejection of the Azerbaijani Caspian oil consortium, (the so-called 'Deal of the Century') signed in Baku in 1994. Andrej Kozyrev personally declared that Moscow does not recognize Azerbaijan's right to exploitation of the Caspian shelf oil fields until a conclusive resolution of the debate about the status of the shelf is reached[44].

With respect to the Nagorno Karabakh conflict, Russia prefers a Russian-only mediation to the Minsk process of the Organization for Security and Cooperation in Europe. Armenia favors this solution, whereas Azerbaijan refuses to accept a peace-keeping mission including only Russian forces, fearing that the international control of the peace-keepers would be made impossible.[45]

To the Russian government, the conflict can only be settled by stage:

- Entry into force of a cease fire and deployment of intervention forces
- Withdrawal of troops from occupied territories, restoration of lines of communication, return of refugees
- Negotiations on the status of Nagorny-Karabakh[46]

Iran and Turkey

The Azeris being of Oghuz Turkic origin but of Twelver Shi'i Islamic confession, they possess strong ethnic and linguistic ties with the Turks, and are the only people of the former Soviet Union to share the same religion with the Iranians; Thus initially, Azerbaijan hoped to be able to exert support from at least one of these powers. The two states were perceived by many observers as pursuing a struggle for

Pipelines, a unit of Enron Corp. Deputy Secretary of State Richard Armitage is a former co-chairman of the U.S.-Azerbaijan Chamber of Commerce[38].

On April 2001, the United States brokered peace talks in Key West, Florida.

Senior administration officials briefed reporters April 9 on President Bush's meetings with President Robert Kocharian of Armenia and President Heydar Aliyev of Azerbaijan at the White House, and said peace talks in Key West, Florida between Armenia and Azerbaijan over Nagorno-Karabakh had been "very successful."[39]

The briefers said Bush met with Kocharian and Aliyev separately, accompanied by Vice President Dick Cheney, Secretary of State Colin Powell, National Security Advisor Condoleezza Rice, and Ambassador Carey Cavanaugh, one of the three co-chairs of the Key West talks[40].

"Both meetings were extremely warm in tone. Both meetings consisted of, from the American side, President Bush expressing his support for the efforts that both countries have made for peace, appreciation for the progress, understanding that there remains a good deal of work to be done," a briefer said.

In summarizing the April 3-6 Florida talks, a briefer said: "Both presidents have come into these discussions with an understanding that the only way to find a durable peace is through serious compromise. That has been the hallmark of their efforts. It is, I think, the most difficult task that faces them, both at the bargaining table and in returning to their publics to gain broad support for this. But they understand this is the only way to craft for their countries the kind of futures they believe that their people deserve." The briefer said the exact nature of the Florida talks is confidential. "We have said repeatedly that any solution that would bring about a durable settlement has to be a solution that is acceptable to the general populace in the region," he added[41].

Russia

Transcaucasia is considered by the Russian government as part of the geopolitical concept of "near abroad"[42]. Moscow in fact was active in speeding up, if not creating, the conflict in the first place. Russia's interest lies in two main factors.

the Azerbaijan embassy in Washington[30].

The proposed 1,000-mile pipeline would run from the Azerbaijani capital Baku through the Georgian capital Tbilisi to the Mediterranean port of Ceyhan in Turkey, a North Atlantic Treaty Organization ally of the U.S.[31]

Several top Bush administration officials have ties to major petroleum companies, including those with interests in the Caspian region. That, along with creating a model for resolving other ethnic-based land disputes in the former Soviet Union, may be driving U.S. involvement in the Armenia-Azerbaijan dispute, participants and analysts said[32].

"I would think oil was, in part, behind it all,"said Robert Ebel, director of energy and national security affairs at the Center for Strategic and International Studies, a Washington, D.C., think tank[33].

"This is not a problem area of the world that we should shy away from," Willard Workman, vice president for international affairs at the U.S. Chamber of Commerce, said of the Nagorno-Karabakh conflict. "We think that we ought to at least devote as much as an effort there as we did the Middle East."[34]

Oil industry ties permeate the administration. Bush followed his father into the Texas oil business years before following him into the White House. Vice President Dick Cheney previously served as chairman and chief executive of Halliburton Co., the world's largest oilfield services company[35].

Halliburton has operations in Azerbaijan and has bid for work on the pipeline to Turkey. The U.S. government has worked to convince U.S. companies to support the pipeline, wanting a transportation route from the Caspian oil fields that bypasses both Russia and Iran[36].

Other top Bush officials and advisers with oil industry connections include national security adviser Condoleezza Rice, who was on Chevron's board of directors from 1991 until January of this year, and has a company oil tanker named after her[37].

The law firm of former Secretary of State James Baker, a Bush family adviser, represented several oil companies with interests in Azerbaijan, among them Exxon-Mobil Corp. Brent Scowcroft, a Rice adviser who was national security adviser in the administration of Bush's father, has industry connections that include sitting on the boards of Pennzoil-Quaker State Co. and Enron Global Power &

for international humanitarian relief efforts, and the eventual deployment of a peacekeeping force in the region. The UN also called for immediate withdrawal of all ethnic Armenian forces from the occupied territories of Azerbaijan. Fighting continued, however, until May 1994 when Russia brokered a cease-fire.[24]

But Russia was not the only power to intervene in the conflict. Other powers interfered and Organizations offered their mediations.

Foreign intervention in the Armenian -Azeri conflict

The United States

According to Cornell[25], the United States policy towards the conflict has been heavily influenced by its domestic politics and notably the powerful Armenian lobby in the congress.

In October 1992, the Freedom Supports Act 907a was passed by the United States congress. With this act, Azerbaijan was denied all forms of governmental U.S. aid unless it "respects international human rights standards, abandons its blockade of Armenia, ceases its use of force against Armenia and Nagorno Karabakh, and searches a peaceful solution to the conflict." - such is the text of the act.[26]

To counter this lobby, a pro-azeri task force was organized composed of former and actual senior officials including Zbignew Brzezinski (former assistant to President Carter), John Sununu (former cabinet director), James Baker (former secretary of state) and ... Richard Cheney (now vice president). Many of the members of this group work as consultants to oil companies having interests in Azerbaijan[27].

In fact, the American administration sees the Caspian sea oil as a supplementary source of energy in case the oil interests in the gulf is threatened[28].

Azerbaijan, Armenia and the surrounding area contain the potential for as much as 200 billion barrels of oil that may be worth more than $4 trillion, and natural gas reserves larger than those in all of North America. Chevron Corp. is leading a proposed $2.5 billion Azerbaijan-to-Turkey pipeline project[29].

"The U.S. realizes today that more than ever, the region of the south Caucuses, the Caspian region, is of great importance to the strategic interests of the United States," said Elin Suleymanov, a spokesman for

Moscow declared it would no longer support Azerbaijani military action in Nagorno-Karabakh. Armenian militants then stepped up the violence. In October 1991, a referendum in N-K approved independence. On 2 September, the resuscitated Karabakh Soviet, renamed the 'Karabakh National Council', proclaims the independent republic of Nagorno Karabakh over the territory of the Nagorno-Karabakh Autonomous Oblast and the Shaumianiovsk district of the Azerbaijani republic.[20] The violence increased dramatically after the withdrawal of Soviet troops.[21]

During Autumn, Azerbaijani forces move to counter Nagorno Karabakh's declaration of independence, and Armenians respond by conquering or retaking villages. As the Azerbaijani government realizes the military force behind the Karabakh Armenians, it proceeds to nationalize all military hardware in the republic and to recall all Azeri conscripts from the Soviet army. Furthermore, as a direct answer to the declaration of independence, the Azeri parliament on 26 November abolishes the autonomous status of Nagorno Karabakh and reduces it to a 'region', with the same status as any other district. Naturally, this move has more of a theoretical pol itical importance than a real value, since the military control of the region was rapidly slipping out of Baku's hands.[22]

Faced with a powerful aggression, the ill-organized forces of the Azerbaijani republic were unable to protect their lands, and by 1992 the military situation for Azerbaijan was disastrous. Not only the territory of the NKAO was under the control of Armenian forces, but also neighboring and surrounding regions, which were homogeneously Azeri-populated. Totally, over 20% of the territory of the Republic of Azerbaijan remains under occupation.[23]

Indeed, over 30,000 people were killed in the fighting from 1992 to 1994. In May 1992, Armenian and Karabakhi forces seized Susha (the historical, Azerbaijani-populated capital of the region) and Lachin (thereby linking Nagorno-Karabakh to Armenia). By October 1993 Armenian and Karabakhi forces eventually succeeded in occupying almost all of Nagorno-Karabakh, Lachin and large areas in southwestern Azerbaijan. As Armenian and Karabakhi forces advanced, hundreds of thousands of Azerbaijani refugees fled to other parts of Azerbaijan. In 1993 the UN Security Council adopted resolutions calling for the cessation of hostilities, unimpeded access

by creating an inter-communal war which would weaken both governments and enable Moscow to reestablish control over the area, they were only wrong in the sense that they did not know what kind of a monster they were giving birth to. Indeed, the Azeri-Armenian conflict soon slipped out of the Russians' hands. In fact, the mutual hatred had escalated to such a point that any spark would initiate the conflict. And the spark which would make the process of escalation of the ethnic conflict irreversible, was indeed the Sumgait pogrom. After Sumgait, it seems as there was no way to bring about a de-escalation of the conflict, and in any case this was made impossible by the wobbling approach of the Soviet authorities.[17]

To the Armenians, Sumgait was like a reminder of the massacres of the first world war and equated the Azeris with the Ottoman armies. It only made them more firm in their belief that there was no way they could live in any form of arran gement with the 'Barbarian Turks'. From this point onwards, the Armenians systematically chased all Azeris from Armenia, notably from the Ararat region where the latter lived in substantial numbers[18].

Subsequently, inter-communal violence escalated rapidly in both republics. Armenia was cleaned of everything Azeri or Muslim, whereas most Armenians were chased from Azerbaijan, notably the sizable Armenian population in Baku. There were huge refugee flows crossing the Azeri-Armenian border in both directions during 1988 and 1989; notably, large numbers of Armenians were forced to leave Baku during this period, whereas Azeri villages in Armenia were evacuated and renamed.[19]

With the start of perestroika in the Soviet Union in February 1988 the local assembly in the capital Stepanakert passed a resolution calling for unification with Armenia. Violence against local Azeris was then reported on Soviet television, which triggered massacres of Armenians in the Azerbaijani city of Sumgait. The conflict gradually escalated.

In 1990, after the violent episodes in Nagorno-Karabakh, Baku, and Sumgait, Moscow declared a state of emergency in Nagorno-Karabakh, sent troops to the region and forcibly occupied Baku. In April 1991, Azerbaijani militia and Soviet forces targeted Armenian paramilitaries operating in Nagorno-Karabakh; Moscow also deployed troops to Yerevan. However, in September 1991

Armenia) asked for the transfer of Nagorno Karabakh and Nakhichevan (where a 1979 census recorded a population consisting of over 97% Azeris) to the Armenian SSR. These events culminated in February of 1988, when the officials of the NKAO officially requested to the authorities in Moscow to be put under the jurisdiction of the Armenian SSR. In Armenia, huge demonstrations supported this bid for reunification by the Karabakh Armenians; according to Armenian sources, one million people were reported on the streets of Yerevan demonstrating in favor of this claim. According to some the number is clearly inflated given the fact that the whole of Armenia totals less than three and a half million. Simultaneously, the Azeris in Armenia face increasing difficulties and harassment, and in the end of January of 1988 the first refugee wave reaches Baku, and most refugees are relocated in Sumgait, in Baku's industrial suburb. Before the end of February, two more waves of refugees were to reach Baku.[16]

The conflict was to burst out for real on 27 February, as violent riots erupt in response to Karabakh and Azerbaijani Radio reports of two Azeri youths killed in Karabakh. Thus Azeris start retaliating against Armenians in Azerbaijan, and the ethnic conflict, followed its own logic. For what could be a more logical place for retaliatory violence than Sumgait, Baku's dark industrial suburb, with a large Armenian minority, where on top of everything huge numbers of furious and frustrated Azeri refugees had been resettled? The official figures show 32 dead (26 Armenians and 6 Azeris) for the three days, 27-29 February, that the unrest went on, although Armenian sources multiply the numbers of (Armenian) casualties by a factor of at least ten. The fact that the Soviet army and Interior ministry troops were in the area did not change anything; in fact the army stood by and watched the pogrom take place, and may even have initiated it. According to some sources, the Soviet forces did not stay at neglecting to prevent the bloodshed, but deliberately seeked to create a conflict between the two communities, both in Armenia and in Azerbaijan. This was done through the control of the media, by spreading exaggeratedly provocative statements on both sides, and by deploying criminals from Soviet prisons in Sumgait to initiate the pogrom. Whatever the real level and nature of Russian involvement, it seems clear in retrospect that the Russians did not have to do much to set both Armenia and Azerbaijan on fire. If their aim was, as it seems, to destabilize the area

inclined to Kemal Atatürk, whom they saw as a potential ally at the time, especially given the fact that both movements had certain common points; both were revolts against the ancien régime of their respective countries, and were involved in wars with the western powers, notably Britain.[13]

Atatürk was hostile to any territorial arrangements favoring Soviet Armenia, since a strong Armenia could have potential territorial claims on Turkey, which strongly opposed the provisions of the Sèvres treaty aiming to establish both a Kurdish and an Armenian state on Turkish territory. Thus keeping Armenia weak was a way to guarantee the territorial integrity of the nascent Turkish republic[14].

Even given Stalin's tendency to divide the Caucasian peoples in order to prevent unified resistance, the idea of separating the Armenians into two entities-the Armenian republic and Nagorno Karabakh-must have been welcome. Furthermore, Stalin managed not only to divide the Armenians but also the Azeri, into the Azerbaijani republic and Nakhichevan (although the latter remained administratively a part of the Azerbaijani SSR). Another reason for the Soviet government's favoring Azerbaijan may very well have been related to the way the Bolshevik ideology was received in the Caucasus. In fact, Armenia had shown no mentionable communist tendencies in the years of the revolution and civil war. By contrast, there was a certain popular support for Bolshevik ideology in Azerbaijan. Notably, the industrial workers in Baku were pulled towards the Bolsheviks[15].

Ever since, Armenian forces have constantly attempted to reverse this situation, especially at times of change in Soviet rule or policy. The dormant Armenian claims surfaced once again in the late 1980s, with the Glasnost policy of Mikhail Gorbachev allowing for more openness in the political atmosphere of the Soviet Union. Thus the number of sporadic incidents between the two communities, having occurred even during the Brezhnev era, grew quickly from 1987 onwards; letters demanding reunification started flowing in to the Moscow authorities, Armenians refused to accept an Azeri Kolkhoz director, and numerous events of this kind started to increase and to appear in the lightened political and media atmosphere of the Soviet Union. In August of 1987, a petition prepared by the Armenian academy of sciences with hundreds of thousands of signatures (in

declared independence and sought control over Karabakh during the Russian Civil war.[5] In 1921, Armenia, weakened and threatened by war, famine, and economic collapse, fell under the Bolshevik power and soon became a Soviet state.[6] Azerbaijan was conquered by the Red Army in 1920. Under the Bolsheviks, nationalists and "counterrevolutionaries" who resisted grain requisition were hunted down and shot. Private property was seized. Antireligious campaign followed, schools were repeatedly purged and textbooks replaced in order to create a new generation of communists. The communist party and its organ of surveillance and security grew[7].

On March 1922, Georgia, Armenia and Azerbaijan formed the Transcaucasian Socialist Federative Socialist Republic. The Republic was dissolved on December 1936 and each of Armenia, Azerbaijan and Georgia entered into a restructured federal USSR as one of 11 republics[8].

The dispute was pointedly and cleverly exacerbated by Soviet leader Josef Stalin[9]. In July 1923 Stalin, annexed the region of Nagorno-Karabagh, in the east of Armenia, and the region of Nakhichevan, in the southwest of Armenia, to the Soviet republic of Azerbaijan.[10] Thus by 1930 the Nagorno-Karabakh became an Autonomous Region placed it under Azerbaijani control.[11]

Hence it took the Soviet leadership many years to settle the issue. Initially the pendulum seemed to swing in favour of Armenia, as the revolutionary committee of Soviet Azerbaijan in December 1920 (under Soviet pressure) issued a statement that Karabakh, Zangezur and Nakhichevan were all to be transferred to Armenian control. Stalin (then commissar for nationalities) made the decision public on December 2, but the Azerbaijani leader Narimanov later denied the transfer. Four months later, the pendulum swung back.[12]

On March 16th, 1921, a treaty between republican Turkey and the Soviet Union determined that both regions were to be under the authority of the Azerbaijani Soviet Socialist Republic (Zangezur was left within Armenia). In 1924, Nakhichev obtained the status of an autonomous republic (the NASSR) whereas Nagorno-Karabakh had been granted the status of an Autonomous Oblast only (the Nagorno-Karabakh Autonomous Oblast). It seems as if this development was a concession on the part of Stalin to the newly founded Turkish republic; the Bolsheviks were initially positively

According to Armenian sources, the province of Nagorno-Karabakh (described as Artsakh) was part of the ancient kingdom of Urartu (8th to 5th centuries B.C.) under the name of Urtekhe-Urtekhini. Azerbaijani sources also claim that the present-day inhabitants of Azerbaijan are direct descendants of the ancient local tribes that gradually adopted the language and cultural ways of the Turkic populations which started moving into the area by the 11th century A.D.

When the Armenian state was divided (in 387 A.D.) between the Byzantine and the Persian empires, the eastern part of Southern Caucasus, including Artsakh, went to Persia but retained some degree of ethnic homogeneity and home rule under local princes (melikhs). The situation changed by the 18th century with the completion of the Turkic migration into the region. That is when the province acquired a new name: the Khanate of Karabakh.[2]

In the late 18th century, several khanates, including Karabakh, emerged in the south Caucasus to challenge the fading influence of the Ottoman Empire. After the Russian Empire eventually took control over the region in 1813, Azerbaijani Turks began to emigrate from Karabakh while the Armenian population of Nagorno Karabakh grew.

According to Azeri sources, the Russian Empire regarded the Armenian Christian population living in the Ottoman Empire and Iran as a key element in the achievement of its far-reaching Eastern policy, which was designed to secure for Russia access to the shores of the Persian Gulf. The Russian authorities began to exploit the Armenian factor as early as the eighteenth century[3].

Also according to Azeri sources, on 10 November 1724 Peter I issued a decree allowing the Armenians who were being assigned the role of a "fifth column" in implementing the Russian Empire's plans to seize vast territories to the south of the Caucasus, as far as the Persian Gulf - to settle in a strip of Azerbaijani land located along the Caspian Sea and containing the cities of Derbent and Baki as well as the regions of Gilyan, Mazandaran and Gorgan. As part of this scheme, the Russian generals were instructed to "displace" the local Azerbaijani population in any way they could. However, Russia's subsequent military reversals in the Caucasus blocked this planned resettlement of the Armenians[4].

With the 1917 Russian Revolution, Azerbaijan and Armenia each

The protracted conflict of Nagorno-Karabakh

Rudyard Kazan*

Even if you forget your mother, do not forget your mother tongue
Sylva Gaboodikian[1]

Much has been written about the Armenian-Azeri conflict in Nagorno-Karabakh. Inspired by these writings, this essay covers a brief survey about the origins of the conflict. It also examines the position of the parties to the conflict (Armenia, Azerbaijan and Nagorno Karabakh), the foreign interests (United States, Russia, Iran and Turkey) as well as the regional and international organizations trial to put forth a settlement Plan (OSCE and the UN). Furthermore, the article studies the grave consequences of the conflict. Last but not least, it analyses a suggested settlement plan (Aivazian's plan).

Historical Background

Nagorno Karabakh is a fertile, mountainous area of 4,400 square kilometers in the southern Caucasus situated inside what is internationally recognized as Azerbaijan. It is located about 270 km west of the Azerbaijani capital of Baku. Nagorno-Karabakh has a population of 192,000 (1989 estimate) of whom three quarters were Armenians and the rest Azerbaijanis. But in 1921, when the region was allocated to Azerbaijan, the Armenian population was 94%. The numbers have been depleted by the war. Both sides passionately dispute the history of the region.

* *Researcher*

تمثال شهداء الجيش

طبع في مطابع الجيش اللبناني – مديرية الشؤون الجغرافية – ٢٠٠٢

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

- Les nouvelles structures de la mentalité américaine après le 11 septembre 2001 ..... *Dr. Frédéric MAATOUK 166*
- The protracted conflict of Nagorno-Karabakh ..... *Rudyard KAZAN 192*

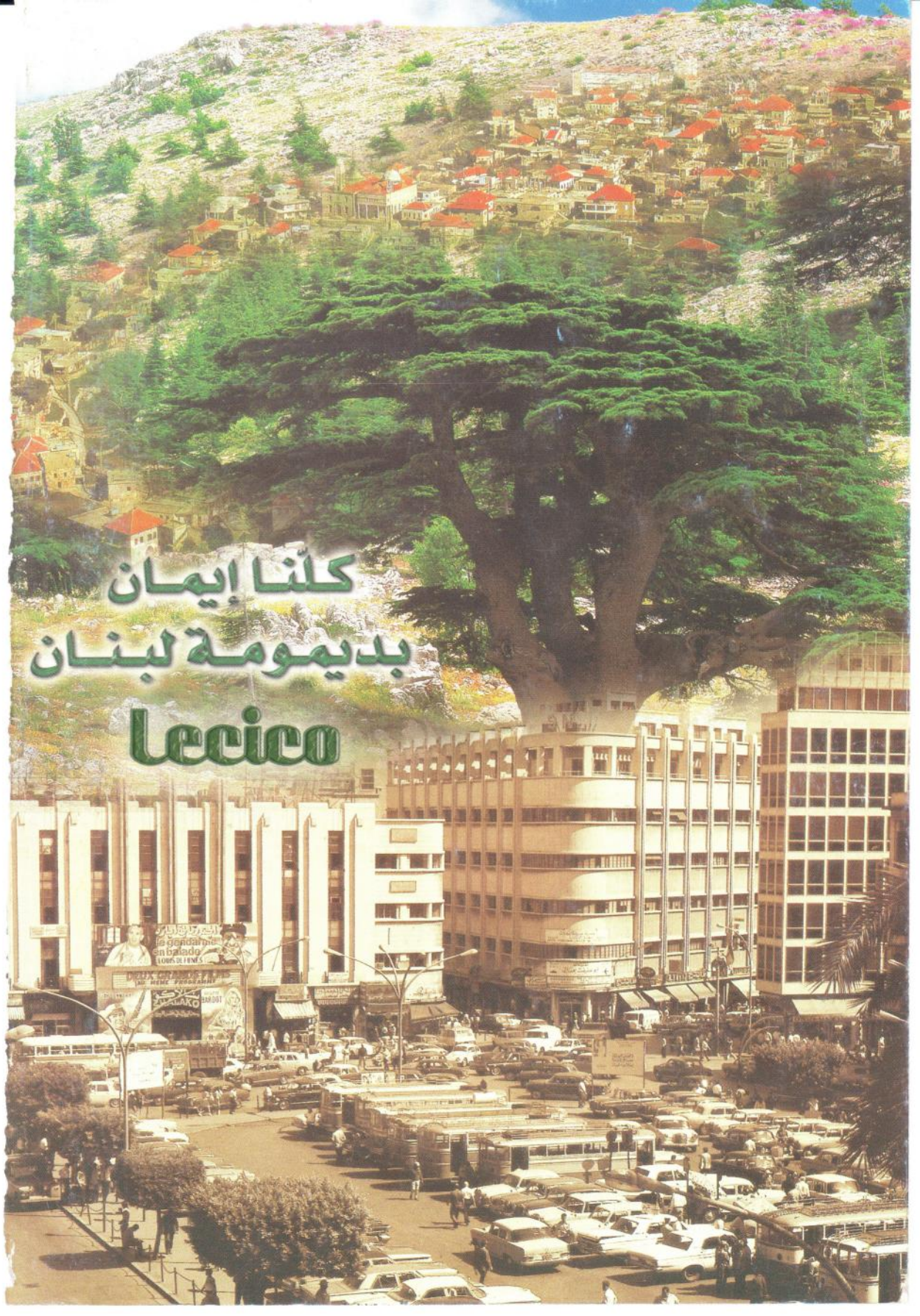
كلّنا إيمان
بديمومة لبنان
lecico